

الباب الثانى

شروط الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ووسائله

عالج العلماء أركان وشروط الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر عند تناولهم لولاية الحسبة وهى — كما سنرى أمر بالمعروف اذا ظهر تركه ، ونهى عن المنكر اذا ظهر فعله (١) ، فبينوا ان أركان الحسبة أربعة هى المحتسب ، والمحتسب عليه ، المحتسب فيه ، ونفس الاحتساب (٢) .

ولما كنا نتناول أركان وشروط الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر سواء كان الذى يقوم به من آحاد الناس باعتباره واجبا عليهم ، أو كان من يقوم به يؤديه كوظيفة نصبته الدولة لها ليقوم بأعبائها واجباتها ، فانه يمكن القول بأن أركان النهى عن المنكر أربعة هى ، المنكر ، دافع المنكر ، مرتكب المنكر ، أفعال الدفاع ضد المنكر ، ولكل من هذه الأركان الأربعة شروط يجب توافرها لإباحة أفعال الدفاع اوجهة ضد مرتكب المنكر .

وقد حدد الفقهاء وسائل دفع المنكر فى سبع درجات هى :

التعريف ، والنهى بالوعظ والنصح ، والتعنيف بالقول الغليظ ، والتغيير باليد ، والتهديد والتخويف ، ومباشرة الضرب ، الاستعانة بالأعوان وشهر السلاح .

وهذه الوسائل التى ذكرها الفقهاء يمكن — فى رأينا — ان تتطور حسب التطور الاجتماعى ، ولذلك نعتبر التطبيقات القانونية وسائل معاصرة للنهى عن المنكر ومثال ذلك النقد المباح فهو تطبيق معاصر لوسيلة النهى بالوعظ والنصح ، والقبض على المتهم تغيير للمنكر باليد ومن التطبيقات المعاصرة لوسائل دفع المنكر ما تنص عليه التشريعات من الاجراءات المانعة للجرائم .

ولما كان الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر من الاهمية بمكان فى المجتمع الاسلامى ، فقد خصصت له ولاية مستقلة هى ولاية الحسبة ، ويجدر بنا ان نتناولها لنميزها عن غيرها من الولايات الاسلامية . ونلقى عليها شعاعا من الضياء يبرز دورها فى منع الجرائم ، واقامة المجتمع

(١) راجع ما يلى - ص ٤٧

(٢) احياء علوم الدين - الرجوع السابق - الجزء السابع - ص ١١٩٦

الاسلامى الفاضل، أملا فى ان يكون هذا الشعاع دعوة لاعادةنظام الحسبة الاسلامى ليؤدى دوره فى منع الجرائم، وتقويم الخارجين على النظام العام الاسلامى والنهى عن كافة المنكرات التى أصبحت ظاهرة عامة فى المجتمع المعاصر .

وعليه نقسم الدراسة فى هذا الكتاب الى أربعة فصول :

الفصل الأول : شروط الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر .

الفصل الثانى : وسائل الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر .

الفصل الثالث : الولايات الاسلامية للأمر بالمعروف والنهى عن المنكر .

الفصل الرابع : التطبيقات المعاصرة للنهى عن المنكر .

الفصل الاول

شروط الامر بالمعروف والنهي عن المنكر

الامر بالمعروف لا يقتضى شروطا خاصة ، فهو من باب النصيحة والوعظ والارشاد والتهذيب والتعليم (١) والدعوة الى طريق الله بالحكمة والموعظة الحسنة .

وقد اسلفنا ان للنهي عن المنكر اربعة اركان هي المنكر ، ودافع المنكر ، ومرتكب المنكر ، وافعال الدفاع ضد المنكر (٢) ، ولكل ركن من هذه الاركان شروط يجب توافرها .

وعليه نتناول شروط النهي عن المنكر في اربعة مباحث على التوالى : -

المبحث الاول : شروط المنكر ..

المبحث الثانى : شروط دافع المنكر وآدابه ..

المبحث الثالث : شروط مرتكب المنكر ..

المبحث الرابع : شروط افعال الدفاع ضد المنكر ..

(١) التشرع الجنائى الاسلامى - المرحوم الشهيد عبد القادر عوده - ص ٥١ .

(٢) راجع ما سبق - ص ٥٥ .

المبحث الاول

شروط المنكر

ذهب البعض الى ان الشروط التى يجب توافرها فى المنكر تنحصر فى : -

(١) وجود منكر

(٢) أن يكون موجودا فى الحال

(٣) أن يكون ظاهرا دون تجسس

(٤) أن يدفع المنكر بأيسر ما يندفع به (١)

والصحيح - كما يرى البعض بحق - أن هذا الحصر ينطوى على خلط بين الركن والشروط ، وبين شروط المنكر وغيره (٢) فوجود المنكر ليس شرطا وانما هو الركن الاول من اركان وجوب النهى عن المنكر « الدفاع الشرعى العام » ، ودفع المنكر بأيسر ما يندفع به وهو ما يمكن أن نطلق عليه شرط التناسب لا يعتبر شرطا فى المنكر وانما شرط فى أفعال الدفاع ضد مرتكب المنكر .

وعليه يمكن القول أن شروط المنكر واجب الدفع هى أن يكون حالا ، وأن يكون ظاهرا بلا تجسس ، وأن يكون معلوما بغير اجتهاد لانه - كما اسلفنا - لا يجوز لمجتهد أن يحمل آخر على اجتهاده (٣) .
ونتناول هذه الشروط بالبيان على التوالى : -

الشرط الاول : حلول المنكر :-

اسلفنا انه يشترط فى الاعتداء الذى يبيح دفع الصائل « الدفاع الشرعى الخاص » أن يكون حالا (٤) ، ولما كان ارتكاب المنكر اعتداء على النظام العام الاسلامى فانه يشترط لوجوب دفعه أن يكون حالا . ويتوافر شرط حلول المنكر فى صورتين :

الصورة الاولى :

أن يكون مرتكب المنكر متلبسا بارتكاب الفعل المحذور فى الشرع ،

(١) التشريع الجنائى الاسلامى - المرجع السابق - ص ٥٠١ .

(٢) نظرية الدفاع الشرعى - الدكتور يوسف قاسم - ص ٢٩٧ .

(٣) راجع ما سبق ٤٠٣ .

(٤) راجع ما سبق - ص ١٨٨ .

فيكون المنكر قائما في الحال ، والفاعل مستمر في ارتكابه ، كان يشاهد وقد رفع كأس الخمر الى فمه ولما ينتهي الكأس بعد ، فالجريمة ما زالت في مجرى سيرها ولم يتم المنكر عليه تنفيذها بعد ، اما اذا كان قد فرغ من شرب الخمر فان الجريمة تكون قد انتهت ويدور البحث حينئذ في توقيع عقوبة حد الشرب على الفاعل ، وهو ليس الى الاحاد (١) ، وانما متروك للسلطة العامة المختصة .

الصورة الثانية :

المنكر وشيك الوقوع ، وهو ما يعلم بقرينة الحال للمنكر عليه بأنه عازم على ارتكابه ، كمن يعد الموائد لشرب الخمر ، أو يقيم سرادقا لاقامة حفل ماجن للرقص وهنا يكون النهي عن هذا الشروع في المنكر بالوعظ دون تحطيم ما اعد من موائد أو اقيم من سرادقات ، فاذا انكر من يراد الإنكار عزمه على المنكر فلا يجوز وعظه وربما يصدق وفي وعظه رغم انكاره اساءة ظن بمسلم (٢) . وقد قال تعالى يا ايها الذين آمنوا اجتنبوا كثيرا من الظن ان بعض الظن اثم « (٣) .

ولذلك يجب أن تكون هناك أمارات قوية على أن المنكر لابد واقع لو لم يتم النهي عنه .

الشرط الثاني ظهور المنكر بغير تجسس :

يشترط في المنكر واجب الدفع أن يكون ظاهرا ، بغير تجسس أو تفتيش فالله سبحانه وتعالى قد حرم التجسس في قوله تعالى « ولا تجسسوا » (٤) كما نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن التجسس فجاء في الحديث الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تجسسوا ولا تحسسوا ولا تقاطعوا ولا تدابروا » وقال عليه الصلاة والسلام « يا معشر من آمن بلسانه ولم يدخل الايمان قلبه لا تفتابوا المسلمين ، ولا تتبعوا عوراتهم ، فانه من يتبع عورة أخيه المسلم يتبع الله عورته ، ومن يتبع الله عورته يفضح له ولو كان في جوف داره » .

(١) احياء علوم الدين المرجع السابق - الجزء السابع - ص ١٢١٨ .

(٢) احياء علوم الدين - المرجع السابق - الجزء السابع - ١٢١٨

(٣) سورة الحجرات - الآية ١٢ .

(٤) سورة الحجرات - الآية ١٢

ويقدم لنا التاريخ الاسلامى الكثير من الوقائع التى توضح لنا مدى حرص كبار الصحابة رضوان الله عليهم على حرمة المساكن والبعد عن هتك أستار الناس ، ومن ذلك ما روى عن عمر رضى الله عنه ، أنه تسلق دار رجل فرآه على حالة مكروهة فأنكر عليه ، فقال يا أمير المؤمنين ، ان كنت أنا عصيت الله من وجه واحد ، فأنت قد عصيته من ثلاثة أوجه . فقال ما هى ؟ فقال : قد قال الله تعالى « ولا تجسسوا » (١) ، وقد تجسست ، وقال تعالى « واتوا البيوت من أبوابها » (٢) وقد تسورت من السطح ، وقال « لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأنسوا وتسلموا على أهلها » (٣) وما سلمت فتركه عمر ، وشرط عليه التوبة . ولذلك شاور عمر الصحابة رضى الله عنهم ، وهو على المنبر ، وسألهم عن الامام اذا شاهد بنفسه منكرا فهل له اقامة الحد فيه فأشار على رضى الله عنه بأن ذلك منوط بعدلين ، فلا يكفى فيه واحد (٤) .

وحكى أن عمر رضى الله عنه دخل على قوم يتعافرون على شراب ويوقدون فى اخصاص فقال نهيتكم عن المعاقرة فعاقرتم ونهيتكم عن الإيقاد فى الاخصاص فأوقدتم . فقالوا يا أمير المؤمنين قد نهاك الله عن التجسس فتجسست ونهاك عن الدخول بغير اذن فدخلت ، فقال عمر رضى الله عنه هاتان بهاتين ، وانصرف ولم يتعرض لهم (٥) .

ويقول أبا بكر الخلال رحمه الله « أخبرنى محمد بن أبى هارون أن أبا اسحق حدثهم أن أبا عبد الله سئل عن القوم يكون معهم المنكر مغطى ، مثل طنبور ، ومسكر وأشباهه ، يكسره ان رآه ؟ وقال : اذا كان مغطى فلا يكسره وأخبرنى أبو بكر المروذى ، أنه قال لابى عبد الله فى الطنبور اذا كان مغطى قال : اذا ستر عنك فلا . وأخبرنى عبد الله بن أحمد ابن حنبل قال : سمعت أبى سئل عن رجل رأى مثل الطنبور والعود أو الطبل وما أشبه هذا ، ما يصنع به ؟ قال : اذا كان مغطى فلا ، واذا كان مكشوفاً فكسره » (٦) .

(١) سورة الحجرات - الآية ١٢

(٢) سورة البقرة - الآية ١٨٩

(٣) سورة النور - الآية ٢٧

(٤) احياء علوم الدين - المرجع السابق - الجزء السابع - ص ١٢١٨

(٥) الاحكام السلطانية - الماوردى - المرجع السابق - ص ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، الاحكام

السلطانية لآبى يعلى - المرجع السابق - ص ٢٩٦ .

(٦) الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر لآبى بكر أحمد بن محمد بن هارون الطلال

- المرجع السابق - ص ١٣٦ .

دلائل ظهور المنكر وعلاماته :

رأينا أنه لا يجوز التجسس والتفتيش لاكتشاف المعاصي ، ولكن ما هو الحد الفاصل بين أن يكون المنكر غير ظاهر فلا يجوز التجسس لكشفه ، وبين أن يكون ظاهرا فيجب النهي عنه أو تغييره ؟

الواقع أن تحريم التجسس يمنع المسلم من استراق السمع على دور الغير لمعرفة ما يدور فيها من محرمات كالغناء ، ولا يستنشق ليدرك رائحة الخمر والحشيش ، وكذلك لا يجوز أن يستخير الجيران لمعرفة ما يجري في الدار (١) .

فالقاعدة كما يقول الامام الغزالي « أن من اعلق بابداره ، وتستر بحيطانه ، فلا يجوز الدخول عليه لتعرف المعصية » (٢) .

ولكن قد يقلب على ظن المسلم استتسار شخص بالمعاصي ويكون هناك من القرائن القوية ما يؤكد هذا الظن لديه فهل يكون له أن يقوم بالنهي عن المنكر أو تغييره ؟ أجاب العلماء على ذلك بالإيجاب اذا كان المنكر يظهر في الدار ظهورا يعرفه من هو خارجها كاصوات المزامر والاورار ، واصوات السكارى بالكلمات المألوفة بينهم ، اذا ارتفعت بحيث يسمعها أهل الشوارع ، ففي مثل هذه الاحوال يتوفر شرط ظهور المنكر مما يوجب النهي عنه أو تغييره (٣) .

ولما كان المقصود من امارات ظهور المنكر وعلاماته هو العلم بالمنكر فانه لا يشترط أن يعلم المنكر بحاسة معينة دون غيرها ، حقيقة يقلب أن يكون ظهور المنكر بحاسة البصر ولكن ابداء المنكر له درجات « فتارة يبدو لنا بحاسة السمع ، وتارة بحاسة الشم ، وتارة بحاسة البصر ، وتارة بحاسة اللمس ، ولا يمكن أن نخصص ذلك بحاسة البصر ، بل

(١) التشريع الجنائي الاسلامي - المرجع السابق - ص ٥٤ .

(٢) احياء علوم الدين - المرجع السابق - الجزء السابع - ص ١٢١٩ .

(٣) احياء علوم الدين - المرجع السابق - الجزء السابع - ص ١٢١٩ ، البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الامصار - الامام المجتهد المهدى لدين الله احمد بن يحيى المرتضى - الطبعة الاولى - ١٣٦٨ هـ - ١٩٤٩ م - الجزء الخامس - ص ٤٦٦ ، معالم القربة في احكام الحسبة - المرجع السابق - ص ٩١ ، الاحكام السلطانية لابي يعلى - المرجع السابق - ص ٢٩٦ ، حقوق المشتبه فيه في مرحلة التحقيق - الدكتور عوض محمد عوض - بحث مقدم الى المؤتمر الدولي الاول حول حماية حقوق الانسان في ظل نظام العدالة الجنائية في الاسلام - ومنشور في مجلة المسلم المعاصر - امدد ٢٢ -

١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م - ص ٢٠ .

المراد العلم ، وهذه الحواس أيضا تفيد العلم فاذا علم انما يجوز أن يكسر ما تحت الثوب اذا علم أنه خمر وليس له أن يقول أرني لأعلم ما فيه ، فان هذا تجسس ، ومعنى التجسس طلب الامارات المعرفة ، فالأمانة المعرفة اذا حصلت وأورثت المعرفة جاز العمل بمقتضاها ، فأما طلب الأمانة المعرفة فلا رخصة فيه أصلا » (١) .

واذا كان من غير الجائز للمسلم أن يستخبر عما يجري في دار غيره من منكر ، فانه يجب عليه تغيير المنكر اذا علم بوقوع جريمة لا يمكن استدراكها دون أن يكون قد قام هو بالاستخبار ومثال ذلك أن يخبره من يثق بصدقه أن رجلا خلا برجل ليقتله ، أو بامرأة ليزنى بها ، فيجوز له في مثل هذه الحال أن يتجسس ويقدم على الكشف والبحث حذرا من فوات ما لا يستدرك من انتهاك المحارم ، وارتكاب المحظورات (٢) .

وهكذا يتبين لنا أن الفقه الاسلامي قد سبق بتقريره هذا الشرط ما انتهى اليه الفقه والقضاء الوضعي من بطلان اجراءات كشف التلبس بالجريمة بناء على مشاهدات يختلسها أعضاء الضبط من خلال ثقوب ابواب المساكن لما في هذا من مساس بحرمتها (٣) .

الشرط الثالث : معرفة المنكر دون اجتهاد :

يشترط في المنكر واجب الدفع ان يكون معلوما بغير اجتهاد (٤) ، ومن الامثلة التي لا تحتاج الى اجتهاد لمعرفة انها من المنكرات ترك ما عرف من الدين بالضرورة كالصلاة ، وصيام رمضان بدون عذر ، والسرقه ، والزنا وشرب الخمر (٥) .

وأما المسائل الفقهية الدقيقة التي تحتاج الى علم بفروع الشريعة فلا يجوز الانكار عليها الا لمن علم بهذه الفروع ، وكذلك لا يجوز لمجتهد

(١) احياء علوم الدين - المرجع السابق - الجزء السابع - ص ١٢١٩

(٢) الاحكام السلطانية - الماوردى - المرجع السابق - ص ٢٥٢ ، الاحكام السلطانية - لابي يعلى - المرجع السابق - ص ٢٩٦ ، معالم القرية في احكام الحسبة - المرجع السابق - ص ٩١

(٣) شرح قانون الاجراءات الأجنبية - استاذنا الدكتور محمود محمود مصطفى الطبعة العاشرة - دار النهضة العربية . ١٩٧٠ - ص ٢٣٩ ، نقض ١٦ يونية سنة ١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية - الجزء الخامس - رقم ٢٧٨ - ص ٥٤٥

(٤) التاج والاكلیل - الجزء الثالث - ص ٣٤٨

(٥) اسنى الطالب - الجزء الرابع - ص ١٨٠

أن ينكر على مجتهد آخر يعمل بما آداه اليه اجتهاده لأن كل مجتهد مصيب (١) ، فلا يجوز للحنفى أن ينكر على الشافعى اكله الضب ، والضبع ومتروك التسمية ، ولا للشافعى أن ينكر على الحنفى الزواج بغير ولى ، وتناوله ميراث ذوى الارحام ، وجلوسه فى دار اخذها بشفعة الجوار . الى غير ذلك مما يجرى فيه الاجتهاد .

وليس معنى ذلك منع النهى عن المنكر فى غير الجليات من الاحكام والمسائل المقطوع بتحريمها دون غيرها ، لأن الشريعة الاسلامية اقوت الاجتهاد مصدرا من مصادر الاحكام الشرعية ، ومن ثم وجب العمل بالاجتهاد ولذا وجب على المجتهد أن يعمل باجتهاده ، ولا يجوز له أن يعمل باجتهاد غيره والا كان ذلك منه منكرا يجب النهى عنه ، فيجوز كما يقول الامام الغزالى « للحنفى أن يعترض على الشافعى اذا نكح بغير ولى ، بأن يقول له الفعل فى نفسه حق ، ولكن لا فى حقك ، فأنت مبطل بالاقدام عليه مع اعتقادك أن الصواب مذهب الشافعى ، ومخالفة ما هو صواب عندك معصية فى حقك وان كان صوابا عند الله (٢) . وكذلك يجوز للشافعى أن ينكر على الحنفى مشاركته له فى اكل الضب ، ومتروك التسمية وغيره ، ويقول له اما أن تعتقد أن الشافعى أولى بالاتباع ، ثم تقدم عليه ، أو لا تعتقد ذلك : فلاتقدم عليه ، لانه على خلاف معتقدك (٣) ، اما العامة فلا يجوز له الانكار فى غير الجليات وما عرف من الدين بالضرورة (٤) .

-
- (١) البحر الزخار - المرجع السابق - الجزء الخامس - ص ٤٦٦ ، انوار البروق فى اتواء الفروق - طبعة ١٢٤٦ هـ - الجزء الرابع - ص ٢٥٥
 (٢) احياء علوم الدين - المرجع السابق - الجزء السابع - ص ١٢٢٠
 (٣) احياء علوم الدين - المرجع السابق - الجزء السابع - ص ١٢٢٠
 (٤) معالم القرية فى احكام العصبه - المرجع السابق - ص ٨٠ .

المبحث الثانى

شروط دافع المنكر وآدابه

يشترط فى دافع المنكر عدة شروط ، بعضها موضع اتفاق من الفقهاء بينما اختلفوا فى البعض الآخر . ويتطلب النهى عن المنكر فيمن يضطلع به صفات وآداب لى يقوم بمهمته الجليلة خير قيام ، ونعرض على التوالى شروط دافع المنكر والآداب التى يجب أن يتحلى بها .

شروط دافع المنكر :

يشترط فى دافع المنكر أن يكون مؤمنا ، مكلفا ، قادرا ، عالما ، عادلا ، ذكرا ، مأذونا من الامام ، وقد اتفق العلماء على شروط الايمان ، والتكليف ، القدرة ، العلم ، واختلفوا فى شروط العدالة والذكورة ، واذن الامام . وتتناول الشروط المتفق عليها ، والشروط المختلف فيها على التوالى :

الشروط المتفق عليها :

اتفق الفقهاء على وجوب توافر أربعة شروط فى دافع المنكر هى :

الشرط الاول - الايمان :

ان أول الشروط التى اتفق الفقهاء على وجوب توافرها فى دافع المنكر أن يكون مؤمنا لانه « نصرة للدين ، فكيف يكون من أهله من هو جاحد لأصل الدين » (١) ، فيشترط فيمن يقوم بالنهى عن المنكر أن يكون من المسلمين ، لأن القيام بالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر هو انتصار للإسلام وإقامة شعائره ، وغير المسلم جاحد له ، ومنكر لأحكامه ومن الطبيعى ألا يكلف به ، والنهى عن المنكر فيه نوع من التسلط على المنكر عليه ، ولا يجوز هذا من غير المسلم على المسلم لقوله تعالى « ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا » (٢) .

واشترط الايمان فيمن يقوم بالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر دليل واضح وبرهان ساطع على مدى تسامح الإسلام مع غير المسلمين وتقريره لحرية العقيدة ، لأن الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر - كما

(١) احياء علوم الدين - المرجع السابق - الجزء السابع - ص ١١٩٧

(٢) سورة النساء - الآية ١٤١

يقول المرحوم الشهيد عبد القادر عوده - يدخل فيه الامر بكل ما أوجبت الشريعة عمله ، أو حببت للناس فعله من صلاة وصيام وحج وتوحيد وغير ذلك . والنهي عن المنكر يدخل فيه النهي عن كل ما خالف الشريعة من افعال وعقائد : فيدخل النهي عن التثليث وعن القول بصلب المسيح وقتله .. وغير ذلك .. فلو ألزم غير المسلم بواجب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر لألزم بأن يقول بما يقول به المسلم وبأن يعتقد ما يعتقد به المسلم ، ولألزم بأن يبطل عقيدته الدينية ويظهر عقيدة الاسلام . وهذا هو الاكراه في الدين الذي تحرمه الشريعة الاسلامية في قوله تعالى « لا اكراه في الدين » فمن أجل حماية حرية العقيدة جعل هذا الواجب على المسلم دون غيره « (١) » .

الشرط الثاني - التكليف :

يشترط لوجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر أن يكون الشخص مكلفا ، والمكلف هو البالغ العاقل ، وغير المكلف كالصغير والمجنون لا تخاطبه اوامر الشريعة ونواهيها ، ومن ثم لا يجب عليه الامر بالمعروف والنهي عن المنكر . فلا يكون آثما بتركه ، ولكنه يثاب بفعله ولا يمنع من القيام به لأنه من القربات كالصلاة والصيام وتلاوة القرآن الكريم وغير المكلف من اهل القربات ، يقول الامام الغزالي في هذا الشرط « انه شرط الوجوب ، فاما امكان الفعل وجوازه فلا يستدعي الا العقل حتى ان الصبي المراهق للبلوغ المميز ، وان لم يكن مكلفا ، فله انكار المنكر ، وله ان يريق الخمر ويكسر الملاهي ، واذا فعل ذلك نال به ثوابا ولم يكن لأحد منعه من حيث انه ليس بمكلف ، فان هذه قرينة ، وهو من أهلها » (٢) .

الشرط الثالث - القدرة او الاستطاعة :

يشترط لوجوب دفع المنكر أن يكون دافع المنكر قادرا على هذا الدفع ، وهذا الشرط يدل عليه قول الرسول صلى الله عليه وسلم « من رأى منكم منكرا فليغيره بيده ، فان لم يستطع فبلسانه ، فان لم يستطع فبقلبه ، وذلك اضعف الايمان » (٣) . فالواضح من الحديث الشريف عدم وجوب دفع المنكر بالقوة عند عدم الاستطاعة وبكفى الانكار

(١) التشريع الجنائي الاسلامي - المرجع السابق - الجزء الاول ص ٤٩٧

(٢) احياء علوم الدين - المرجع السابق - الجزء السابع - ص ١١٩٦

(٣) صحيح مسلم - طبعة الحلبي - ص ٢٩ ، نيل الاوطار - المرجع السابق -

الجزء الثالث - ص ٣٤٥

(م ٢٧ - الدفاع الشرعي)

الاستطاعة الانكار باللسان، وجب لانكار بالقلب، لأن الانكار بالقلب تدر لازم لجميع المسلمين، وذلك بكراهية المنكر واعتزال اهله ومرتكبيه، وعزومه على الانكار باليد واللسان لو تمكن من ذلك، يقول ابن مسعود رضى الله عنه « بحسب المرء اذا رأى منكراً لا يستطيع تغييره ان يعلم الله من قلبه أنه له كاره » (١).

صور عدم القدرة :

يتخذ عدم القدرة صوراً ثلاثة، فقد يكون لعجز حسي، وقد يكون لعجز علمي، كما قد يكون خشية مكروه يصيب دافع المنكر.

١- العجز الحسي :

يسقط وجوب دفع المنكر في حالة العجز الحسي الذي يتمثل في ضعف البنية ووهن قوى المرء وتخاذلها عن القيام بالدفع - فالعاجز كما يقول الامام الفزالي ليس عليه حصة الا بقلبه (٢).

٢ - العجز العلمي :

يلحق بالعجز الحسي العجز العلمي، فاذا لم يستطع دافع المنكر معرفة ما اذا كانت الواقعة تعتبر من قبيل المنكر أم لا، سقط عنه الوجوب، ولذلك ذهب العلماء الى أن العامي لا يأمر ولا ينهى في غير الجليات المؤكد انكارها كترك الصلاة وافتطار رمضان بغير عذر شرعي، وشرب الخمر والزنا والسرقة، أما في غير هذه المسائل التي لا يستطيع ادراكها فالأمر والنهي فيها منوط بالعلماء وفي ذلك يقول امام الحرمين « ان الحكم الشرعي اذا استوى في ادراكه الخاص والعام ففيه للعالم وغير العالم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، واذا اختص مدركه بالاجتهاد فليس للعوام فيه أمر ونهي بل الأمر فيه موكل لاهل الاجتهاد » (٣).

٣ - خشية المكروه :

ومن صور العجز أن يخشى دافع المنكر أن يصيبه مكروه من جراء

(١) تفسير القرطبي - الجزء الرابع - ص ٤٨

(٢) احياء علوم الدين - المرجع السابق - الجزء السابع - ص ١٢٠٨

(٣) شرح المقاصد - سعد الدين عبد التفازاني - طبعة ١٢٧٧ هـ - الجزء الثاني

قيامه بواجب دفع المنكر ، يقول الامام الغزالي « لا يقف سقوط الوجوب على العجز الحسى بل ياتحق ما يخاف عليه مكروها يناله فذلك فى معنى العجز » (١) .

وقد ذهب البعض الى ان لدافع المنكر الاقتحام اذا رجا زوال المنكر او اخلص النية لله سبحانه وتعالى ، يقول ابن العربى «أما القدرة فهى اصل وتكون منه فى النفس ، وتكون فى البدن ان احتاج الى النهى عنه بيده ، فان خاف على نفسه من تغييره الضرب أو القتل ، فان رجا زواله فإى فائدة فيه ، والذى عندى أن النية اذا خلصت فليقتحم كيفما كان ولا يبالى » (٢) .

اقسام المكروه :

المكروه تقبض المطلوب ، ويطلب الانسان لنفسه ولاقاربه والمختصين به - كما يقول الامام الغزالي - اربعة اشياء : العلم ، والصحة والثروة ، والجاه ، ويكره فى هذه الاربعة امرين : احدهما زوال ماهو حاصل موجود والآخر انتفاء ما هو منتظر مفقود (٣) .
وعليه ينقسم المكروه - عند الامام الغزالي - الى قسمين : -

القسم الاول :

خوف امتناع المنتظر وهذا لا ينبغى أن يكون مرخصا فى ترك الامر بالمعروف والنهى عن المنكر ويعطينا الامام امثلة على هذا القسم فى المطلوبات الاربعة سالفة الذكر (٢) وهى العلم والصحة والثروة والجاه اما العلم فمثاله ترك الحسبة على من يختص بأستاذة - خوفا من أن يقبح حاله عنده فيمتنع من تعليمه ، وأما لصحة فتركه الانكار على الطبيب الذى يدخل عليه مثلا ، وهو لابس حريرا - خوفا من أن يتأخر عنه فتمتنع بسببه صحته المنتظرة ، وأما المال فتركه الحسبة على السلطان وأصحابه ، وعلى من يواسيه من ماله ، خيفة من أن يقطع ادراره فى المستقبل ويترك مواساته ، وأما الجاه فتركه الحسبة على من يتوقع منه نصرة وجاها فى المستقبل ، خيفة من أن لا يحصل له الجاه . أو خيفة من أن يقبح حاله عند السلطان الذى يتوقع منه ولاية ، وهذه

(١) احياء علوم الدين - المرجع السابق - الجزء السابع - ص ١٢٠٨ .

(٢) احكام القرآن لابن العربى - طبعة ١٣٢١ هـ - الجزء الاول - ص ١١٢

(٣) احياء علوم الدين - المرجع السابق - الجزء السابع - ص ١٢١٢

الامور لا تسقط وجوب النهي عن المنكر الا اذا دعت الحاجة بأن يكون ما يترتب على النهي محذور يزيد على محذور السكوت عن المنكر كالحاجة الى الطبيب لمرض ناجز ، والصحة منتظرة من معالجته ويعلم ان في تأخره شدة الضنا به وقد يفضى الى الموت « (١) » .

القسم الثاني :

وهو فوات الحاصل ويرى الامام الغزالي انه مكروه ومعتبر في جواز السكوت في الصحة والثروة والجاه ، وغير معتبر في العلم ، والسبب في استثناء العلم أن « فواته غير مخوف الابتصير منه (يقصد دافع المنكر) والا فلا يقدر أحد على سلب العلم من غيره ، وان قدر على سلب الصحة والسلامة والمال » (٢) ، ففوات الصحة والسلامة يكون بالضرب ، فكل من علم انه يضرب ضربا مؤلما يتأذى به في الحسبه لم يلزمه انكار المنكر وان كان يستحب له ذلك ، وكذلك لا يلزم الانكار عند خشية الجرح والقطع والقتل وهي أظهر من الضرب ، وأما الثروة بأن يعلم دافع المنكر انه تنهب داره ، ويخرب بيته ، وتسلب ثيابه ، فهذا ايضا يسقط عنه الوجوب ، ويبقى الاستحباب اذ لا بأس بأن يفدى دينه بفضياه « (٣) » .

ويضع الامام الغزالي معيارا للضرب والنهب الذي يسقط الوجوب عن دافع المنكر فيقول « ولكل واحد من الضرب والنهب حد في القلة لا يكثرث به كالحبة في المال ، واللطمة الخفيفة لها في الضرب ، وحد في الكثرة يتعين اعتباره ، ووسط يقع في محل اشقائه واجتهاد ، وعلى المتدين ان يجتهد في ذلك ويرجح جانب الدين ما أمكن » (٤) .

وأما الجاه فيقسمه الامام الغزالي الى قسمين : الاول يسقط وجوب الانكار وهو ما يسقط مروءة دافع المنكر كالطواف به في البلد حاسرا حافيا فيرخص له في السكوت لأن المروءة مأمور بحفظها في الشرع ، والثاني أن يخشى دافع المنكر على علو الرتبة والجاه المحض ، فالخروج في ثياب فاخرة تجمل ، وكذلك الركوب للخيول ، (وفي عصرنا ركوب السيارات) ، فلو علم انه لو احتسب لكلف المشي في السوق في ثياب لا يعتاد هو مثلها أو كلف المشي راجلا وعادته الركوب فهذا من جملة

(١) احياء علوم الدين - المرجع السابق - الجزء السابع - ص ١٢١٣

(٢) احياء علوم الدين - المرجع السابق - الجزء السابع - ص ١٢١٤

(٣) احياء علوم الدين - المرجع السابق - الجزء السابع - ص ١٢١٤

(٤) احياء علوم الدين - المرجع السابق - الجزء السابع - ص ١٢١٤

المزايا وليست المواظبة على حفظها محمودة . وحفظ المروءة محمود ، فلا يسقط وجوب الانكار في هذا القسم (١) .

والخلاصة انه في تقدير توافر القدرة وعدم توافرها يجب أن نضع في اعتبارنا امرين (٢) هما :-

أ - الفائدة التي تعود من الانكار ، بأن يتحقق به المنع من المنكر ، فاذا كان انكار الدافع لا يحقق اثره في الامتناع حسب ظنه لم يكن الانكار واجبا عليه .

ب - الحرص على سلامة دافع المنكر من مرتكبه ، فاذا خشى ضررا يصيبه من مرتكب المنكر أو غيره سقط عنه وجوب الدفع .

واذا وضعنا في اعتبارنا هذين الامرين : فاننا نكون من حيث اجتماعهما وافتراقهما امام أربعة أحوال (٣) :-

الحالة الاولى :

وهي حالة القدرة المطلقة بأن يجتمع الامران فيكون لانكار دافع المنكر ثمرته في منع المنكر ، ولا يخشى ضررا قد يعود عليه من جراء امره بالمعروف ونهيه عن المنكر وفي هذه الحالة يجب انكار المنكر .

الحالة الثانية :

ان ينتفى الامران جميعا بأن يعلم دافع المنكر أن انكاره لا يحقق نتيجة المرجوة وهي منع المنكر ، كما يخشى أن يصيبه ضرر ان هو قام بالدفع ، وفي هذه الحالة يسقط وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر لامتضاء الفائدة منه للمجتمع فهو لن يحقق الامتناع ، كما انه سيصيب الدافع بضرر ، وقد لا يقف الامر عند سقوط الوجوب اذ قد يحرم في بعض المواضع رفعا للضرر ، ولكن يلزم الدافع أن لا يحضر مواضع المنكر

(١) احياء علوم الدين - المرجع السابق - الجزء السابع - ص ١٢١٤ ، ١٢١٥ .

(٢) احياء علوم الدين - المرجع السابق - الجزء السابع - ص ١٢٠٨ ، نظرية

الدفاع الشرعي - الدكتور يوسف قاسم - ص ٢٠٧ .

(٣) احياء علوم الدين - المرجع السابق - الجزء السابع - ص ١٢٠٨ .

ويعتزل في بيته حتى لا يشاهده ، ولا يخرج الا لحاجة هامة أو أداء واجب عليه (١) .

الحالة الثالثة :

وفيها يعلم دافع المنكر أن انكاره على الفاسق لا اثر له في الامتناع عن ارتكابه المنكر ، وفي الوقت نفسه لا يخشى ضررا يصيبه من مرتكب المنكر ، ويرى الامام الغزالي عدم وجوب الانكار في هذه الحالة لعدم فائدته ، ولكن يستحب لاطهار شعائر الاسلام ، وتذكر الناس بأمر الدين (٢) . وقد ذهب البعض - بحق - الى أن العلة التي ذكرها الامام الغزالي للقول بالاستحباب تقتضى الميل الى القول بالوجوب في هذه الحالة حتى لا يعتاد الناس اقتتراف المنكرات فتصبح أمورا مألوفة وشائعة في المجتمع (٣) . وتكرار الانكار - طالما أن دافع المنكر لن يصيبه ضرر - قد يحقق الاثر المطلوب وهو الامتناع عن المنكرات .

الحالة الرابعة :

وهي عكس الحالة السابقة وفيها يعلم دافع المنكر أن انكاره يصيبه بمكروه ، ولكنه يأتي بالاثر المطلوب وهو ابطال المنكر ، ومثال ذلك أن يرمى دافع المنكر زجاجة الفاسق بحجر فيكسرها ويريق الخمر ، أو يضرب العود الذي في يده ضربة مختطفة فيكسره في الحال ويتعطل عليه، ولكنه يعلم أن المنكر عليه يرجع اليه فيضربه أو يصيبه بأذى ، ويرى الامام الغزالي أن الانكار في هذه الحالة ليس بواجب وليس بحرام بل هو مستحب ، لما له من تأثير في رفع المنكر ، أو في كسر جاه الفاسق أو في تقوية قلوب أهل الدين « (٤) » .

ويجب أن تكون هناك مقارنة بين الضرر الذي يصيب دافع المنكر وبين الفائدة التي تترتب على انكار المنكر ، فان كان الضرر أشد من الفائدة حرم الانكار لأنه تعريض للنفس للهلاك وهو منهي عنه في قوله تعالى « ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة » (٥) ومثال ذلك أن يرى دافع المنكر فاسقا متغلبا ، وعنده سيف ، وبيده قدح ، ويعلم أنه لو انكر عليه لشرب القدح ، وضرب رقبتة ، فهذا لا حسبة فيه ، لأنه تعريض

(١) احياء علوم الدين - المرجع السابق - الجزء السابع - ص ١٢٠٨ .

(٢) احياء علوم الدين - المرجع السابق - الجزء السابع - ص ١٢٠٨ .

(٣) نظرية الدفاع الشرعى - الدكتور يوسف قاسم - ص ٢٠٩ .

(٤) احياء علوم الدين - المرجع السابق - الجزء السابع - ص ١٢٠٩ .

(٥) سورة البقرة - الآية - ١٩٥ .

باللسان أى برفع الصوت تنديدا بالمنكر والنهى عنه ، فإذا لم يكن فى النفس للهلاك من غير أن يكون له اثر فى ابطال المنكر فلا وجه له وكذلك اذا تعدى الاذى الى اقاربه وجيرانه وجب ترك الانتكار لان ايداء المسلمين محذور (١) .

الشرط الرابع :

اتفق الفقهاء على وجوب علم دافع المنكر بان ما ينكره من قبيل المنكر الذى قبحه الشرع (٢) .

ولا يلزم أن يكون دافع المنكر عالما بكليات الشريعة وجزئياتها ، أصولها وفروعها ، أو أن يكون قد وصل الى مرتبة الاجتهاد وانما يكفى أن يكون عالما بأن ما بدفعه من قبيل المنكر ، فالعامى لا يحتسب الا فى الطيات (٣) المقطوع بانكارها كترك الصلاة والزنا وغيرها من الامور المعلومه من الدين بالضرورة ، فأما ما يعلم بأنه منكر بالاجتهاد فلا يجوز له الانتكار فيه لانه قد يأمر بمنكر وينهى عن معروف لعدم علمه .

ويختلف ما يتطلب من العلم بحسب الظروف ، فالدعاة الى ابطال المنكر والى الاسلام دين الحق فى مجتمع غير مسلم يلزمهم الكثير من العلوم لتأتى دعوتهم بالثمار المطلوبة وهى الهداية الى دين الله الحق، فيحتاجون الى العلم بالقرآن ، والعلم بالسنة ، وسيرة النبی صلى الله عليه وسلم ، والخلفاء الراشدين رضى الله عنهم . وسلف الامة الصالح والقدر الكافى من الاحكام الشرعية ، وكذلك العلم بحال من توجه اليهم الدعوة فى شؤونهم واستعدادهم ، وطباع بلادهم واخلاقهم أو ما يعبر عنه بالحالة الاجتماعية ، ومعرفة التاريخ العام ليدرسوا الفساد فى العقائد والاخلاق والمعادن حتى تقوم دعوتهم على أصول صحيحة ، والجغرافيا ليعرفوا مناخ البلد الذى يقومون بالدعوة فيه فيعدون لكل بلد عدتها . وكذلك علم النفس . وعلم الاخلاق ، وعلم الاجتماع والسياسة والعلم بلغات الامم المراد دعوتها الى الاسلام، وكذلك معرفة الملل والنحل ومذاهب الامم فيها ليتيسر للدعاة بيان ما فيها من باطل . فان لم يتبين له بطلان ما هو عليه لا يلتفت الى الحق الذى عليه غيره وان دعاه اليه (٤) .

(١) احياء علوم الدين - المرجع السابق - الجزء السابع - ص ١٢٠٩ ، ١٢١٥ .

(٢) الحسبة فى الاسلام - الشيخ ابراهيم دسوقي الشهاوى - المرجع السابق

ص ٣٢ .

(٣) معالم القربة فى احكام الحسبة - المرجع السابق - ص ٨٠ .

(٤) تفسير المنار - الجزء الرابع - ص ٣٢ - ٣٦ .

الشروط المختلف فيها :

اختلف الفقهاء فى وجوب ان يتوافر فى دافع المنكر شروط العدالة ، والذكورة ، واذن الامام . وبتناول آراء الفقهاء والرأى الذى نرجحه فى كل شرط بالبيان على التوالى :-

الشرط الأول : العدالة :

العلماء فى اشتراط العدالة فيمن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر فذهب أبو الحسن الماوردى وبعض الفقهاء الى اشتراطها ، وذهب الامام الغزالى وبعض الفقهاء الى عدم اشتراطها (١) .
وقد اختلف العلماء فى معنى العدالة فمنهم من قال ان العدالة هى ملكة تمنع من اقتراف الكبائر والاصرار على الصفائر ، وقال بعضهم هى ملكة تمنع من اقتراف الكبائر وعن فعل صغير يشعر بالخسة ، وقام بعضهم العدل من كان الأغلب من أمره الطاعة والمروءة (٢) .

المذهب الأول :

ويشترط العدالة فى دافع المنكر ، فليس للفاسق ان يأمر بالمعروف ينهى عن منكر ، ويرى القرطبى أن هذا الرأى ينسب للمبتدعة (٣) ويستدل القائلون باشتراط العدالة (٤) بالكتاب والسنة والمعقول

اولا : الكتاب :

استدل أصحاب هذا الرأى بآيات من الكتاب الكريم وهى : -

- أ - قوله تعالى « أتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم وأنتم تتلون الكتاب أفلا تعقلون » (٥) .
- ب - وقوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا لم تقولون مالا تفعلون كبر مقتا عند الله أن تقولوا مالا تفعلون » (٦) .

(١) الحسبة فى الاسلام - الشيخ ابراهيم دسوقي الشهاوى - ص ٤٥ .
(٢) الحسبة فى الاسلام - الدكتور عبد الله محمد عبد الله - المرجع السابق ص ١٥١
(٣) تفسير القرطبى - المرجع السابق - الجزء الرابع - ص ٤٧ .
(٤) معالم القرية فى احكام الحسبة - المرجع السابق - ص ٥٦ ، الاحكام اللغوية لابی يعلى - المرجع السابق - ص ٢٨٥ .
(٥) سورة البقرة - الآية ٤٤ .
(٦) سورة الصف - الآية ٢ ، ٣ .

ووجه استدلال اصحاب هذا الراى بهاتين الايتين ان الله سبحانه وتعالى قد شدد النكير على الذين يأمرون بالبر ولا يعملونه ، وينهون عن المنكر ولا يجتنبونه ، فيقولون ما لا يعملون ولو لم يكن ذلك ممنوعا شرعا لما ائكره سبحانه وتعالى ، فدل ذلك على وجوب ان يكون دعاء المعروف ، والناهون عن المنكر يفعلون ما يقولون ، وهذه هى العدالة التى يجب ان تتوافر فى دافع المنكر .

ثانيا : السنه :

استدل القائلون باشتراط العدالة فى دافع المنكر بحديثين شريفيين هما :-

١ - ماروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال « مررت ليلة اسرى بى يقوم تفرّض شفاهم بمقاريض من نار ، فقلت من أنتم فقالوا كنا نأمر بالخير ولا نأتيه ، وننهى عن الشر ونأتيه » (١) .

ووجه الاستدلال بالحديث ان هؤلاء الذين رأهم الرسول صلى الله عليه وسلم ، ما استحقوا هذا العذاب الا لأنهم فرطوا فيما ندبوا الناس اليه ونهوههم عنه ، فدل على ان من يأمر غيره بالخير ، ويدعوه الى المعروف ، وينهاه عن الشر يجب عليه ان يأخذ نفسه بما يدعو اليه أولا وهذه هى العدالة .

ب - ما روى ان الله تعالى - أوحى الى عيسى - صلى الله عليه وسلم عظ نفسك فان اتعظت فعظ الناس ، والا فاستحي منى » (٢)

ثالثا المقول :

يرى القائلون باشتراط العدالة ان أمر الفاسق بالمعروف ونهيه عن المنكر لا فائدة فيه ، لأن هداية الغير فرع للاهتمام ، وكذلك تقويم الغير فرع للاستقامة ، والاصلاح زكاة عن نصاب الصلاح ، فمن ليس بصالح فى نفسه فكيف يصلح غيره ، ومتى يستقيم الظل والعود أعوج : (٣) .

(١) تفسير ابن كثير - الجزء الثالث - ص ١٧ ، احياء علوم الدين - المرجع السابق - الجزء السابع - ص ١١٩٧ .

(٢) تفسير القرطبي - الجزء الرابع - ص ٤٧ - ٤٨ ، احياء علوم الدين - المرجع السابق - الجزء السابع - ص ١١٩٧ .

(٣) احياء علوم الدين - المرجع السابق - الجزء السابع - ص ١١٩٧

المذهب الثاني :

ويرى أصحابه عدم اشتراط العدالة في دافع المنكر الا في حالة من يرتكب المعصية وفي الوقت نفسه ينهى من يعرف ارتكابه اياها، ويستدلون بالكتاب والسنة والاجماع والمقول .

اولا الكتاب :

استدل القائلون بعدم اشتراط العدالة فيمن يدفع المنكر بآيات من الذكر الحكيم :

١ - قوله تعالى « ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون » (٢) .

ب - وقوله تعالى « كذّم خير امة اخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر ، وتؤمنون بالله » (٢) .

ج - وقوله تعالى « وتعاونوا على البر والتقوى ، ولا تعاونوا على الاثم والعدوان » (٣) .

ووجه الاستدلال بالآيات الكريمة ، ان الله سبحانه وتعالى قد خاطب فيها الامة كلها ، وفي الامة العدل وغيره ، ولو كانت العدالة شرطا لخصص سبحانه وتعالى المخاطبين والمأمورين بأحكامها بأشترط العدالة . ولكن الآيات جاءت عامة فدل ذلك على ان العدالة ليست شرطا في دفع المنكر .

ثانيا : السنة :

استدل أصحاب هذا الرأي بما روى عن انس بن مالك رضى الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : يا رسول الله لا تأمر بالمعروف حتى تعمل به ، قال : بل مروا بالمعروف ، وأن لم تعملوا به كله ، وانهوا عن المنكر وان لم تجتنبوه كله » (٤) .

(١) سورة آل عمران - الآية ١٠٤ .

(٢) سورة آل عمران - الآية ١١٠ .

(٣) سورة المائدة - الآية ٢ .

(٤) أخرجه الطبراني في المعجم الصغير والوسط واهبه عبد القدوس حبيب اجمعوا على تركه - المغنى في تخريج احاديث الاحياء - الجزء الثاني - ص ٤٢٦ - مشار اليه في الحسبة - الدكتور عبد الله محمد عبد الله - المرجع السابق - هامش ص ١٥٤ .

ووجه الاستدلال بالحديث الشريف ان الرسول صلى الله عليه وسلم نص في الحديث على أنه لا يجب على من يأمر بالمعروف ان يقوم به كله ، ومن ينهى عن المنكر ان يتركه كله ، والعدالة تقتضى القيام بفرائض الدين كلها وكذلك منهياته جميعها ، ولم يشترط الرسول ذلك .

ثالثا : الاجماع :

فقد اتفقت كلمة المجتهدين من السلف والخلف على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على كل مسلم (١) .

رابعا : العقول :

يرى اصحاب هذا الراى ان اشتراط العدالة فيمن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر يؤدى الى سد باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، لان العدالة لا تتوفر في جميع الخلق ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر امر عام لجميع الناس (٢) وفي ذلك يقول الامام الغزالي انه « لا عصمة للصحابه فضلا عن دونهم ، والأنبياء عليهم السلام قد اختلف في عصمتهم عن الخطايا ، والقرآن العزيز دال على نسبة آدم عليه السلام الى المعصية ، وكذا جماعة من الأنبياء ولهذا قال سعيد بن جبير لم يأمر بالمعروف ولم ينه عن المنكر الا من لا يكون فيه شيء لم يأمر بشيء فأعجب مالكا ذلك من سعيد بن جبير (٣)

ورغم ان أصحاب هذا الراى لا يشترطون العدالة في دافع المنكر على وجه العموم الا انهم يستثنون الانكار الوعظي ، فليس لمركب المعصية ان ينهى غيره الذي يعرف ارتكابه اياها ، لان انكاره في هذه الحالة ما تنفر منه الطباع ، وقوله لا يقبل لعلم الناس بفسقه ، فليس عليه الحسبه بالوعظ اذ لا فائدة في وعظه ، فالفسق يؤثر في استقاط فائدة كلامه ، ثم اذا سقطت فائدة كلامه سقط وجوب الكلام ، واما الحسبة القهرية فلا يشترط فيها العدالة لأنها عبارة عن تغيير مادی للمنكر فلا حرج على الفاسق في اراقة الخمر وكسر الملاحى وغيرها اذا قدر على ذلك (٤) .

-
- (١) احياء علوم الدين - المرجع السابق - الجزء السابع - ص ١١٩٧ ، الحسبة الشيخ ابراهيم دسوقي الشهاوى - المرجع السابق - ص ٤٦ .
(٢) احكام القرآن لابن العربى - الجزء الاول - ص ١١١ - ١١٢ .
(٣) احياء علوم الدين - المرجع السابق - الجزء السابع - ص ١١٩٧ - ١١٩٨ .
(٤) احياء علوم الدين - المرجع السابق - الجزء السابع - ص ١٢٠ .

الراى الراجع فى شرط العدالة :

نرى وجوب توافر شرط العدالة فى المحتسب الذى تنصبه الدولة للقيام بوظيفة الامر بالمعروف والنهى عن المنكر، باعتبار ان العدالة يجب ان تتوافر فيمن يتولى امرا من امور المسلمين ، فهى شرط لتولى الوظيفة مماثل شرط حسن السير والسلوك الذى تنص عليه تشريعات الوظيفة العامة فى الدولة المعاصرة .

وأما من يقوم بواجب الامر بالمعروف والنهى عن المنكر دون ان تنصبه الدولة لذلك ، فلا يشترط ان يكون عدلا ، ونرجح ما ذهب اليه الامام الفزالى ومن معه من حيث وجوب الامر بالمعروف والنهى عن المنكر على الفاسق والعدل ونستدل على هذا الترجيح بما يلى :

اولا : الأدلة التى قدمها اصحاب الراى باشتراط العدالة فيمن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر يمكن ردها بما يلى :

أ - قوله تعالى « أتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم » (١) لا يصلح حجة لاشتراط العدالة فيمن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر لأن الإنكار عليهم فى الآية الكريمة من حيث تركهم المعروف ، لا من حيث أمرهم للغير به (٢) .

ودل أمرهم بالبر غيرهم على قوة علمهم ، وعقاب العالم أشد لأنه لا عذر له مع قوة علمه (٣) .

ب - قوله تعالى « كبر مقتا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون » (٤) لا يصلح حجة لاشتراط العدالة لأن المقت فى الآية الكريمة ينصب على الوعد الكاذب وليس المراد به أمر الغير وترك الفعل (٥) .

ج - أن قول الرسول صلى الله عليه وسلم « مررت ليلة أسرى بى بقوم شفاهم ... الخ » (٦) لا يدل على اشتراط العدالة ، لأن الذين

(١) سورة البقرة - الآية ٤٤ .

(٢) أحكام القرآن لابن العربى - الجزء الاول - ص ١١٢ ، تفسير القرطبى - الجزء الرابع - ص ٤٧ ، ٤٨ ، الجزء الاول - ص ٢٨٥ - ٣٦٤ .

(٣) احياء علوم الدين - المرجع السابق - الجزء السابع - ص ١٢٠٠ .

(٤) سورة الصف - الآية ٣ .

(٥) احياء علوم الدين - المرجع السابق - الجزء السابع - ص ١٢٠٠ .

(٦) راجع نص الحديث - ما سبق - ص ٤٢٥ .

رأهم الرسول صلى الله عليه وسلم عوقبوا على خصوص تركهم ما يأمر به غيرهم وفعل ما يمتنعون منه غيرهم لقبحه (٥) .

د - قول الله سبحانه وتعالى لعيسى عليه الصلاة والسلام « عظ نفسك فان اتعظت فعظ الناس . والا فاستحي منى ، لا يدل على اشتراط العدالة فيمن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ، ولا على تحريم وعظ الغير ، لان معناه استحي منى فلا تترك الأهم وتشتغل بالمهم كما يقال احفظ أباك ثم جارك والا فاستحي (٢) . فضلا عن ذلك فان وعظ الفاسق - كما أسلفنا - ساقط ولا اثر له عند من يعترف فسقه (٣) .

ثانياً : لما كان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر من الفروض المؤكدة ، فالقول باشتراط العدالة معناه سقوط فريضة الأمر والنهي ، بارتكاب معصية . فكأن ارتكاب معصية من المعاصي يؤدي الى سقوط الفرائض وهى نتيجة لا يمكن التسليم بها . اذ يستحيل القول بوجوب النهي عن شرب الخمر على المسلم ما لم يشرب . فاذا شرب سقط عنه النهي (٤) ، والصحيح فى هذه الحالة أن عليه عقوبتان ، الاولى عن شرب الخمر ، والثانية عدم النهي عن المعصية وترك فرض من الفروض لا يسقط عن المسلم الفروض الأخرى او كما يقول العلامة أبو بكر الجصاص « ان ترك الإنسان لبعض الفروض لا يسقط عنه فروضاً غيرها . الا ترى أن تركه للصلاة لا يسقط عنه فرض الصوم وسائر العبادات ، فكذلك من لم يفعل سائر المعروف ولم ينته عن سائر المناكير فان فرض الامر بالمعروف والنهي عن المنكر غير ساقط عنه » (٥) .

الشرط الثانى : الذكورة :

اختلف الفقهاء فى جواز قيام المرأة بواجب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فذهب الجمهور الى عدم جواز ذلك للمرأة ، وذهب الحنفية وابن حزم الى جوازه (٦) .

(١) تفسير القرطبي - الجزء الرابع - ص ٤٧ - ٤٨ .

(٢) احياء علوم الدين - الجزء السابع - ص ١٢٠ .

(٣) راجع ما سبق - ص ٤٢٥ ، احياء علوم الدين - الجزء السابع - ص ١٢٠ .

(٤) احياء علوم الدين - المرجع السابق - الجزء السابع - ص ١١٩٨ .

(٥) احكام القرآن - الجزء الثانى - ص ٤٠ .

(٦) الحسبة فى الإسلام .. رسالة دكتوراه - الدكتور عبد الله محمد عبد الله -

الراى الاول :

ذهب الجمهور الى أنه لا يجوز للمرأة الاحتساب واستدلوا على ذلك بالأدلة الآتية (١) :-

١ - قول الرسول صلى الله عليه وسلم « لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة » أخرجه البخارى ، ووجه الاستدلال بالحديث الشريف أنه قرر منع الفلاح على كل من يولى المرأة ويجعل لها سلطانا على الرجال ، والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر « الحسبة » ، من باب الولاية فتدخل فى المنع المنصوص عليه فى الحديث .

٢ - عجز المرأة عن القيام بواجب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر « الحسبة » لأن الاحتساب يقتضى الصرامة والخشونة ومعرفة المنكرات الظاهرة والباطنة ، والمرأة يخفى عليها حيل أهل السوق والتجار وتنوع أساليبهم فى التدليس والفس ، لأنها بطبيعتها بعيدة عن مثل هذه الأمور .

٣ - قيام المرأة بالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر يؤدى الى اختلاطها بمرتكبى المنكر من الأراذل ، وأهل السوء والفسق والفجور ، وقد صانها الشرع الشريف عن الابتذال ومواطن الشكوك ومواقف الريب ، لذلك لا يجوز قيامها بالاحتساب حفظا لها من الشبهات .

الراى الثانى :

ذهب الحنفية وابن حزم الى جواز قيام المرأة بواجب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر « الحسبة » ، واستندوا فى ذلك لما يلى :-

(١) رد ابن حزم استدلال الجمهور بحديث « لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة » بأنه يقتصر المراد منه على الأمر العام الذى هو الخلافة (٢) ولا يتناول ما دونه من الولايات .

(٢) يستدل ابن حزم بما روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه

(١) راجع فى هذه الأدلة - الحسبة فى الاسلام - رسالة دكتوراه - الدكتور عبد الله محمد عبد الله - ص ١٤٤ - ١٤٥ .

(٢) المحلى - الجزء التاسع - ص ٣٦٣ .

أنه ولى الشفاء امرأة في قومه على سوق المدينة (١) فلو لم يكن ذلك جائزا لما ولاها ولأنكر الصحابة هذه الولاية .

(٣) حديث المرأة راعية وهى مسئولة عن رعيته « أخرجه الامام البخارى ومسلم عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما » ووجه الاستدلال بالحديث الشريف أن الرسول صلى الله عليه وسلم قد أثبت للمرأة الرعاية ، وهى عامة تشمل الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وغيره ، لأن المحتسب « دافع المنكر » راع بما يملكه من ردع الناس عن المعاصي ودفعهم للطاعة .

٤: يجوز للمرأة أن تكون وصية على الصغار . ووكيلة عن الغير في التصرفات المالية والادارة . كما تصلح أن تكون شاهدة ، والشهادة ولاية ، فجاز على ما تقدم أن تتولى الحسبة « الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر » . والمأثور عن الاحناف جواز قضاء المرأة في كل شيء الا الحدود والقصاص . لأن المرأة يجوز شهادتها فجاز قضاؤها في مثل ما تجوز شهادتها فيه كالرجل ، ولأنه وجد فيها شرائط القاضى من العلم والاجتهاد ومعرفة تنفيذ الاحكام فصارت كالرجل بخلاف الامامة فان لها شرائط لا توجد في المرأة من تجهيز العساكر ولقاء العدو وسياسة الرعية واخذ الجزية والخراج والعشور وذلك لا يوجد في المرأة بخلاف الحدود والقصاص لأن شهادتها فيهما لا تقبل فلا يجوز قضاؤها (٢) ، وهذا يدل على جواز قيام المرأة بالحسبة « الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر » عند الاحناف لأن معنى الولاية في القضاء أقوى منه في الحسبة، وجواز الأقوى يعنى جواز الأدنى من باب أولى .

والراجع عندى : مذهب الحنفية وابن حزم من جواز قيام المرأة بواجب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر . للأدلة القوية التى ساقوها ردا على أدلة مخالفيهم في الراى . وفضلا عن ذلك فقد صرح القرآن الكريم بمسئولية المرأة فيما يختص بالدعوة الى الخير والأمر بالمعروف، والإرشاد الى الفضائل والنهى عن الرذائل ، وقرن بينها وبين الرجل في هذه المسئولية كما قرن بينها وبينه في مسئولية الانحراف عن واجب الايمان والاخلاص لله وللمسلمين ، وذلك في قوله تعالى « والمؤمنون والمؤمنات بعضهم اولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر

(١) المحلى - الجزء التاسع - ص ٢٦١ .

(٢) الاشباه والنظائر لابن نجيم - المرجع السابق - ص ٢٢٤ ، معين الحكام فيما يتردد بين الخصمين من الاحكام - الشيخ علاء الدين أبى الحسن على بن خليل الطرابلسى - ص ٢٤ .

ويقومون الصلاة ويؤتون الزكاة ويطيعون الله ورسوله ، أولئك سيرهم الله ، ان الله عزيز حكيم (١) .

واذن فليس من الاسلام - كما يقول الامام الأكبر المرحوم الشيخ محمود شلتوت - « ان تكف المرأة عن الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ، اعتمادا على ظن او وهم انه شأن خاص بالرجال دون النساء وليس من الاسلام ان تلقى المرأة حظها من تلك المسؤولية على الرجل وحده بحجة انه اقدر منها عليه ، او انها ذات طابع لا يسمح لها ان تقوم بهذا الواجب ، فللرجل دائرته ، وللمرأة دائرتها ، والحياة لا تستقيم الا بتكاتف النوعين فيما ينهض بأمتهما ، فان تخاذلا أو تخاذل أحدهما انحرفت الحياة الجادة عن سبيلها المستقيم » (٢) .

الشرط الثالث : اذن الامام « السلطة » :

اختلف الفقهاء في اشتراط اذن الامام او ما يمكن ان نطلق عليه حديثا اذن السلطة العامة ، فرأى البعض الى أن الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ليس للعامة ، وانما يجب ان يأذن الامام للقيام به ، وذهب رأى الى عدم جواز الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ما لم يخرج الامام المعصوم ، وهو الامام الحق عندهم ، ويرى جمهور الفقهاء عدم اشتراط اذن الامام أو الحاكم .

الرأى الأول :

يشترط اصحاب هذا الرأى اذن الامام للقيام بواجب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر .

وحجة هذا الرأى ان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر اثبات سلطنة وولاية واحتكام على المحكوم عليه فينبغى أن لا يثبت لآحاد الرعية الا بتفويض من الوالى وصاحب الأمر ولذلك لم يثبت - مع كونه حقا - للكافر على المسلم كما يحتج هذا الرأى بأن الامام أو الحاكم هو الذى يستطيع اختيار من يحسن القيام به ، اما تركه لآحاد الناس دون قيود فانه يؤدى الى الفساد والفتن فى المجتمع (٣) .

(١) سورة التوبة - الآية ٧١ .

(٢) الاسلام عقيدة وشرعة - المرجع السابق - ص ٢٤٦ ، ٢٤٧ .

(٣) احياء علوم الدين - المرجع السابق - الجزء السابع - ص ١٢٠ ، للتشريع

الجبائى الاسلامى - الشهيد عبد القادر عودة - ص ٥٠٠ .

وقد اجيب عن الحجة الاولى بأن الكافر انما منع من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ، لما فيه من السلطنة وعز الاحتكام والكافر ذليل فلا يستحق ان ينال عز التحكم على المسلم ، وأما آحاد المسلمين فيستحقون هذا العز بالدين والمعرفة ، وما فيه من عز السلطنة والاحتكام لاحتياج الى تفويض أو اذن من الامام (١) ، كما اجيب عن القول بأن الامام يحسن اختيار من يقوم بهذا العمل ، بأن الامر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب من الواجبات ، والخطاب به موجه الى الأمة كلها ، والامام ما هو الا فرد من افرادها ، فان قصر عن معروف أو تنكب طريق الحق بارتكاب المنكر ، وجب أمره بالأول ، ونهيه عن الثاني . والقول باشتراط اذن الحاكم يعنى القول بسقوط واجب الأمر بالمعروف والنهي عن أولئك الذين لم يصدر لهم هذا الاذن وهو قول ظاهر البطлан لان الواجب لا يسقط بغير الأداء والحاكم وغيره في ذلك سواء .

الراى الثانى :

وهو راي الروافض — كما يقول الامام الفزالى — الذين ذهبوا الى أنه لا يجوز الامر بالمعروف مالم يخرج الامام المعصوم ، وهو الامام الحق عندهم (٢) ، ومن الواضح فساد هذا الراى ، لان معناه عدم القيام بهذا الواجب ابدا ، اذ لم يثبت خروج هذا الامام المعصوم ، وقد أجاب على هذا الراى الامام الفزالى بقوله « وهؤلاء جوابهم ان يقال لهم اذا جاءوا الى القضاء طالبين لحقوقهم فى دمائهم واموالهم ، ان نصرتمكم أمر بالمعروف واستخراج حقوقكم من أيدي من ظلمكم نهى عن المنكر ، وطلبكم لحقكم من جملة المعروف وما هذا زمان النهى عن الظلم ، وطلب الحقوق — كما ظنكم — لم يخرج بعد » (٣) .

الراى الثالث :

يرى جمهور الفقهاء والكتاب المعاصرين (٤) عدم اشتراط اذن

-
- (١) احياء علوم الدين — المرجع السابق — الجزء السابع — ص ١٢٠ .
 (٢) احياء علوم الدين — المرجع السابق — الجزء السابع — ص ١٢٠ .
 (٣) احياء علوم الدين — المرجع السابق — الجزء السابع — ص ١٢٠ .
 (٤) مجمع الانهر شرح ملتقى الابحر — الجزء الاول — ص ٥٦٦ ، اسنى الطالب الجزء الرابع — ص ١٨٠ ، التاج والاكيل لمختصر خليل — الجزء الثالث — ص ٢٤٨ ، المختصر النافع في فقه الامامية ص ١٢٩ ، الحسبة فى الاسلام — الشيخ ابراهيم دسوقي الشهاوى — ص ٥٤ ، نظرية الدفاع الشرعى — الدكتور يوسف قاسم — ص ٢٢٠ ، المشروعية الاسلامية العليا — رسالة دكتوراه — الدكتور على محمد جريشة — المرجع السابق — ص ٢٩٢ .

(م ٢٨ — الدفاع الشرعى)

الحاكم وثبوت الامر بالمعروف والنهي عن المنكر لأحاد المسلمين .
ويستند الجمهور في ذلك الى عموم الآيات القرآنية الكريمة ،
والاحاديث النبوية الشريفة فهي توجب على كل مسلم أن يقوم بهذا
الواجب ، وتدل على أن كل من رأى منكرا فسكت عليه فقد عصى ،
لوجوب النهي عن المنكر أيا كانت صورته وفي جميع الاحوال ،
فالتخصيص بشرط الاذن من الامام لادليل عليه (١) .

كما احتج الجمهور بأن الحاكم أو الوالى لا يعدون أن يكون فردا
من أفراد الأمة يجب أمره بالمعروف ونهيه عن المنكر ، فكيف يستأذن
من ينكر عليه (٢) ، بل أن الانكار على الحاكم أشد وجوبا من الانكار على
الأفراد لأن المعصية الصادرة منه قد يترتب عليها ظلم كثير من أفراد
الأمة ..

ويستند الجمهور أخيرا الى اجماع المسلمين فان غير الولاة في
الصدر الاول والعصر الذى يليه كانوا يأمرون الولاة بالمعروف وينهونهم
عن المنكر مع تقرير المسلمين اياهم وترك توبيخهم على التشاغل بالامر
بالمعروف والنهي عن المنكر من غير ولاية (٣) .

ولما كان الالتجاء للضرب واستعمال السلاح وسيلة من وسائل
النهي عن المنكر ، فقد ذهب المالكية (٤) ، والشافعية (٥) ، والشيعة
الامامية (٦) ، وبعض المعاصرين (٧) الى أنه لا يجوز الالتجاء الى ذلك
بغير اذن الامام لان تغيير المنكر بهاتين الوسيلتين يؤدي غالبا الى ما هو
أنكر من المنكر المراد تغييره ، ومن ثم وجب صدور الاذن من الامام .

والراجع عندي : هو مذهب الجمهور بعدم اشتراط اذن الامام

(١) الحسبة في الاسلام - الشيخ ابراهيم دسوقي الشهاوى - ص ٤٨ ، التشريع
الجنايى الاسلامى - الشهيد عبد القادر عودة - ص ٥٠٠ .

(٢) التشريع الجنايى الاسلامى - ص ٥٠٠ ، المشروعية الاسلامية العليا رسالة
دكتوراه - الدكتور على محمد جريشه - المرجع السابق - ص ٢٩٢ .

(٣) شرح صحيح مسلم - للامام محمى الدين أبو زكريا يحيى النووى - الجزء
الاول - ص ٥١ .

(٤) التاج والاكيل لمختصر خليل - الجزء الثالث - ص ٣٤٨ .

(٥) أسنى المطالب - الجزء الرابع - ص ١٨٠ .

(٦) المختصر النافع في فقه الامامية - ص ١٣٩ .

(٧) القضاء في الاسلام - استاذنا الدكتور محمد سلام مذكور - دار النهضة
العربية ١٩٦٤ - ص ١٥٠ .

للقيام بواجب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ، واستند في هذا الترجيح لما يلي :-

اولا : أدلة المخالفين لرأى الجمهور غير مسلم بها ، وقد أوردنا الرد عليها تفصيلا ، مما يعكس قوة الأدلة التى احتج بها جمهور الفقهاء .

ثانيا : ان رأى الجمهور بعدم اشتراط الاذن من الامام لمن يقوم بواجب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر هو الذى جرى عليه العمل وفى كل العصور حتى فى الأوقات التى كان الامام يخصص فيها ولاية للحسبة فلم يمنع هذا التخصيص من قيام الافراد به ، واستمرار عادات السلف على الحسبة على الولاية قاطع باجماعهم على الاستغناء عن التفويض ، بل كل من أمر بمعروف فان كان الوالى راضيا به فذاك ، وان كان ساخطا له فسخطه له منكر يجب الانكار عليه ، فكيف يحتاج الى اذنه فى الانكار عليه (١) .

ويسجل لنا التاريخ الاسلامى الكثير من الوقائع التى تصدى فيها المؤمنون لأمر الولاية بالمعروف ونهيهم عن المنكر ، بل وتغيير المنكر بأيديهم فى حالة استطاعتهم ذلك ، دون ان يعترض الولاية ، بل كانوا يستجيبون للكلم الطيب الذى يدعوهم الى طاعة الله وامثال أوامره سبحانه وتعالى (٢) . فقد روى أنه قيل لعمر بن الخطاب رضى الله عنه اتق الله فوضع خده على الارض تواضعا لله عز وجل (٣) .
ونعرض نماذج من المرويات التاريخية التى تؤكد ان اذن الامام ليس شرطاً للقيام بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فمن هذه المرويات الوقائع الآتية :-

١ - ما روى عن مروان بن الحكم خطب قبل صلاة العيد ، فقال له رجل انما الخطبة بعد الصلاة ، فقال له مروان : ترك ذلك يافلان ، فقال أبو سعيد : أما هذا فقد قضى عليه ، قال لنا رسول الله صلى الله

(١) احياء علوم الدين - المرجع السابق - الجزء السابع - ص ١٢٠٣ ، ١٢٠٤
(٢) احياء علوم الدين - المرجع السابق - الجزء السابع - ص ١٢٥ ، احكام القرآن للجصاص - الجزء الثانى - ص ٣٣ ، اسنى الطالب - الجزء الرابع - ص ١٧٩ ، البحر الرائق - الجزء الخامس - ص ٤٥ - تفسير التار - الجزء الرابع - ص ٣٢ .
(٣) صفوة البيان لمعانى القرآن - الشيخ محمد حسين مخلوف - الطبعة الاولى ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٦ م - الجزء الاول - ص ٦٨ .

عليه وسلم « من رأى منكم منكراً فليذكره بيده فان لم يستطع فبلسانه فان لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الايمان » (١) .

٢ - ماروى عن حبان بن عبد الله قال : تنزه هارون الرشيد بالدوين ، ومعه رجل من بنى هاشم ، وهو سليمان بن أبى جعفر ، فقال له هارون : « قد كانت لك جارية تغنى فتحسن فجئنا بها » . قال : « فجاءت ففنت فلم يحمد غناءها » . فقال لها : « ماشأناك » ، فقالت : « ليس هذا عودى » فقال للخادم : « جئنا بعودها » . قال : « فجاء بالعود » .. فوافق شيخاً يلقط النوى ، فقال « الطريق يا شيخ » فرفع الشيخ رأسه ، فرأى العود فأخذه من الخادم فضربه بالارض ، فأخذه الخادم وذهب به الى صاحب الربع ، فقال « احتفظ بهذا فانه طلبة أمير المؤمنين ، فقال له صاحب الربع : « ليس ببغداد أبعد من هذا .. فكيف يكون طلبة أمير المؤمنين ؟ » فقال له : « اسمع ما اقول لك » .. ثم دخل على هارون ، فقال : انى مررت على شيخ يلقط النوى ، فقلت له الطريق فرفع رأسه ، فرأى العود فأخذه فضربه بالارض فكسره ، فاستشاط هارون ، وغضب ، واحمرت عيناه ، فقال له سليمان بن أبى جعفر : « ما هذا الغضب يا أمير المؤمنين ابعت الى صاحب الربع يضرب عنقه ، ويرمى به فى الدجلة » .. فقال : « لا ولكن نبعث اليه ، ونناظره أولاً » فجاء الرسول فقال « أجب أمير المؤمنين » فقال « نعم » قال : « اركب » قال : « لا » فجاء يمشى حتى وقف على باب القصر .

فقال لهارون : « وقد جاء الشيخ » فقال للندماء : « أى شىء ترون ؟ نرفع ما قدامنا من المنكر ، حتى يدخل هذا الشيخ أو نقوم الى مجلس آخر ليس فيه منكر ؟ » فقالوا له : « نقوم الى مجلس آخر ليس فيه منكر — أصلح » فقاموا الى مجلس ليس فيه منكر ثم أمر بالشيخ ، فأدخل وفى كمه الكيس الذى فيه النوى . فقال له الخادم : « أخرج هذا من كمك وادخل على أمير المؤمنين » ، فقال « من هذا عشائى الليلة » قال : « نحن نعيشك » ، قال : « لا حاجة لى فى عشائكم » . فقال هارون للخادم : « أى شىء تريد منه ؟ » قال : « فى كمه نوى قلت له اطرحه ، وادخل على أمير المؤمنين » ، فقال « دعه لا يطرحه » قال : فدخل وسلم وجلس .. فقال له هارون : « يا شيخ ما حملك على ما صنعت ؟ » ، قال : « وأى شىء صنعت ؟ »

وجعل هارون يستحى أن يقول كسرت عودى ، فلما أكثر عليه

قال : « انى سمعت اباك واجدادك يقرأون هذه الآية على المنبر : » ان الله يأمر بالعدل والاحسان وايتاء ذى القربى ، وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى » وأنا رايت منكرا فغيرته : فقال : « فغيره فوالله ما قال الا هذا » فلما خرج أعطى الخليفة رجلا (بدره) ، وقال اتبع الشيخ ، فان رايته يقول : « قلت لأمير المؤمنين وقال لى : فلا تعطه شيئا ، وان رايته لا يكلم احدا فأعطه (البدره) ، فلما خرج من القصر ، اذ هو بنواة فى الارض قد غاصت ، فجعل يعالجها ، ولم يكلم احدا . فقال له : « يقول لك أمير المؤمنين خذ هذه البدره » ، فقال : « قل لأمير المؤمنين يردها من حيث اخذها » . ويروى انه أقبل بعد فراغه من كلامه على النواة يعالج قلعها من الارض وهو يقول :

أرى النبى لمن هى فى يديه هموما كلما كثرت عليه
تهين الكرمين لها بصفر وتكرم كل من هانت عليه
اذا استغفيت عن شىء فدعه وخذ ما انت محتاج اليه (١)

٣ — روى عن المأمون انه بلغه ان رجلا يمشى فى الناس يأمرهم بالمعروف ، وينهاهم عن المنكر ، ولم يكن مأمورا من عنده بذلك ، فأمر بأن يدخل عليه ، فلما صار بين يديه قال له : « انه بلغنى أنك رايت نفسك أهلا للأمر بالمعروف ، والنهاى عن المنكر من غير ان تأمرك » وكان المأمون جالسا على كرسى ينظر فى كتاب او قصة ، فأغفله فوقع منه ، فصار تحت قدمه من حيث لم يشعر به . فقال له المحتسب « ارفع قدمك عن أسماء الله تعالى ثم قل ما شئت » ، فلم يفهم المأمون مراده ، فقال « ماذا تقول ، حتى أعاده ثلاثا ؟ » فلم يفهم . فقال اما رفعت او اذنت لى حتى ارفع .. فنظر المأمون تحت قدمه ، فرأى الكتاب ، فأخذه ، وقبله وخجل .

ثم عاد وقال : لم تأمر بالمعروف ؟ وقد جعل الله ذلك الينا أهل البيت ، ونحن الذين قال الله تعالى فيهم : (الذين ان مكناهم فى الارض اقاموا الصلاة وآتوا الزكاة ، وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر والله عاقبة الامور) (٢) ، فقال : « صدقت يا أمير المؤمنين أنت كما وصفت نفسك من السلطان والتمكن غير أنا أعوانك ، وأوليائك فيه ، ولا ينكر ذلك الا من جهل كتاب الله ، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم . قال الله تعالى « والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض ، يأمرون بالمعروف ،

(١) احياء علوم الدين — المرجع السابق — الجزء السابع — ص ١٢.٣ ، ١٢.٤ .

(٢) سورة الحج — الآية ٤١ .

وينهون عن المنكر ، ويقومون الصلاة ، ويؤتون الزكاة ، ويطيعون الله ورسوله ، أولئك سيرحمهم الله ان الله عزيز حكيم » (١) .
وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا » .. وقد مكنت في الارض ، وهذا كتاب الله وسنة رسوله - صلى الله عليه وسلم - فان انقذت لهما شكرت لمن اهانك لحرمتهما ، وان استكبرت عنهما ولم تنقذ لما لزمك منهما ، فان الذي اليه امرك ، وببده عزك وذلك قد شرط انه لا يضيع اجر من احسن عملا ، فقل الآن ما شئت ، فأعجب المأمون بكلامه وسر به (٢) .

٤ — قدم أمير المؤمنين المنصور مكة شرفها الله ، حاجا فكان يخرج من دار الندوة الى الطواف في آخر الليل ، يطوف ويصلى ولا يعلم به ، فاذا طلع الفجر رجع الى دار الندوة وجاء المؤذنون فسلموا عليه ، واقيمت الصلاة فيصلى بالناس ، فخرج ذات ليلة حين أسحر ، فبينما هو يطوف اذ سمع رجلا عند الملتزم وهو يقول « اللهم انى أشكو اليك ظهور البغى والفساد فى الارض ، وما يحول بين الحق وأهله من الظلم والطمع . فأسرع المنصور فى مثليه حتى ملأ مسامعه من قوله ثم خرج فجلس ناحية من المسجد وأرسل اليه فدعاه ، فاتاه الرسول وقال له : اجب أمير المؤمنين ، فصلى ركعتين ، واستلم الركن ، واقبل مع الرسول فسلم عليه ، فقال له المنصور ما هذا الذى سمعتك تقوله من ظهور البغى والفساد فى الارض ، وما يحول بين الحق وأهله من الطمع والظلم فوالله لقد حشوت مسامعى ما أمرضى وأقلقنى ، فقال : يا أمير المؤمنين ، ان أمنتنى على نفسى إنبأتك بالامور من أصولها والا اقتصرت على نفسى ففيها لى شغل شاغل ، فقال له أنت آمن على نفسك ، فقال الذى دخله الطمع حتى حال بينه وبين الحق واصلاح ما ظهر من البغى والفساد فى الارض أنت فقال ويحك وكيف يدخلنى الطمع ، والصفراء والبيضاء فى يدى ، والحلو والحامض فى قبضتى ، قال وهل دخل احدا من الطمع ما دخلك يا أمير المؤمنين ، ان الله تعالى استرعاك امور المسلمين وأموالهم ، فأفقلت امورهم ، واهتممت بجمع أموالهم ، وجعلت بينك وبينهم حجابا من الجص والاجر وابوابا من الحديد ، وحجة معهم السلاح ، ثم سجنتم نفسك فيها منهم ، وبعثت عمالك فى جمع الاموال وجبايتها ، واتخذت وزراء وأعوان ظلمه أن نسيت لم يذكروك ، وان ذكرت لم يعينوك ، وقويتهم على ظلم الناس بالاموال

(١) سورة التوبة - الآية ٧١ .

(٢) احياء علوم الدين - الرجوع السابق - الجزء السابع - ص ١٢٠٥ - ١٢٠٦ .

والكرام والسلاح وامرت بان لا يدخل عليك من الناس الا فلان وفلان نفر سميتهم ، ولم تأمر بايصال المظلوم ولا الملهوف ولا الجائع ولا العارى ولا الضعيف ولا الفقير ، ولا أحد الا وله في هذا المال حق فلما رآك هؤلاء نفر الذين استخلفتهم لنفسك ، وآثرتهم على رعيته وامرت ان لا يحجبوا عنك ، تجبى الاموال ولا تقسمها ، قالوا هذا قد خان الله ، فمالنا لا نخونه وقد سخر لنا فائتمروا على ان لا يصل اليك من علم اخبار الناس شيء الا ما ارادوا ، وأن لا يخرج لك عامل فيخالف لهم امرا الا اقصوه حتى تسقط منزلته ، ويصغر قدره ، فلما انتشر ذلك عنك وعنهم اعظمهم الناس وهايوهم وكان اول من صانهم عمالك بالهدايا والاموال ليتقو بهم على ظلم رعيته ، ثم فعل ذلك ذوو القدرة والثروة من رعيته لينالوا ظلم من دونهم من الرعية ، فامتلات بلاد الله بالطمع بغيا وفسادا ، وصار هؤلاء القوم شركاءك في سلطانك وانت غافل ، فان جاء متظلم حيل بينه وبين الدخول اليك ، واذا اراد رفع صوته او قصته اليك عند ظهورك وجدك قد نهيت عن ذلك ، ووقف للناس رجلا ينظر في مظالمهم فان جاء ذلك الرجل فبلغ بطانتك سالوا صاحب المظالم ان لا يرفع مظلمته ، وان كان للمتظلم به حرمة واجابة لم يمكنه مما يريد خوفا منهم ، فلا يزال المظلوم يختلف اليه وبلوذ به ويشكو ويستغيث ، وهو يدفعه ويعتل عليه ، فاذا جهدوا خرج وظهرت صرخ بين يديك ، فيضرب ضربا مبرحا ، ليكون نكالا لغيره ، وانت تنظر ولا تنكر ولا تغير ، فما بقاء الاسلام واهله على هذا ، ولقد كانت بنو امية وكانت العرب لا ينتهى اليهم المظلوم الا رفعت ظلامته اليهم فينصف ، ولقد كان الرجل ياتى من اقصى البلاد حتى يبلغ باب سلطانهم ، فينادى يا اهل الاسلام فيبتدرونه مالك مالك فيرفعون مظلمته الى سلطانهم ، فينصف ، ولقد كنت يا امير المؤمنين اسافر الى ارض الصين وبها ملك ، فقدمتها مرة وقد ذهب سمع ملكهم فجعل يبكى : فقال له وزراءه مالك تبكى لا بكت عيناك ، فقال : اما انا لست ابكى على المصيبة التى نزلت بى ، ولكن ابكى لمظلوم يصرخ بالباب فلا اسمع صوته ، ثم قال : اما اذا كان قد ذهب سمعى فان بصرى لم يذهب نادوا فى الناس الا لا يلبس ثوبا احمر الا مظلوم فكان يركب الفيل ويطوف طرفى النهار هل يرى مظلوما فينصفه ، هذا يا امير المؤمنين مشرك بالله قد غلبت رافته بالمشركين ، ورقته على شح نفسه فى ملكه ، وانت مؤمن بالله وابن عم نبي الله لا تغلبك رافتك بالمسلمين ورقتك على شح نفسك فانك لا تجمع الاموال الا لواحد من ثلاثة : ان قلت اجمعها لولدى فقد اراك الله عبدا فى الطفل الصغير ، يسقط من بطن امه ، وماله على الارض

مال ، وما من مال الا ودونه يد شحيحة تحويه ، فما يزال الله تعالى يلفظ بذلك الطفل ، حتى تعظم رغبة الناس اليه ، ولست الذى تعطى ، بل الله يعطى من يشاء . وان قلت : اجمع المال لاشيد سلطانى ، فقد اراك الله عبرا فيمن كان قبلك ، ما اغنى عنهم ما جمعه من الذهب والفضة ، وما اعدوا من الرجل والسلاح والكراع ، وما ضرك وولد أبك ما كنتم فيه من قلة الجدة والضعف ، حين اراد الله بكم ما اراد . وان قلت : اجمع المال لطلب غاية هى اجسم من الغاية التى انت فيها فوالله ما فوق ما أنت فيه الا منزلة لا تدرك الا بالعمل الصالح ، يا امير المؤمنين هل تعاقب من عصاك من رعيك بأشد من القتل ؟ قال لا ، فكيف تصنع بالملك الذى خولك الله وما أنت عليه من ملك الدنيا ، وهو تعالى لا يعاقب من عصاه بالقتل ، ولكن يعاقب من عصاه بالخلود فى العذاب الليم ، وهو الذى يرى منك ما عقد عليه قلبك ، واضمرته جوارحك فماذا تقول اذا انتزع الملك الحق المبين ملك الدنيا من يدك ، ودعاك الى الحساب ، هل يغنى عنك عنده شيء مما كنت فيه ، مما شححت عليه من ملك الدنيا ، فبكى المنصور بكاء شديدا حتى نجب وارتفع صوته ، ثم قال : يا ليتنى لم أخلق ولم آك شيئا ثم قال : كيف احتيالى فيما خولت فيه ، ولم أر من الناس الا خائنا ، قال يا امير المؤمنين عليك بالائمة الاعلام المرشدين ، قال ومن هم ، قال العلماء . قال : قد فروا منى ، قال هربوا منك مخافة أن تحملهم على ما ظهر من طريقك من قبل عمالك ، ولكن افتح الابواب وسهل الحجاب ، وانتصر للمظلوم على الظالم ، وامنع المظالم ، وخذ الشيء مما حل وطاب ، واقسمه بالحق والعدل ، وانا ضامن على أن من هرب منك أن يأتبك فيعاونك على صلاح أمرك ورعيك ، فقال المنصور : اللهم وفقنى أن اعمل بما قال هذا الرجل (١) .

والواقع اننا لم نسرد هذه المرويات التاريخية تأييدا لترجيح الراى القائل بعدم اشتراط اذن الامام « السلطة » للقيام بواجب الامر بالمعروف والنهى عن المنكر فحسب ، وانما اردنا أن نضعها أمام المسلمين بصفة عامة وحكامهم بصفة خاصة ليروا ما فى التاريخ الاسلامى الخالد من عظمة مواقف المسلمين الاولين تجاه ظلم الحكام ولتكون نبراسا أمام حكام المسلمين يهتدون بها ، فى معاملة رعاياهم فيقبلون النقد بصدر رحب كما كان يفعل ولاة أمور المسلمين ، ولا يتشدقون بأنظمة اجنبية

ينقلونها ويعتبرونها المثال الاسمى لحرية الشعوب وما هي فى الحقيقة غير مجالس — أيا كان اسمها — شكلية لا تعبر عن ارادة الشعوب المسلمة ، وانما تقنن رغبات الحاكم فى تشريعات يلتزم بها الناس ، بعد أن نحوا جانباً شريعة الله عن الحكم ، فضعف أثرها فى النفوس ، وما يعانى به العالم الاسلامى فى الوقت الحاضر ليس الا أثراً من آثار اهمال تطبيق شريعة الحق . فقد عزو عندما اعتزوا بشريعة الله وطبقوها ، وذلوا بعد أن أهملوها ونبذوها ، وتلك سنة الله ، ولن تجد لسنة الله تبديلاً .

آداب دافع المنكر :

أن من يتصدى للامر بالمعروف والنهي عن المنكر ، يقوم بمهمة جليلة الشأن ، رفيعة القدر ، لانه يسير على طريق الانبياء والرسل فى هداية الناس وهو طريق مملوء بالعقبات ، مثقل بالتبعات ، ولذلك وحتى يؤتى عمله ثماره المرجوة فى منع المنكر عليه أن يتحلى بجملة من الآداب والصفات يمكن أن نذكر منها :

١ - العمل بما يعلم :

من الشرائع التى يجدر بدافع المنكر التحلى بها أن يتفق عمله مع علمه وما يدعو اليه ، فلا يكون ممن قال سبحانه وتعالى فيهم « مثل الذين حملوا التوراة ، ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل أسفارا » (١) ولا يعنى ذلك أن النهى عن المنكر يصير ممنوعاً بالفسق ولكن يسقط أثره عن القلوب بظهور فسقه للناس ، فقد روى عن أنس رضى الله عنه قال قلنا يا رسول الله لا تأمر بالمعروف حتى نجتنبه كله ، فقال صلى الله وسلم « بل مروا بالمعروف وإن لم تعملوا به كله ، وإنهوا عن المنكر ، وإن لم تجتنبوه كله » (٢) .

٢ - الرفق فى الامر والنهى :

من الصفات التى تجعل الناس يستجيبون لدعوة النهى عن المنكر أن يكون دافع المنكر رفيقاً فى الامر بالمعروف ، والنهى عن المنكر (٣) ، لأن خشونة العريكة تجعل الناس تنفر من دعوته وتبعد عنه فلا يحقق نهيته أثره المقصود وهو منع المنكر ، ويدل على وجوب أن يتحلى دافع المنكر بالرفق قول الرسول صلى الله عليه وسلم « لا يأمر بالمعروف ولا

(١) سورة الجمعة - الآية ٥ .

(٢) احياء علوم الدين - الرجوع السابق - الجزء السابع - ص ١٢٢٥ .

(٣) اسنى الطالب - الجزء الرابع - ص ١٨٠ .

ينهى عن المنكر الا رفيق فيما يأمر به ، رفيق فيما ينهى عنه « (١) كما يدل عليه ما استدلل به المأمون اذ وعظه واعظ ، وعنف له في القول فقال يارجل ارفق فقد بعث الله من هو خير منك الى من هو شر منى ، وأمر بالرفق فقال تعالى « فقولوا له قولاً لنا لعله يتذكر أو يخشى » (٢) رقد كان النبي صلى الله عليه وسلم رفيقاً غاية الرفق في النهي عن المنكر، وأروع مثال على رفقته عليه الصلاة والسلام ما رواه أبو أمامه ان غلاماً شاباً أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يانبي الله أئاذن لي في الزنا ؟ فصاح الناس به ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم قربوه فدنا حتى جلس بين يديه ، فقال النبي عليه الصلاة والسلام اتحبه لأملك . فقال لا ، جعلني الله فداك وكذلك الناس لا يحبونه لأمھاتهم ، « اتحبه لابنتك ؟ قال : لا جعلني الله فداك قال « كذلك الناس لا يحبونه لبناتهم . اتحبه لأختك » وزاد ابن عوف حتى ذكر العممة والخالة ، وهو يقول في كل واحد لا جعلني الله فداك ، وهو صلى الله عليه وسلم يقول كذلك الناس لا يحبونه ، وقالاً جميعاً في حديثهما أعنى ابن عوف والراوى الآخر فوضّع رسول الله صلى الله عليه وسلم يده وقال « اللهم طهر قلبه واغفر ذنبه وحصن فرجه فلم يكن شيء أبغض اليه منه ، يعنى الزنا » (٣) .

٢ — الصبر على الأذى : —

ان من يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر لا بد ان يتعرض للأذى من مرتكبي المعصية ولذلك وجب على دافع المنكر ان يصبر على ما يتعرض له فلا يئأس ولا يجزع ، فقد حمل نفسه أمانة الهداية وهى رسالة الرسل وهم أئمة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذين أمرهم الله سبحانه وتعالى بالصبر ، فيقول جل شأنه ، مخاطباً الرسول صلى الله عليه وسلم « ياأيها المدثر ، قم فانذر وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر . ولا تمنن تستكثر . ولربك فاصبر » (٤) ، ويبين ذلك الإمام ابن تيمية بقوله « افتتح — الله سبحانه وتعالى — آيات الارسال الى الخلق بالأمر بالانذار ، وختمها بالأمر بالصبر ، ونفس الانذار أمر بالمعروف

(١) معالم القردة في احكام الحسبة — المرجع السابق — ص ٦٦ ، العصبية لابن

تيمية — المرجع السابق — ص ٨٧ .

(٢) سورة طه — الآية ٤٤ .

(٣) احياء علوم الدين — المرجع السابق — الجزء السابع — ص ١٢٢٥ ، ١٢٣٦ ،

تفسير المنار — الجزء الرابع — ص ٢٧ ، ٢٨ .

(٤) سورة المدثر — الآيات ١ — ٧ .

ونهى عن المنكر ، فعلم انه يجب — بعد ذلك الصبر « (١) وتتواتر آيات الذكر الحكيم التى تحت الرسول على الصبر يقول سبحانه وتعالى « وأصبر على ما يقولون واهجرهم هجرا جميلا » (٢) ويقون جل شأنه « فاصبر كما صبر أولو العزم من الرسل » (٣) ونجد لقمان يوصى ابنه مع الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر بالصبر وهو ما حكاه القرآن الكريم فى قوله تعالى « يابنى اقم الصلاة وأمر بالمعروف وانه عن المنكر واصبر على ما اصابك ان ذلك من عزم الأمور » (٤) .

واذا كان الله سبحانه وتعالى يأمر الرسل بالصبر ، فإن غيرهم من باب أولى يجب ان يتحلوا بهذه الصفة ليستطيعوا القيام بواجب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر .

٤ - الاخلاص لله فى الأمر والنهى :

الاخلاص أساس كل عمل ايمانى صادق يتوجه به صاحبه الى الله عز وجل لا يتغى غير وجهه من رياء أو غش ، والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر هو المهمة التى ابتعث الله لها النبيين ، فهو هداية للدين فوجب على من يقوم به أن يترسم خطى النبيين والمرسلين فيقصد بقوله وفعله وجه الله سبحانه وتعالى وطلب مرضاته وهو خالص النية لا يشويه فى طويته رياء أو مرأ أو كسب رضاء الناس واعجابهم ، فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من أَرْضَى الله بسخط الناس كفاه الله شرهم ، ومن أَرْضَى الناس بسخط الله وكله الله اليهم ، ومن أحسن فيما بينه وبين الله تعالى أحسن الله فيما بينه وبين الناس ومن أصلح سريرته أصلح الله علانيته ، ومن عمل لآخرته كفاه الله أمر دنياه » (٥) ، ودافع المنكر اذا وضع فى اعتباره رضاء الناس وطلب ثنائهم لم يتيسر له القيام بمهته ، قال كعب الأحبار لأبى مسلم الخولانى ، كيف منزلتك بين قومك ؟ قال حسنة ، قال ان التوراة تقول ان الرجل اذا أمر بالمعروف ونهى عن المنكر ساءت منزلته عند قومه ، فقال أبو مسلم : صدقت التوراه وكذب أبو مسلم (٦) .

(١) رسالة الامر بالمعروف والنهى عن المنكر - المكتبة القيمة بالقاهرة ١٣٩٨ هـ .

١٩٧٨ م - ص ١٧ ، ١٨ .

(٢) سورة المزمل - الآية ١٠ .

(٣) سورة الاحقاف - الآية ٢٥ .

(٤) سورة لقمان - الآية ١٧ .

(٥) الجامع الصغير للإمام عبد الرحمن بن أبى بكر بن محمد جلال الدين السيوطى

حرف الميم - ص ٢٩٧ .

(٦) احياء علوم الدين - المرجع السابق - الجزء السابع - ص ١٢٣٥ .

ه - التقليل من العلاقات الخاصة :

من الآداب التي يجب ان يتحلى بها دافع المنكر التقليل من العلاقات الخاصة مع الناس ، حتى لا يكثر خوفه ، ويقطع الطمع عن الخلائق ، وتزول عنه المداينة ، فقد روى عن بعض المشايخ أنه كان له سنور ، وكان يأخذ من قصاب فى جواره كل يوم شيئاً من الفدد لسنوره ، ثم جاء واحتسب على القصاب ، فقال له القصاب ، لا أعطيتك بعد هذا شيئاً لسنورك فقال ما احتسبت عليك الا بعد اخراج السنور وقطع الطمع منك وهو كما قال ، فمن لم يقطع الطمع من الخلق ام يقدر على الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر (١) .

المبحث الثالث

شروط مرتكب المنكر

لا تثير شروط مرتكب المنكر أية صعوبات او خلاف فى الراى على النحو الذى رايناه فى شروط دافع المنكر اذ يكفى ان يكون بصفة يصير الفعل الممنوع منه فى حقه منكراً ، وأقل ما يكفى فى ذلك ان يكون انساناً » (٢) .

فلا يشترط ان يكون مرتكب المنكر مكلفاً ، ولذلك نجد الامام الفزالى رحمه الله - كما أسلفنا - قد عدل فى تعريفه للمنكر عن لفظ المعصية الى لفظ المحذور ، لأن المنكر أعم من المعصية اذ يشمل ما يقتضيه غير المكلف كالمجنون والصفير (٣) ، فالصبي لو شرب الخمر منع منه واحتسب عليه .

ولا يشترط ان يكون مرتكب المنكر مميزاً ، فالمجنون لو كان يزنى بمجنونه أو يأتى بهيمة ، وجب منعه منه ، رغم عدم مسئولية عن أفعاله ، لأن القول باباحة أفعال الدفاع ضد مرتكب المنكر يقوم على أساس موضوعى ، أى بالنظر الى الفعل فى ذاته دون اعتبار لمسئولية مرتكبه الجنائية .

فالنهى عن المنكر عبارة عن المنع عن منكر لحق الله تعالى للمنوع من مقارفة المنكر ، ومنع المجنون عن الزنا وإتيان الهيمة لحق الله تعالى

(١) احياء علوم الدين - الجزء السابع - ص ١٢٣٥ .

(٢) احياء علوم الدين- المرجع السابق - الجزء السابع - ص ١٢٢٣ .

(٣) راجع ما سبق - ص ٤١٦ .

وكذا منع الصبى عن شرب الخمر (١) .

والقول باشتراط كون مرتكب المنكر بصفة يصير الفعل المنوع منه في حقه منكرا وان اقل ما يكفى في ذلك ان يكون انسان يثير التساؤل عن منع البهائم من اتلاف زرع الغير وماله .

وقد أجاب الفقهاء عن هذا التساؤل بالاتفاق على وجوب المنع ، لوجود علة اباحة المنع ، وتفصيل ذلك ان الانسان اذا اتلف زرع غيره منع منه مراعاة لحقين : —

الاول : حق الله سبحانه وتعالى ، والذي يتمثل في منع المنكر الذى يؤذى — المسلمين فى أموالهم وقد امر الله سبحانه وتعالى بحفظها وصيانتها .

الثانى : حق المثلث عليه ، وهو صاحب المال الذى يتناوله مرتكب المنكر بالاذى ويصيبه بالتلف والضياع .

وهاتان العلتان تنفصل احدهما عن الاخرى ، فلو قطع انسان طرف غيره باذنه فقد وجدت المعصية ، وسقط حق المجنى عليه باذنه ، ولكن يجب المنع لاحدى العلتين (٢) وهى مراعاة حق الله سبحانه وتعالى ومنع البهائم من الاتلاف يمكن ان يكون على اساس مراعاة الحقين معا ، حق الله سبحانه وتعالى ، وحق المثلث عليه لأن الانكار لا يتصور توجهه الى الحيوان وانما يتوجه اصلا الى مالكه المسئول عنه شرعا ، ومنع البهائم من الاتلاف لا يعدو ان يكون تغييرا للمنكر تغييرا فعليا . المنع من الاستمرار فيه (٣) .

ويمكن القول بأن منع البهائم من الاتلاف يقوم مراعاة لحق المثلث عليه وهو صاحب الزرع ، لأن البهيمة اذا اتلفت فقد عدت المعصية ، ولكن يثبت المنع باحدى العلتين وهى مراعاة حق المالك المثلث عليه ، لأنه لا يقصد باخراج البهائم منعها ، بل المقصود حفظ المال ، لأن فعل البهيمة ليس منكرا فى ذاته .

ولذلك لو اكلت البهيمة ميتة ، او شربت من أناء فيه خمر ، او ماء مشوب بخمر لا تمنع منه ، ولكن يجب — عند الاستطاعة — حفظ مال المسلم من الضياع (٤) .

(١) احياء علوم الدين — المرجع السابق — الجزء السابع — ص ١٢٢٢ .

(٢) احياء علوم الدين — الجزء السابع — ص ١٢٢٢ .

(٣) الدكتور يوسف قاسم — نظرية الدفاع الشرعى — ص ٣٢٦ .

(٤) احياء علوم الدين — الجزء السابع — ص ١٢٢٢ .

عموم دفع مرتكبي المنكر :

من المسائل التي يجب التنبيه إليها أن دفع المنكر واجب عام ، لا يقتفدونه علاقة خاصة تربط بين دافع المنكر ومرتكبه ، وهو ما أكدته الذكر الحكيم في قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين » (١) وذلك هو الأمر بالمعروف للوالدين والأقربين (٢) .

والواقع أن بعض العلاقات الخاصة التي تربط بين دافع المنكر ومرتكبه كعلاقة الولد مع والديه ، أو الزوجه مع زوجها أو الرعية مع الإمام « الحاكم » قد تقف — في رأي البعض — دون إباحة وسيلة أو أخرى من وسائل دفع المنكر (٣) وهذه الاستثناءات تدخل على الوسائل التي يدفع بها المنكر ، ولكنها لا تؤثر في عموم وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر دون اعتبار للعلاقات الخاصة التي تربط الأمرين بالمعروف والناهي عن المنكر بالموجه لهم الأمر والنهي .

فيجب على المسلم أن يأمر والديه بالمعروف وينهاهما عن المنكر ويخفض لهما جناح الذل من الرحمة (٤) .

وتأخذ الزوجه في علاقتها بالزوج حكم الولد مع والديه (٥) ، وكذلك يجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تجاه الحكام لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم « خير الشهداء حمزة بن عبد المطلب » ثم رجل قام إلى إمام فأمره ونهاه في ذات الله تعالى ، فقتله على ذلك » (٦) وقال صلى الله عليه وسلم « أفضل الجهاد كلمة حق عند السلطان جائر » ووصف النبي صلى الله عليه وسلم عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال « قرن من حديد لا تأخذه في الله لومة لائم » (٧) .

(١) سورة النساء - الآية ١٣٥ .

(٢) إحياء علوم الدين - الجزء السابع - ص ١٢٢٨ .

(٣) راجع ما يلي ص ٤٦٨ .

(٤) التاج والاكيل - المواق - بهامش مواهب الجليل - الطبعة الأولى ١٣٢٨ هـ الجزء الثالث - ص ٣٤٨ ، تهذيب الفروق والقواعد السنية - الشيخ محمد علي بن الشيخ حسين مفتي المالكية - بهامش الفروق - الطبعة الأولى ١٣٤٦ - الجزء الرابع - ص ٢٨٤ .

(٥) راجع ما يلي - ص ٤٦٩ .

(٦) إحياء علوم الدين - الجزء السابع - ص ١٢٥٠ .

(٧) إحياء علوم الدين - الجزء السابع - ص ١٢٥٠ .

المبحث الرابع

شروط افعال الدفاع ضد المنكر

على النحو الذى رايناه فى دفع الصائل من وجوب ان تكون افعال الدفاع لازمة لرد الاعتداء ومتناسبة معه (١) ، فان افعال دفع المنكر يجب ان تكون لازمة لرد المنكر ومتناسبة معه ايضا .
ولما كان المنكر - فى الواقع - اعتداء بلاصيل لانه يتوجه الى النظام العام الاسلامى المتمثل فى القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ، وليس الى شخص معين يراد دفعه ، فانه يضاف الى شرطى اللزوم والتناسب ، شرط يتعلق بنتيجة افعال دفع المنكر حفاظا على هذا النظام العام الاسلامى ، وهو ان لا تؤدى افعال دفع المنكر الى ما هو انكر منه واشد مساسا بالنظام المراد حمايته .
ونتناول هذه الشروط الثلاثة على التوالى . . .

١ - لزوم افعال الدفاع لرد المنكر :

يشترط ان تكون الافعال التى يقوم بها دافع المنكر فى مواجهة مرتكبه لازمة لتغيير المنكر .

فلدافع المنكر ان يستخدم القوة فى تغيير المنكر ، على قدر الضرورة اللازمة دون تجاوزها ، فيقتصر فى طريق التغيير على القدر المحتاج اليه فان غضب أحد أرضا ، وقدر على جره بيده لا خراجه منها ، لم يجز للمفصوب منه ان يأخذ بلحيته فى الاخراج ولا برجله ، فان زيادة الأذى مستغنى عنه (٢) . وفى اراقة الخمر يتوقى كسر الاوانى ان وجد دافع المنكر الى ذلك سبيلا ، فان لم يقدر على تغيير المنكر الا بان يرمى ظروف الخمر بحجر فله ذلك ، وتسقط قيمة الظرف وتقومه بسبب الخمر اذ صار حائلا بينه وبين الوصول الى اراقة الخمر ، ولو ستر الخمر بيدنه فانه يكون لدافع المنكر ان يقصد بدنه بالجرح والضرب توصلا الى تغيير المنكر ، ولو كاتمت الخمر فى قوارير ضيقه الرعوس ، ولو اشتغل باراقتها طال الزمان وادركه الفساق ومنعوه ، فله كسرها ، وكذلك ان كان لا يحذر ظفر الفساق به ومنعهم ، ولكن كان يضيع

(١) راجع ما سبق - ص ٢٤١ وما بعدها .

(٢) احياء علوم الدين - المرجع السابق - الجزء السابع - ص ١٢٣ .

زمانه وتتعطل أعماله فله ان يكسرها ، وليس عليه ان يضيع منفعة بدنه وغرضه من أعماله وأشغاله من أجل الحفاظ على ظروف الخمر من الكسر ، وإذا تيسر لدافع المنكر اراقة الخمر دون كسر أوانيها فكسرها لزم دافع المنكر الضمان (١) .

وحاصل القول ان دفع المنكر يجب ان يكون بالقدر اللازم لتغيير المنكر ، فإذا استعمل في تغيير المنكر قدرا اكبر من القوة اللازمة للتغيير كان مسئولا عن هذا التجاوز لحدود دفع المنكر . . .

٢ - تناسب افعال الدفاع :

يشترط في الأفعال التي يأتيها دافع المنكر لمواجهة مرتكبته وتغييره ان تكون أيسر الأفعال التي يندفع بها ، فلا ينتقل من مرتبة من مراتب التغيير الى مرتبة أشد ووسيلة أكثر عنفا الا اذا كانت الوسيلة الأسهل غير منتجة للأثر المطلوب وهو تغيير المنكر ، وكذلك لا يجوز له — مادام مستطيعا — ان يدفع المنكر بوسيلة اقل مما يندفع به لانها ستكون غير منتجة في التغيير وردع الفساق مرتكبي المنكر .

ندفع المنكر بأكثر مما يندفع به يعتبر جريمة يسأل عنها دافع المنكر ، فإذا كان المنكر يندفع باتلاف الأدوات المستعملة في ارتكابه ولكن تمادى دافع المنكر بضرب مرتكبته وتحطيم أدوات أخرى ، مانه يكون مسئولا عن الأفعال التي تخرج عن دائرة التناسب .

فإذا كان المنكر شرب للخمر أو احرازها ، فان تغيير المنكر يكفى فيه اراقة الخمر ، فإذا أتلف دافع المنكر الموائد المنصوية في محل الخمر أو الأبواب أو الأمتعة أو احرقها فهو مسئول عنها (٢) . لأن هذه الأفعال زيادات لاصلة لها بتغيير المنكر .

وفي ذلك يقرر لنا الامام الغزالي أصلا كليا وقاعدة عامة فيقول « ليس الى احاد الرعية الا الدفع وهو اعدام المنكر ، فما زاد على قدر الاعدام فهو اما عقوبة على جريمة سابقة أو زجر عن لاحق ، وذلك الى الولاة لا الى الرعية » (٣) .

(١) احياء علوم الدين - الجزء السابع - ص ١٢٢٠ .

(٢) التشريع الجنائي الاسلامي - الشهيد عبدالقادر عودة - الجزء الاول - ص ٥١ .

(٣) احياء علوم الدين - المرجع السابق - الجزء السابع - ص ١٢٢١ .

٣ — ان لا تفضى أفعال الدفاع الى ما هو انكر :

لا يصح دفع المنكر اذا كانت أفعال الدفاع تؤدي الى ما هو انكر من المنكر المرتكب ، وأشد منه مساسا بالنظام العام الاسلامي ، فيجب ان لا تؤدي أفعال دفع المنكر الى حصول أنكر منه كأن ينهيه عن الزنا فيقتله ، أو فوات معروف أرجح منه (١) .

ويدل على هذا الشرط قوله تعالى « ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله عدوا بغير علم » (٢) ومن هذا الباب — كما يفوه الامام ابن تيمية — اقرار النبي صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن ابي واثله من أئمة النفاق والفجور لما لهم من اعوان فازالة منكره ينوع من عقابه مستلزمة ازالة معروف أكثر من ذلك بنفص قومه وحميتهم وينفور الناس ان محمدا يقتل أصحابه (٣) .

ويدخل في هذا الباب ايضا أن يجد دافع المنكر مع شخص شرابا حلالا نجس بسبب وقوع نجاسة فيه . ويعلم انه لو أراقه لشرب صاحبه الخمر فلا معنى لاراقته (٤) . ومثل ذلك ما حدث من ابن تيمية فقد مر وبعض أصحابه في زمن التتار بقوم منهم يشربون الخمر ، فأنكر عليهم أصحاب ابن تيمية شرب الخمر ولكن ابن تيمية أنكر على أصحابه قولهم وقال لهم : انما حرم الله الخمر ، لأنها تصد عن ذكر الله وعن الصلاة وهؤلاء تصدهم الخمر عن قتل النفوس وسبى الذرية ، وأخذ الأموال فدعوهم وخمرهم » (٥) .

وموجز القول انه اذا كانت أفعال الدفاع لتغيير المنكر تؤدي الى مفسده أكثر ، ومساسا أشد بالنظام العام الاسلامي ، فانه لا يجوز لدافع المنكر ان يأتي هذه الأعمال ، لأنها تخرج عن المقصود بالنهاى عن المنكر وهو

(١) تهذيب الفروق والقواعد السنية — المرجع السابق — الجزء الرابع — ص ٢٨٢ البعر الزخار — الجزء الخامس — ص ٤٦٥ ، بلفة السالك لأقرب المسالك الى مذهب الامام مالك — الشيخ أحمد بن محمد الصاوى المالكي ، مطبعة مصطفى البابى الحلبي بمصر — ١٣٧٢ هـ — ١٩٥٢ م — ص ٢٥٥ .

(٢) سورة الانعام — الآية ١٠٨ .

(٣) الحسبة لابن تيمية — المرجع السابق — ص ٨١ .

(٤) التشريع الجنائي الاسلامي — الجزء الاول — ص ٤٩٨ .

(٥) اعلام الموقعين — الجزء الثالث — ص ٢٨ ، ابن تيمية — حياته وعصره — آراؤه وفقهه لاستاذنا الجليل المغفور له الشيخ محمد أبو زهرة — الطبعة الثانية ١٩٥٨ ص ١٧ ، ١٨ .

(م ٢٩ — الدفاع الشرعى)

اقامة الفضيلة ومقاومة الرزيلة فى المجتمع المسلم ، ولأن هذه الأفعال ذاتها ستصيب هذا المجتمع يضرر أكثر مما يصيبه المنكر المرتكب نفسه

لادفاع ضد الدفاع :

قد يثور التساؤل عما اذا كان للفاسق مرتكب المنكر ان يرد أفعال الدفاع الصادرة من المدافع لتغييره والرد على هذا التساؤل أنه يجب ان نفرق بين أفعال الدفاع الصادرة فى نطاق المشروعية ، وهى الأفعال اللازمة والمناسبة لتغيير المنكر ، والأفعال التى تخرج عن دائرة المشروعية فلا تكون لازمة لدفع المنكر ، أو تلك التى يسترسل فيها المدافع بما يخرج بها عن الحدود - المناسبة لمنع المنكر .

فليس لمرتكب المنكر ان يعتدى على من يدفع المنكر بحجة الدفاع عن نفسه أو ماله ، طالما ظلت أفعال الدفاع فى اطار المشروعية ولم يتجاوز دافع المنكر حدود دفع المنكر (١) .

فاذا تعدى دافع المنكر حدود مشروعية أفعال الدفاع بأن كانت أفعاله غير لازمه أو تجاوزت الحدود المناسبة لمنع المنكر ، فان الأفعال حينئذ تشكل اعتداء يبيح لفاعل المنكر الدفاع عن نفسه أو ماله .

واساس ذلك هو الأساس العام للدفاع الشرعى وفقا للنظرية التى طرحناها وهى نظرية بطلان العصمة ، لأن البطلان ليس بطلانا مطلقا ، وانما البطلان نسبى أى بالقدر اللازم والمناسب لمنع المنكر أو تغييره ، وعندما يتم المقصود وهو امتناع الفاسق عن المنكر أو تغييره تعود له العصمة ، وتكون الأفعال التالية عدوانا على معصوم ومن ثم يباح له الرد عليه ، لأن الأفعال الزائدة عن المنكر وتغييره الصادرة من دافع المنكر تبطل عصمته ولذا جاز لمرتكب المنكر - بعد ان عادت عصمته - الرد عليه .

(١) التشريع الجنائى الإسلامى - المرجع السابق - الجزء الاول - ص ٥١١ .

الفصل الثانى

وسائل الامر بالمعروف والنهى عن المنكر

حصر بعض الفقهاء (١) وسائل دفع المنكر فى التعريف والنهى بالنصح والوعظ ، والتعنيف ، والتفيير باليد ، والتهديد بالضرب والقتل ، وإيقاع الضرب والقتل ، والاستعانة بالغير .

وقد اختلف الفقهاء فى استخدام القوة تجاه منكرات الحكام ومقاومة ظلمهم ، فاتجه البعض الى ايثار السلاية والصبر على حيف الحكام وجورهم . وذهب البعض الى انه لا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق ، ومن ثم وجب مقاومة الحكام اذا ما ادارت نشوة الحكم والسلطة رؤوسهم فتنكبوا الطريق الصحيح ، وهو ما يشكل فى رأينا نظرية متكاملة فى مقاومة ظلم الحكام ، وبعبارة معاصرة نظرية الثورة الاسلامية .

وعليه نقسم الدراسة الى مبحثين على التوالى : -

المبحث الاول : وسائل دفع المنكر

المبحث الثانى : مقاومة ظلم الحكام او نظرية الثورة الاسلامية

(١) احياء علوم الدين .. المرجع السابق - الجزء السابع - ص ١٢٢٦ .

المبحث الاول

وسائل دفع المنكر

المنكر قد يكون قولاً باطلاً ، وقد يكون فعلاً مخالفاً للنظام العام الاسلامى المتمثل فى القرآن الكريم ، وسنة الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم .

وقد أخذ المنكر القولى فى العصر الحديث أبعاداً خطيرة ، فلم يعد كلمة خبيثة توجه من شخص الى آخر ، وانما اذاعات مسموعة ومرئية وصحف وكتب مطبوعة تبث سمومها ضد الاسلام من أعدائه الذين يتربصون بالمسلمين الدوائر ، فى محاولة للتشكيك فى العقيدة الاسلامية ليرتدوا بعد ايمانهم كفاراً ، وهو ما يوجب على المسلمين أن يميظوا اللثام عن تلك السموم الخادعة التى تشيعها الشيوعية الموحدة او الصليبية الباغية .

ونقسم الدراسة فى هذا المبحث الى مطلبين .

المطلب الأول : دفع المنكر القولى

المطلب الثانى : دفع المنكر الفعلى .

المطلب الاول

دفع المنكر القولى

ان أخطر المنكرات القولية الخوض فى آيات الله بالكفر والاستهزاء من الملحدين ، والعمل على نشر الفساد فى المجتمعات الاسلامية عن طريق الاذاعات المرئية والمسموعة التى تعرض صوراً من الفسق والفجور تهدم القيم الاسلامية والكتب والنشرات التى تثير الشبهات حول العقيدة الاسلامية مما قد يؤثر فى ضعف الايمان ، الأمر الذى يلقى على

المسلمين مسئولية دفع هذه الشبهات وكشف زيفها حتى لا ينخدع البعض ببريقها باسم التطور والحضارة والمدنية .. ونعالج هذه المسائل معالجة وجيزة على التوالى .

الدفاع الاسلامى ضد الملحدين :

ان اكثر الاديان تعرضا لهجوم الملحدين الذين يعتقدون الشيوعية هو الاسلام لانه هو الدين الذى عالجت شريعته كافة النواحي الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتشريعية فى حياة المجتمعات الانسانية ومن ثم فهو يقدم نظرية للحياة متكاملة فى جميع جوانبها يتحطم على صخرتها المد الاحادى .

وقد بين القرآن الكريم ما يجب على المسلم تجاه أولئك الذين يخوضون فى كتاب الله فى آيتين كريمتين :

الاولى : قوله تعالى فى سورة الأنعام « واذا رايت الذين يخوضون فى آياتنا فأعرض عنهم حتى يخوضوا فى حديث غيره » (١) .

وسبب نزول الآية الكريمة ، ان قريشا ، كانوا يستهزئون بالقرآن ويقولون فيه ، انه سحر وشعر ، واساطير الأولين ، وما حلا لهم من الأكاذيب ، فنزلت الآية ، تأمر النبى صلى الله عليه وسلم : أن يعرض عنهم اعراض منكر عليهم ، اذا سمع ذلك منهم ، ولا يجلس معهم ، ولا يجادلهم فى ذلك ، حتى لا يزدادوا الحاجة فى باطلهم ، وربما دعاهم قيامه عنهم ، الى ترك الاستهزاء لعدم جدواه (٢) .

وقد رأى البعض أن الخطاب مجرد للنبي صلى الله عليه وسلم ، والراجح هو ما يقرره بعض المفسرين من أن المؤمنين داخلون فى الخطاب مع الرسول صلى الله عليه وسلم لأن « العلة سماع الخوض فى آيات الله

(١) سورة الأنعام - الآية ٦٨ .

(٢) التفسير الوسيط للقرآن الكريم - تأليف لجنة من العلماء باشراف مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر - الطبعة الاولى ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م - الحزب الرابع عشر ص ١٢٦٥ وفى نفس المعنى - احكام القرآن للجصاص - طبعة ١٣٤٧ هـ - الجزء الثالث ص ٢ .

وذلك يشملهم واياه « (١) .

وتطبيقا للآية الكريمة يجب على كل مسلم ترك مجالسة الملحدين الذين ينكرون الديانات وسائر الكفار والمشركين ، اذا بدا منهم استهزاء بآيات الله الكريم او ظهر من أقوالهم ما لا يجوز على الله سبحانه وتعالى لأنه يجب علينا اتباع النبی صلى الله عليه وسلم إلا أن تقوم الدلالة على أنه مخصوص بشيء منه (٢) .

الثانية : قوله سبحانه وتعالى في سورة النساء « وقد نزل عليكم في الكتاب أن اذا سمعتم آيات الله يكفر بها ويستهزاء بها فلا تقعدوا معهم حتى يخوضوا في حديث غيره انكم اذا مثلهم ان الله جامع المنافقين والكافرين في جهنم جميعا » (٣) .

جاءت الآية الكريمة مؤكدة لما يقرره بعض المفسرين من أن المؤمنين داخلون في خطاب الآية السابقة مع الرسول صلى الله عليه وسلم حيث خاطبت المؤمنين جميعا .

وقد شددت الآية الكريمة النكير على المنافقين ، في موالاتهم للكافرين ، والرضا بما يقولون في حق الاسلام والمسلمين ، والمعنى ايتفى هؤلاء المنافقون العزة بموالاتهم الكافرين ومشاركتهم الاستهزاء بكتاب الله أو الرضى به ؟ ؟ والحال انه قد نزل عليكم — يا معشر المؤمنين — انكم اذا رايتم أولئك الكافرين يستهزئون بكتاب الله تعالى ، وسمعتهم منهم ذلك — فاتركوا مجالسهم حتى يخوضوا في حديث غيره « (٤) .

فلو كان هؤلاء المنافقين مؤمنين — كما زعموا — لما رضوا بسماع هذا الاستهزاء من الكافرين ولا جالسوهم . والحق : أنهم ماجالسوهم الا ليشاركوهم في الكفر والاستهزاء ، ولذا قال الله عقب ذلك « انكم اذا مثلهم » أى مثلهم في الكفر ، ولستم بمؤمنين كما تزعمون فان المرء

(١) تفسير القرطبي — الجزء السابع — ص ١٢ .

(٢) أحكام القرآن — الجصاص — الجزء الثالث — ص ٣ .

(٣) سورة النساء — الآية ١٤ .

(٤) التفسير الوسيط للقرآن الكريم — المرجع السابق — الطبعة الاولى ١٣٩٥ هـ —

١٩٧٦ م الحزب العاشر — ص ٩٤١ .

بجليسه . ولذلك أشركهم الله مع الكافرين في الوعيد ، فقال تعالى « ان الله جامع المنافقين والكافرين في جهنم جميعا » فيعذبون فيها على اختلاف أعمالهم ، ولا شك ان عذاب النفاق أشد من عذاب الكفر ، كما قال تعالى « ان المنافقين في الدرك الأسفل من النار ولن تجد لهم نصيرا » (١) ، لأنهم جمعوا بين الكفر والتكيد للإسلام (٢) .

ونزولا على حكم آيات كتاب الله الكريم يجب على المسلم أن ينكر على الكفار وأهل الشرك والملاحدين خوضهم في آيات الله ، أما بالأعراض عن مجالسهم أعراض انكار عليهم ان كان غير قادر على الانكار باللسان واللسان أو بالرد عليهم وبيان زيف ما يدعون وبطلانه .

تصحيح الاتجاه الثقافي والإعلامي في العالم الإسلامي :

من الظواهر المؤسفة أنه في الوقت الذي تنص فيه دساتير الغالبية العظمى من الدول الإسلامية على اعتبار الإسلام دين الدولة ، وتقدم بعض دساتيرها خطوة أبعد من ذلك بالنص على اعتبار الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع ، نجد معظم أوجه الحياة فيها تصادم المبادئ العامة في الشريعة الإسلامية ، وكان هذه النصوص الدستورية ليست إلا كفارة يقدمها واضعوا تلك الدساتير للشعب المسلم عن المخالفة الحقيقية للنظام الإسلامي التي تسير عليها أنظمة الحكم في العالم الإسلامي .

ويأتى في مقدمة الاتجاهات التي تصادم النظام العام الإسلامي والقيم الإسلامية ما تقوم به وسائل الإعلام المسموعة والمرئية من تقديم ما يفسد الأخلاق ويخاطب الفرائز الحيوانية في الإنسان ، ويشيع الفاحشة في المجتمع الإسلامي ، وهو ما نهى عنه القرآن الكريم في قوله تعالى « لا يحب الله الجهر بالسوء من القول » (٣) .

والآية عامة في النهي عن الجهر بالسوء ، ومن الجهر بالسوء من القول إذاعة التمثيليات والأفلام المشتملة على القصص الفاجرة ، التي تبرز فيها الرذيلة وتسلط الأضواء فيها على ممثلات الإغراء الجنسي ، وتسمع فيها العبارات المخجلة والأصوات المنكرة المفرية بالاثم ، وترى

(١) سورة النساء - الآية ١٤٥ .

(٢) التفسير الرسيط للقرآن الكريم - المرجع السابق - العزب العاشر -

ص ٩٤١ ، ٩٤٢ .

(٣) سورة النساء - الآية ١٤٨ .

فيها الصور المفسدة لأخلاق الذكور والاناث الكبار منهم والصغار ..
فذلك يبغضه الله ولا يحبه ، بل انه تعالى يعاقب عليه اشد العقاب ،
لخطورته على الأخلاق (١) .

يقول جل شأنه في سورة النور « ان الذين يحبون ان تشيع
الفاحشة في الذين آمنوا لهم عذاب اليم في الدنيا والآخرة ، والله يعلم
وانتم لا تعلمون » (٢) .

ومن الجهر بالسوء نشر كتب الجنس وصوره ، التي تحرض
الشباب على الفسق والانحلال الخلقي ، وتستأصل المناعة الخلقية -
في شبابنا المسلم - من اصولها .

ومن الجهر بالسوء نشر المبادئ الهادمة للعقيدة الاسلامية ، بطريق
الكتب أو المحاضرات ، والتحدث عن النزوات واللوان الفسقى
المختلفة (٣) .

ويرى الامام ابن القيم عدم جواز تأليف أو نشر الكتب التي
تعارض الكتاب والسنة ولا ضمان في اتلافها فيقول « الكتب المتضمنة
لمخالفة السنة غير مآذون فيها ، بل مآذون في محققها واتلافها ، وما علي
الامة اضر منها » ويقول « الكتب المشتملة على الكذب والبدعة يجب
اتلافها واعدامها ، وهى اولى بذلك من اتلاف آيات اللهو والمعازف
واتلاف آنية الخمر ، فان ضررها اعظم من هذه » ويصرح بعدم الضمان
في اتلاف هذه الكتب فيقول « لا ضمان في تحريق الكتب المضاللة
واتلافها » (٤) .

ولا يعنى ذلك اهدار الحرية الفكرية التي كفها الاسلام في قوله
تعالى « لا اكراه فى الدين » (٥) وانما المقصود من ذلك حماية الوحدة
الفكرية للامة الاسلامية من الأباطيل التي تؤثر فيها وقد تعرضها لردة
عقلية أو فوضى فكرية .

(١) التفسير الوسيط للقرآن الكريم - المرجع السابق - الطبعة الاولى - ١٣٩٥ هـ
١٩٧٥ م - الحزب الحادى عشر - ص ٩٥ .

(٢) سورة النور - الآية ١٩ .

(٣) التفسير الوسيط للقرآن الكريم - المرجع السابق - الحزب الحادى عشر -
ص ٩٥ .

(٤) الطرق الحكمية - مطبعة الاداب بمصر - ١٣١٧ هـ - ص ٢٥٤ ، ٢٥٦ .

(٥) سورة البقرة - الآية ٢٥٦ .

وأما الكتب التى لا تتضمن مخالفة القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ، وإنما تعالج الخلاف فى الآراء وتناقشه مناقشة علمية للوصول الى الحق فلا مانع منها ، بل قد يكون تأليفها واجبا وفى ذلك يقول الامام ابن القيم « أما كتب ابطال الآراء والمذاهب المخالفة لهما فلا بأس بها ، وقد تكون واجبة ومستحبة ومباحة بحسب اقتضاء الحال » (١) .

ولمواجهة تيار الفساد الاعلامى فى العالم الاسلامى ، يجب ان نفرق بين واجب الفرد المسلم ، وواجب علماء الاسلام .

فالفرد المسلم الذى لا يملك حولا ولا طولا حيال هذا الفساد الاعلامى ، يجب عليه الانكار بقلبه والاعراض عن هذه المنكرات التى تبثها وسائل الاعلام حفاظا على نفسه واسرته من الفساد ، وبذلك تبور بضاعة القائمين على هذه الاجهزة لعلمهم يتوبون الى رشدهم ويتقون الله فيمنعوا تلك المفاصد التى تهدم المجتمعات وتدمر اخلاق الشباب .

وأما علماء الاسلام فمستوليتهم اكبر واعظم اذ يجب عليهم ان يقفوا صفا واحدا كالبنيان المرصوص فى وجه المسئولين عن اذاعة وعرض هذه المخازى الخلقية ومناظر الجنس الرخيص وهذه مسئولية عظيمة امام الله سبحانه وتعالى الذى انزل القرآن دستورا للاخلاق الاسلامية الفاضلة ، وجعل امة الاسلام خير امة اخرجت للناس، تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر ، وتؤمن بالله ، وينبع عظم مسئولية العلماء من أنهم ورثة الانبياء ، وعليهم القيام بواجبهم دون مdahنة للمسئولين عن هذه الاجهزة مهما بذلوا فى سبيل ذلك من جهود وتجشموا من صعوبات ، فهذه مسئوليتهم فى حماية اخلاق المجتمعات الاسلامية وثبتت القيم الاسلامية السامية .

مواجهة شبهات الملحدين الشيوعيين والمبشرين الصليبيين :

منذ بزغ نور الاسلام وطلعت شمس الحق على العالم وحتى اليوم وهو يواجه تحديات أعدائه وان اختلفت مسمياتهم وتعددت أساليبهم فى محاولة اطفاء نور الله ، والله متم نوره ولو كره الكافرون .

فقد قابل كبار قريش فى مكة الدعوة الاسلامية بالعدوان والقسوة والتدبير للقتل ، وقد صور القرآن الكريم ذلك فى قوله « واذ يمكن بك

الذين كفروا ليثبتوك أو يقتلوك أو يخرجوك » (١) ، وفى المدينة واجهه الاسلام عدوا جديدا هو اليهود الذين اتخذوا العدوان طريقا لوقف الدعوة الاسلامية بالرغم من معاهدة التعاون التى عقدها الرسول صلى الله عليه وسلم والتى كانت تضمن الحرية الدينية للجميع (٢) ، وقد صور القرآن الكريم عدوان اليهود فى آيات كثيرة منها قوله تعالى « ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدق لما معهم ، وكانوا من قبل يستفتحون على الذين كفروا ، فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به ، فلعنهم الله على الكافرين ، بشما اشتروا به انفسهم ان يكفروا بما انزل الله بغيا ان ينزل الله من فضله على من يشاء من عباده ، فباءوا بغضب على غضب ، وللكافرين عذاب مهين ، واذا قيل لهم آمنوا بما انزل الله ، قالوا انؤمن بما انزل علينا ، ويكفرون بما وراءه ، وهو الحق مصدقا لما معهم ، قل فلم تقتلون انبياء الله من قبل ان كنتم مؤمنين » (٣) .

واستمرت تحديات الاعداء للاسلام هرورا بالحروب الصليبية حتى وقتنا الحاضر الذى يواجه فيه الاسلام قوى باغية عاتية تتمثل فى الشيوعية الموحدة والتبشيرية الصليبية والصهيونية العالمية وهذه القوى يجب ان يواجهها العالم الاسلامى عسكريا وفكريا .

فأما المواجهة العسكرية فتتقضى رفع راية الجهاد « الدفاع الشرعى الدولى » تحت لواء وحدة اسلامية متكاملة لصد أى عدوان أو تهديد بالعدوان تتعرض له احدى دول العالم الاسلامى من هذه القوى ، وهو ما تبجحه المواثيق الدولية الحديثة وتطلق عليه الدفاع الشرعى الفردى والجماعى « المادة ٥١ من ميثاق الامم المتحدة » (٤) .

وأما المواجهة الفكرية فثأنها اخطر من المواجهة العسكرية لان العدوان العسكرى امره واضح وبين ، وانما يكمن الخطر على العقيدة

(١) سورة الانفال - الآية ٣٠ .

(٢) موسوعة النظم والخصارة الاسلامية - الجزء السابع فى الجهاد والنظم العسكرية فى التفكير الاسلامى - الدكتور أحمد شلبى - الطبعة الثانية ١٩٧٤ م - ص ٢٨

(٣) سورة البقرة - الايات ٨٩ - ٩١ .

(٤) راجع ما يلى الباب الثالث من هذا القسم ص ٥٤٣ .

الاسلامية فيما تقوم به هذه القوى من نشاط فكري واسع وخطير لتشيويه هذه العقيدة ، والقاء الشبهات حولها في محاولة لجعل المسلمين ملحدين أو مرتدين عن دينهم ، وكمثال على مدى خطورة هذا النشاط نذكر ان أعمال الارسلالات التبشيرية في جنوب افريقيا نجرى على قدم وساق ، بكل الوسائل المتوفرة لديها ، ففي مجال النشرات والكتب تقوم بطبع الكثير منها بأعداد ضخمة بالملايين وتوزعها مجانا ، وهناك فئة صغيرة تسمى « جحا وتنسر » طبعت اربعا وثمانين مليون نسخة من كتاب واحد في خمس وتسعين لغة من لغات العالم !! وهذا الكتاب يحتوى على مائتى صفحة ، فكل فرد في العالم يستطيع ان يجد هذا الكتاب في لفته ، وقد قامت بهذا الجهد الكبير فئة صغيرة لا يصل عدد أفرادها الى المليونين في العالم (١) .

وهكذا سائر البعثات التبشيرية في كافة أرجاء المعمورة .

والمواجهة الفكرية الاسلامية لهذه التحديات الشيوعية الالحادية ، والتبشيرية الصليبية « والصهيونية العالمية » تلقى على العلماء في أرجاء العالم الاسلامى عبئا ثقيلا وتحملهم مسؤولية جسيمة ، ولكى تكون المواجهة فعالة ومؤثرة فانه يجب ان لا تترك لجهود علماء كل دولة على حدة ، وانما يجب انشاء مركز عالمي للدعوة الاسلامية ، بعيدا عن تقلبات السياسة وأنوائها ، وتكون لهذا المركز فروع في كافة الانحاء يقوم عليها علماء أجلاء يتقنون اللغات ، ويكون لها من الامكانيات المادية ما يكفل تحقيق هدفها في التعريف بالاسلام ، وترجمة معانى القرآن الكريم والسنة النبوية الى جميع اللغات وتوزيعها مجانا ليصل صوت الاسلام الى كل فرد في العالم بلفته الوطنية التى يتقنها ، كما يكون من مهمة هذه المراكز اصدار الكتب والنشرات بكافة اللغات للرد على شبهات واكاذيب أعداء الاسلام .

(١) المسلمون والتحديات التى يواجهونها في جنوب افريقيا مقابلة مع الاستاذ أحمد ديدات - مؤسس مركز الدعوة الاسلامية في جنوب افريقيا - مجلة الامة تصدرها ادارة الشؤون الاسلامية برئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية في دولة قطر - أحمد ديدات - السنة الاولى - محرم ١٤٠١ هـ - نوفمبر سنة ١٩٨٠ م - ص ٣١ .

المطلب الثانى

دفع المنكر الفعلى

مصدر دفع المنكر الفعلى قول الرسول صلى الله عليه وسلم « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان » (١) .

ويرى ابن العربى رحمه الله أن « فى هذا الحديث من غريب الفقه أن النبى صلى الله عليه وسلم بدأ فى البيان بالآخر فى الفعل ، وهو تغيير المنكر باليد ، وإنما يبدأ باللسان والبيان ، فإن لم يكن فباليد » (٢) والراجح عندى هو ما ذهب اليه البعض من أنه ليس فى هذا الحديث شئ من غريب الفقه ، لأنه خاص بتغيير المنكر تغييراً فعلياً ، والأصل فيه أن يكون باليد ، فإن لم يكن التفسير باليد ممكناً وجب الالتجاء الى التغيير باللسان ، فإن لم يكن ذلك ممكناً كان التغيير بالقلب كافياً ، وهو أقل ما يجب على المؤمن تجاه المنكر (٣) . ولذلك قال النبى صلى الله عليه وسلم وذلك أضعف الإيمان .

وقد حصر بعض الفقهاء — كما أسلفنا — وسائل دفع المنكر فى التعريف والنهى بالنصح والوعظ ، والتعنيف بالقول الغليظ ، والتغيير باليد ، والتهديد والتخويف ، ومباشرة الضرب ، وشهر السلاح والاستعانة بالأعوان .

ونعرض هذه الوسائل على التوالى ، لننتهى الى حكمة ترتيبها على هذا النحو فيما يتعلق ببيان حكم تجاوز حدود دفع المنكر .

الوسيلة الاولى — التعريف بالمنكر :

قد يقدم المسلم على ارتكاب محذور فى الشرع ، ومعصية لله سبحانه وتعالى ، وهو يجهل ذلك ، ومن ثم يجب على دافع المنكر أن يعرفه بأن ما هو مقدم عليه من المنكرات ، فربما امتنع عما هو مقدم

(١) رواه أحمد ومسلم وأصحاب السنة الأربعة عن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه — صحيح مسلم — المرجع السابق — الجزء الاول — ص ٣٩ ، نيل الأوطار — المرجع السابق — الجزء الثالث — ص ٣٤٥ .

(٢) أحكام القرآن — ابن العربى — الجزء الاول — ص ٢٢٢ .

(٣) الدكتور يوسف قاسم — نظرية الدفاع الشرعى — ص ٣٣٤ — ٣٣٥ .

عليه بمجرد علمه أنه منكر ، ويجب أن يكون التعريف باللطف ومن غير ايداء لان ايداء المسلم حرام محذور (١) .
والواقع أن التعريف باللطف والرفق هو أول ما يجب أن يبدأ به دافع المنكر لأنه من الحكمة التي ينبغي أن يتوخاها المؤمن في الدعوة إلى الحق امتثالاً لقوله تعالى « ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتى هي أحسن » (٢) .

الوسيلة الثانية - النهى بالوعظ والنصح :

إذا أقدم مرتكب المنكر على الفعل على الرغم من عمله بكون ما أقدم عليه يعتبر منكراً ، أو أصر على الفعل بعد أن عرف كونه منكراً ، كالذى يواصل شرب الخمر رغم تعريفه أنه محرم شربها بل ومحرم على المسلم حملها وبيعها وشراؤها ، حيث روى عن جابر بن عبد الله أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول عام الفتح وهو بمكة « ان الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام » (٣) .
وكذلك من يواظب على الظلم أو على اغتياب المسلمين ، أو على ما يجرى مجراه ، فهذا يجب على دافع المنكر أن يوعظه ويخوفه بالله تعالى ، ويورد عليه الاخبار الواردة بالوعيد في ذلك ، ويحكي له سيرة السلف ، وعبادة المتقين وكل ذلك بشفقة ولطف من غير عنف وغضب ، بل ينظر إليه نظرة المترحّم عليه ، ويرى اقdamه على المعصية مصيبة في نفسه ، اذ المسلمون كنفس واحدة (٤) .
ويجب على دافع المنكر أن لا يقصد بالتعريف اذلال مرتكب المنكر بالنسبة إلى خسة الجهل ، وتميزه هو بشرف العلم ، فان كان هذا قصده فقد أتى منكراً أقبح من المنكر الذى ينهى عنه (٥) .

الوسيلة الثالثة - التعنيف بالقول الفليظ :

إذا تبين عدم جدوى النهى بالوعظ والنصح ورفق أقول ولطف الكلام كان لدافع المنكر أن يعنف مرتكبه بالاغلاظ له في القول .

(١) احياء علوم الدين - الجزء السابع - ص ١٢٢٧ .

(٢) سورة النحل - الآية ١٢٥ .

(٣) سبل السلام - الجزء الثالث - ص ٥ .

(٤) احياء علوم الدين - الجزء السابع - ص ١٢٢٨ .

(٥) احياء علوم الدين - الجزء السابع - ص ١٢٢٨ .

وفى القرآن الكريم امثلة لهذه الوسيلة ، منها قول هود لقومه عاد بعد ان طال معهم الامر « اعبدوا الله مالكم من اله غيره ان انتم الا مفترون ، يا قوم لا اسألكم عليه اجرا ان أجرى الا على الذى فطرنى افلا تعقلون ، ويا قوم استغفروا ربكم ثم توبوا اليه يرسل السماء عليكم مدرارا ويزدكم قوة الى قوتكم ولا تتولوا مجرمين » (١) ومثل قول ابراهيم عليه السلام « أف لكم ولما تعبدون من دون الله افلا تعقلون » (٢) ويشترط لباحة هذه الوسيلة شرطان :

الاول : وجود ضرورة للتعنيف ، ويكون ذلك عند عدم استطاعة دافع المنكر استعمال اللطف مع مرتكبه ، أو كان نهى مرتكب المنكر بالرفق واللين غير مجد في منع من أقدم على ارتكاب المعصية من اقترافها .

الثانى : ان يكون التعنيف بعبارة صادقة وليس بألفاظ مكذوبة ، ويجب على دافع المنكر ان يقتصر في التعنيف على قدر الحاجة ، فلا يسترسل ويطلق لسانه بما لا يحتاج اليه (٣) .

فلا يجوز لدافع المنكر ان يقذف أو يسب مرتكبه ، بل يخاطبه بما فيه من صفات مما لا يعد من جملة الفحش كقوله يا فاسق يا جاهل يا أحقق الا تخاف الله ، وما يجرى هذا المجرى ، لان كل فاسق أحقق وجاهل ولولا حمقه لما عصى ربه ، بل كل من ليس بكيس فهو أحقق ، والكيس من شهد له رسول الله صلى الله عليه وسلم بالكياسة حيث قال « الكيس من دان نفسه وعمل لما بعد الموت والاحقق من اتبع نفسه هوها وتمنى على الله » (٤) .

الوسيلة الرابعة — التغيير باليد :

ويكون ذلك بكل فعل من شأنه ابطال المنكر وازالته ، أو منع الفاسق من الاستمرار في ارتكاب المعصية . ومن ذلك اتلاف الادوات المستعملة في ارتكاب المنكر ، بكسر الملاحى

(١) سورة هود الآيات ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ .

(٢) سورة الانبياء — الآية ٦٧

(٣) احياء علوم الدين — الجزء السابع — ص ١٢٢٩ ، التشريع الجنائى الاسلامى

المرجع السابق — الجزء الاول — ص ٥٠٦ .

(٤) احياء علوم الدين — الجزء السابع — ص ١٢٢٩ .

واراقة الخمر ، واخراج المفتصب من الدار المفصوبة (١) باتلاف سلامته الذى يستعمله فى العدوان .

والتغير باليد لا يكون الا فى المعاصى التى تقبل بطبيعتها التغير المادى ، اما معاصى اللسان والقلب فليس فى الامكان تغييرها ماديا ، وكذلك كل معصية تقتصر على نفس المعاصى وجوارحه الباطنة (٢) .

ويستترط لباحة التغير باليد شرطان :

الاول : ان لا يلجأ دافع المنكر الى التغير باليد طالما كان فى استطاعته حمل مرتكب المنكر على التغير بغيره ، فليس له ان يجر الفاصب من الارض المفصوبة اذا كان يستطيع تكليفه منها ماثبا ، وليس له ان يريق الخمر بنفسه اذا كان قادرا على تكليف شارب الخمر او محرزها ذلك (٣) .

الثانى : ان يقتصر فى التغير على القدر اللازم للتغير فليس له ان يحرق ادوات الملهى ما دام يستطيع كسرها ، وتعطيلها عن العمل ، وحد الكسر ان تتكلف من النفقات فى اصلاحها ما يساوى ثمنها ، وليس لدافع المنكر ان يكسر اوانى الخمر اذا استطاع ان يريقها دون كسر الاوانى .

وقد ذهب الشافعية (٤) والمالكية (٥) والحنابلة (٦) الى عدم الضمان فى اتلاف ادوات الذهب ، ويفرق الاحناف (٧) فى ذلك بين الكافر والمسلم فيرون ان الشيء المنكر الذى اتلف اذا كان فى ملك مسلم لم يجب الضمان على المتلف سواء كان كافرا او مسلما لان الاشياء المحرمة لا قيمة لها فى حق مسلم ، اما اذا كان مالكة كافرا وجب الضمان سواء كان متلفه مسلما او كافرا لتقوم ما اتلف عنده .

(١) احياء علوم الدين - الجزء السابع - ص ١٢٢٩ ، التشريع الجنائى الاسلامى المرجع السابق - الجزء الاول - ص ٥٠٦ .

(٢) احياء علوم الدين - الجزء السابع - ص ١٢٣٠ .

(٣) احياء علوم الدين - الجزء السابع - ص ١٢٣٠ ، التشريع الجنائى الاسلامى المرجع السابق - الجزء الاول - ص ٥٠٦ .

(٤) احياء علوم الدين - الجزء السابع - ص ١٢٢١ .

(٥) شرح صحيح مسلم - الجزء الاول - ص ٥١ .

(٦) الطرق الحكمية فى السياسة الشرعية - ص ٢٥٦ .

(٧) بدائع الصنائع - الجزء السابع - ص ١٧٦ .

الوسيلة الخامسة : التهديد والتخويف :

يعتبر التهديد والتخويف من قبيل التغير باليد ، لأنه يستدعى استعمال القوة اللازمة والمناسبة لتهديد مرتكب المنكر وتخويفه اذا لمزم الأمر ، وذلك لا يكون الا باليد (١) .

ومثال ذلك أن يقول دافع المنكر لمرتكبه دع عنك هذا أو لا تكسرن راسك أو لأضربن رقبتك وما أشبهه .

وينبغي أن يكون التهديد سابقا على ايقاع الضرب وتحقيقه بالفعل . . ولا يجوز لفاعل المنكر أن يهدد مرتكبه بوعيد لا يجوز له تحقيقه ، كقولهم لانهن دارك أو لأضربن ولدك أو ما يجرى مجراه لأنه ان قال ذلك عن عزم فهو حرام ، وان قاله من غير عزم فهو كذب (٢) .

ويجوز لدافع المنكر أن يبالغ في وعيد مرتكبه ، فله أن يزيد في الوعيد على ما عزم على ايقاعه فعلا اذا علم ان هذا يردعه لأنه ليس من الكذب المحذور ، بل المبالغة في مثل ذلك معتادة ، وهو معنى مبالغة الرجل في اصلاحه بين شخصين وذلك مما قد رخص فيه للحاجة ، وهذا في معناه (٣) ، فان القصد به اصلاح مرتكب المحذور .

الوسيلة السادسة : مباشرة الضرب :

اذا تبين لدافع المنكر عدم جدوى وسائل النصيح والوعظ ، والتهديد والتخويف في منع المنكر ، جاز له — عند الضرورة — ضرب مرتكب المنكر .

ويشترط لباحة الضرب كوسيلة لمنع المنكر الى جانب عدم جدوى الوسائل الأخرى أن يكون الضرب على قدر الحاجة في دفع المنكر ، فاذا اندفعت المعصية وجب عليه أن يكف عن الضرب . (٤)

(١) نظرية الدفاع الشرعى — الدكتور يوسف قاسم — ص ٢٢٩ .

(٢) احياء علوم الدين — الجزء السابع — ص ١٢٣٢ .

(٣) احياء علوم الدين — الجزء السابع — ص ١٢٣٢ .

(٤) احياء علوم الدين — الجزء السابع — ص ١٢٣٢ .

ولما كان الضرب يمكن ايقاعه بوسائل متعددة كاليد والرجل والعصا ، فانه يجب على دافع المنكر التدريج فى وسائل الضرب (١) فيبدا بالأسهل فالأسهل ، فاذا كان المنكر يندفع بضرب الفاسق باليد ، فلا يجوز ضربه بالرجل . فان اندفع بضربه بالرجل . فلا يباح لدافع المنكر الالتجاء الى الضرب بالعصا ، لأن المقصود من ايقاع الضرب هو منع المنكر فان اندفع بالأسهل لم تكن هناك حاجة لاستعمال الوسيلة الأشد .

الوسيلة السابعة : شهر السلاح والاستعانة بالأعوان :

إذا لم يجد الضرب فى ردع مرتكب المعصية بالامتناع عن المنكر أو الكف عن الاستمرار فيه ، فانه يثور التساؤل عن اباحة شهر السلاح وقتل الفاسق اذا تعين القتل وسيلة لدفع المنكر . . واذا كان من المصحح عليه اباحة اتلاف أدوات المنكر (٢) ، فان اتلاف نفس مرتكب المنكر بالقتل موضع خلاف بين الفقهاء على مذهبين : —

المذهب الأول :

يرى الاحتاف جواز قتل مرتكب الكبيرة اذا تعين وسيلة وحيدة لدفع المنكر ، واعتبروا ذلك من باب التعزير حال قيام المعصية ، صونا للمجتمع الاسلامى من مفسدات الجهر بالمنكرات . فقد جاء فى مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر « ويكون التعزير بالقتل كمن وجد رجلا مع امرأة لا تحل له ان كان يعلم انه لا ينزجر بصياح وضرب بما دون السلاح والا لا ، وان كانت المرأة مطاوعة قتلها ، ولو كان مع امراته وهو يزنى بها أو مع محرمه وهما مطاوعتان قتلها جميعا مطلقا وعلى هذا المكابر بالظلم وقطاع الطرق وصاحب المكس وجبيع الظلمة بأدنى شئ قيمة ويقيم كل مسلم حال مباشرة المعصية وبعدها ليس ذلك لغير الحاكم » (٣) .

ويستدل الحنفية على مذهبهم بالقرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة .

أما القرآن العظيم بقول الحق تبارك وتعالى « وان طائفتان من المؤمنين اقاتلتا فاصلحا بينهما فان بقت احداهما على الأخرى فقاتلتا التي

(١) احياء عاوم الدين - الجزء السابع - ص ١٢٢٢

(٢) راجع ما سبق ص ٤٦٢

(٣) مجمع الأنهر فى شرح ملتقى الأبحر - طبعة القسطنطينية - ١٢١٩ هـ - المجلد

الأول - ص ٦٠٩

(م ٣٠ - الدفاع الشرعى)

تبغى حتى تنفى الى امر الله فان فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا ان الله يحب المقسطين » (١) .

وجه دلالة الآية الكريمة كما يرى الجصاص رحمه الله أن الله سبحانه وتعالى أمر بقتال الباغين المعتدين . ولم يرغعه عنهم الا بعد الفء الى امر الله تعالى وترك ما هم عليه من البغى والمنكر (٢) .

وأما الحديث الشريف فقول الرسول صلى الله عليه وسلم « من رأى منكم فليغيره بيده .. »

ووجه الدلالة أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال « فليغيره بيده ، وهذا يوجب على المسلم أن يقتل فاعل الكبيرة ، لأن الرسول صلى الله عليه وسلم قد أمر بتغيير المنكر باليد على وجه يمكن للمدافع أن يغيره ، فاذا تعين قتل الفاسق وسيلة لتغيير المنكر جاز قتله (٣) .

المذهب الثانى :

يرى المالكية والشافعية عدم جواز شهر السلاح وقتل مرتكب المنكر الا باذن الامام خشية اشارة الفتنة فى المجتمع الاسلامى ، وفى هذا يقول العلامة محمد بن يوسف المواق « وللامر بالمعروف ان يدفع مرتكب الكبيرة بفعله ان لم يندفع عنها بقوله ويسوغ لآحاد الرعية ذلك ما لم ينته الامر الى شهر السلاح ، فان انتهى الامر ذلك الى ذلك ربط الامر بالسلطان (٤) .

ودليل هذا المذهب ان القتل واشهار السلاح يؤدى فى الغالب، الى الفتن والاضطرابات ومن ثم وجب القول بحرمة ذلك الا بموافقة الامام .

والواقع أن قتل مرتكب المنكر غالبا ما يؤدى الى ما هو أنكر من المنكر ، وبذلك يتخلف أحد شروط أفعال الدفاع وهو — كما أسلفنا — أن

(١) سورة الحجرات — الآية ٩

(٢) أحكام القرآن — الجصاص — الجزء الثانى — ص ٣٧ — ٣٨

(٣) أحكام القرآن — الجصاص — الجزء الثانى — ص ٣٧ — ٣٨ .

(٤) التاج والاكلیل لمختصر خليل — الجزء الثالث — ص ٣٤٨ ، وعند الشافعية

راجع أسنى المطالب — الجزء الرابع — ص ١٨٠ .

لا تقضى هذه الأعمال الى ما حُرِّثَ من المنكر المرتكب واشد منه مساسا بالنظام العام الاسلامى (١) .

والراجح عندى :

مذهب المالكية والشافعية ، لأنه يحفظ المجتمع لاسلامى من الاضطرابات ويصونه من الفتن ، ويقيه شر المنازعات .

وأما أدلة مذهب الحنفية فيمكن الرد عليها بما يلى :

١ — الاستدلال بقوله تعالى « فقاتلوا التى تبغى » مردود لأن الآية الكريمة أمرت بالمقاتلة ولم تأمر بالقتل والفرق بينهما كبير (٢) .

متهديد الفاسق وتخويفه بالقتل يدخل فى معنى المقاتلة ولا يسمى قتلا ، فالآية تشمل هذا التهديد والتخويف دون القتل فعلا .

هذا من جهة ومن جهة أخرى فانه على فرض دخول القتل فى مضمون الآية الكريمة . فان سياق الآية يدل على ان الخطاب موجه الى جماعة المؤمنين وليس الى الأفراد ، فهى تأمر هذه الجماعة بالاملاح بين الطائفتين المتقاتلتين من المؤمنين ، فان تعدت احدهما على الأخرى ورفضت الصلح معها وجب على جماعة المؤمنين . ان تقاتل التى تتعدى الى ان ترجع الى حكم الله . وهذه مهمة جماعية لا يستطيع فرد من الأفراد القيام بها . والآية — فى نظرنا — مصدر للدفاع الشرعى الدولى « الفردى والجماعى » ، الذى عرفته الدول حديثا ونصت عليه فى المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة (٣) .

٢ — والاستدلال بقول الرسول صلى الله عليه وسلم « من رأى منكم منكرا فليغيره بيده » غير مسلم لأنه لا يمكن أن يكون المقصود من الحديث اثشريف اباحة قتل المسلم لارتكابه معصية — وان كانت من الكبار — طالما ان عقوبتها دون القتل فلا يمكن التسليم بأن الرسول الكريم يقصد اباحة قتل شارب الخمر حال تلبسه بالجريمة لأن القتل ليس العقوبة المقررة لهذه المعصية .

(١) راجع ما سبق — ص ٤٤٩ .

(٢) نظرية الدفاع الشرعى — الدكتور يوسف قاسم — ص ٣٤٤ .

(٣) راجع ما سبق — ص ١٠٢ ، والباب الثالث من هذا القسم .

واذا كانت العقوبة المقررة للجريمة هي القتل ، فان توقيع العقوبة على المجرم من اختصاص جهة القضاء وغير جائز للأفراد (١) .

وموجز القول ان مذهب المالكية والشافعية هو الأولى بالقبول نسلاً يجوز القتل دفعا للمنكر الا باذن الامام .

قيود استعمال وسائل دفع المنكر :

أسلفنا ان دفع المنكر عام في مواجهة الكافة (٢) ، فلا يقف دونها علاقة خاصة تربط بين دافع المنكر ومرتكبه ، غير أن بعض الصفات التي تربطهما ربطاً أصيلاً تجعل استعمال بعض الوسائل يسبب حرجاً للمدافع ومبدأ رفع الحرج مقرر في الشريعة الإسلامية وتتمثل هذه الحالات في علاقة الولد بالديه ، وعلاقة الزوجة بزوجها (٣) .

الحالة الأولى :

دفع الولد لمنكر والديه : اذا شاهد الولد أحد والديه يرتكب منكراً فان قيامه بواجب النهي عن المنكر تجاهه يقتضى كثير من التحيط والتحفظ ولا يجوز له أن يعنفه أو يهدده أو يضربه اذ ليس له غير التعريف عند الجهل ، ثم الوعظ والنصح باللطف والرفق (٤) .

ومصدر هذا القيد على وسائل دفع المنكر قول الله عز وجل « وقضى ربك ألا تعبدوا الا اياه وبالوالدين احسانا اما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريماً » (٥)

(١) نظرية الدفاع الشرعى - الدكتور يوسف قاسم - ص ٣٤٤ .

(٢) راجع ما سبق - ص ٤٤٥ .

(٣) يدخل البعض في هذه الحالات علاقة الرعية مع الامام ، (الدكتور يوسف قاسم - نظرية الدفاع الشرعى - ص ٣٩٤ ، غير أن الخلاف الفقهي في مسألة الخروج على الامام ومقاومة ظلمه ، جعلنا نخصص لهما مبحثاً مستقلاً باعتبار أن هذا الخلاف يقدم لنا ما يمكن أن نطلق عليه بمصارة معاصرة نظرية الثورة الإسلامية - راجع مايلي - ص ٤٧١ .

(٤) التشريع الجنائي الاسلامي - الجزء الاول - ص ٥٠٩ ، الامر بالمعروف والنهي عن المنكر - السيد جلال الدين العمري - المرجع السابق - ص ١٩٤ .

(٥) سورة الاسراء - الآية ٢٣ .

وقوله جل شأنه « وان جاهدك على ان تشرك بى ما ليس لك به علم فلا تطعهما وصاحبهما فى الدنيا معروفان ... » (١) .

واذا كانت ادلة وجوب الامر بالمعروف والنهى عن المنكر قد جاءت عامه فقد جاء من الأدلة ما يؤكد تخصيص الوالدين بمعاملة خاصة تسوجب الاستثناء من الأدلة العامة فى وجوب دفع المنكر بغير التعريف والنصح .
وذلك ذهب الفقهاء الى أن « الجلال ليس له أن يقتل أباه فى الزنا حدا ، ولا أن يباشر ، اقامة الحد عليه ، بل لا يباشر قتل أبيه الكافر » (٢) وحنى لو اعتدى الوالد على ولده لم يكن عليه قصاص على ما قرره جمهور الفقهاء ، واذا لم يجز ايداؤه بعقوبة هى حق على جناية سابقة ، فلا يجوز له ايداؤه بعقوبة هى منع عن جناية مستقبلية متوقعة . بل اولى (٣) .

ويثور التساؤل عن اباحة دفع الولد لمنكر والديه دون المساس بشخصيهما مثل أن يريق الخمر الذى يحاولان شربه ، ويرد ما يجد فى بيتها من مال حرام الى الملاك ، وقد اجاب الامام الغزالى رحمة على هذا التساؤل بأن الوالد يتأذى بمثل هذه الأفعال ويسخط بسببها الا أن فعل الولد حق ، وسخط الأب منشؤه حبه للباطل وللحرام والأظهر فى القياس أن يثبت للولد ذلك ، بل يلزمه أن يفعل ذلك مع مراعاة أن لا يمس تغيير المنكرات ذات الوالدين (٤) .

ونقل العلامة ابن عابدين عن « فصول العلامى » أن الرجل ينهى أبويه اذا رآهما يرتكبان المنكر مرة واحدة فان انتهيا والا فيسكت ان ساءهما ذلك ويسأل الله عز وجل أن يهديهما ويغفر ذنبيهما (٥) .

الحالة الثانية :

دفع الزوجة لمنكر زوجها : لا شك أن للزوج بموجب القوامه الذى قررهما القرآن الكريم فى قوله تعالى « الرجال قوامون على النساء » (٦)

(١) سورة لقمان - الآية ١٥ .

(٢) الهداية مع شرحه العناية على هامش فتح القدير - الجزء الثامن - ص ٢٦٠ ،

احياء علوم الدين - المرجع السابق - الجزء السابع - ص ١٢٠٧ .

(٣) احياء علوم الدين - الجزء الرابع - ص ١٢٠٧ .

(٤) احياء علوم الدين - الجزء السابع - ص ١٢٠٦ .

(٥) رد المحتار على الدر المختار - الجزء الثالث - ص ٢٦١ .

(٦) سورة النساء - الآية ٣٤ .

أن يقوم ما عوج من سلوك الزوجة وأخلاقها ، لأن الرجل — كما يقول ابن كثير رحمه الله — قيم على المرأة أى هو رئيسها وكبيرها والحاكم عليها ومؤدبها اذا اعوجت (١) .

ويتعين على الزوج أن يدفع منكر زوجته فى الأمور التى لا يمكن غيره من معرفتها ، يقول الامام النووى « ثم انه (يقصد الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر) قد يتعين كما اذا كان فى موضع لا يعلم به الا هو كمن يرى زوجته على منكر أو تقصير فى المعروف » (٢) .

وأما الزوجه مع زوجها فتأخذ حكم الولد مع والديه ، فقد روى أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال « لو أمرت أحدا أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها والولد لأبيه من عظم حقهما عليه » (٣) .

ولهذا يكون للزوجة أن تذكر زوجها اذا ارتكب المنكر عن جهل وتعرفه بحكم الشرع ، ولها أن توعظه وتنصحه ، أما التعنيف والايذاء فليس لها مطلقا ، ولكن لها أن تغير المنكر دون المساس بشخص الزوج واذاؤه كان تريق الخمر الذى أعده للشرب وما يماثل ذلك من المنكرات .

حكم ترتيب الوسائل والتجاوز فى دفع المنكر :

أن ترتيب وسائل دفع المنكر على النحو الذى رأيناه قد يكون مستحبا وقد يكون واجبا .

فالترتيب بين التعريف والوعظ ليس واجبا ولكنه مندوب فقط (٤) باعتباره السبيل الأمثل فى الدعوة الى الإصلاح لقوله تعالى « ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة » (٥) ولذلك لا تترتب على مخالفته مسئولية دافع المنكر .

(١) تفسير ابن كثير — الجزء الاول ص ٤٩١ .

(٢) شرح صحيح مسلم — الجزء الاول ص ٥١ .

(٣) رواه الترمذى وابن حبان من حديث أبى هريرة دون قوله « والولد لأبيه وكذلك

رواه أبو داود من حديث ثبيس بن سعد من حديث عائشة وابن حبان من حديث ابن أبى أوفى » راجع تخريج الحافظ العراقى — هامش احياء علوم الدين — طبعة لجنة الشفاعة

الإسلامية — ١٣٥٦ هـ — الجزء الرابع ص ١٦١ .

(٤) نظرية الدفاع الشرعى — الدكتور يوسف قاسم — ص ٣٥٠ .

(٥) سورة النحل — الآية ١٢٥ .

وأما الترتيب بين الوعظ والتعنيف فحكمه الوجوب ، لأن من شروط الالتجاء للتعنيف كوسيلة لدفع المنكر أن يثبت عدم جدوى الوعظ والنصح فى منع الفاسق من الاقدام على ارتكاب المعصية . وكذلك يجب الترتيب بين بقية الوسائل فلا يباح للدافع المنكر أن يلجأ الى وسيلة أشد مدامت الأسهل مجدية فى الوصول الى الهدف المقصود وهو منع المنكر .

فاذا استعمل المدافع وسيلة أشد من تلك التى كان يندفع بها المنكر فانه يكون مسئولاً عن تجاوز حدود الدفاع . .

فمعيار تجاوز حدود الدفع هو النظر الى الوسيلة فاذا تبين أن الوسيلة التى استعملها دافع المنكر هى الوسيلة المناسبة لتحقيق المقصود من الدفع . فان افعال الدفاع تكون مباحة أما اذا استعمل وسيلة أشد فانه يكون مسئولاً عن تجاوز حدود مشروعية الدفع .

وهكذا يتبين لنا وحدة معيار تجاوز حدود الدفاع الشرعى العام « الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر » « وتجاوز حدود الدفاع الشرعى الخاص « دفع الصائل » الأمر الذى يشكل وحدة موضوعية للنظرية العامة فى الدفاع الشرعى فى الفقه الإسلامى .

المبحث الثانى

مقاومة ظلم الحكام

« نظرية الثورة الإسلامية »

لم تتفق كلمة الفقهاء حول الإنكار على الحكام ومقاومة ظلمهم ، فقد أوجب البعض طاعتهم والصبر على منكراتهم واتجه البعض الى وجوب نهيبهم عن المنكر والخروج عليهم بالقوة لمقاومة معاصيهم وتقويمهم ، واختط البعض طريقاً وسطاً فأوجب الخروج على الحكام اذا ارتكبوا ما يعتبر كفراً بواحاً ، لأن الكفر البواح يهدم الشرعية التى يقوم عليها النظام الإسلامى ، والصبر على ما دون ذلك من معاصى الحكام وهذا الاتجاه الأوسط يمكننا أن نطلق عليه النظرية التوفيقية لأنه يوفق بين النص الذى توجب الطاعة المطلقة ، وتلك التى توجب الخروج ومقاومة الحكام بصرف النظر عن درجة المعصية ومداها .

وعليه نقسم الدراسة فى هذا البحث الى ثلاثة مطالب على النحو التالى :

المطلب الأول : نظرية الطاعة

المطلب الثانى : نظرية المقاومة

المطلب الثالث : النظرية التوفيقية

المطلب الأول

نظرية الطاعة

يرى جمهور أهل السنة وجوب الصبر على معاصى الحكام ولزوم الجماعة (١) ويستدل هذا رأى بالقرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة **أما القرآن الكريم** فقولته تعالى « ياأيها الذين آمنوا اطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فان تنازعتن فى شىء فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير واحسن تأويلا » (٢) .

فقد أمر الله سبحانه وتعالى بطاعة أولى الأمر والرد الى الله والرسول عند التنازع .

وأما السنة الشريفة فقد استدلوا بالأحاديث التى حضت على الصبر عند جور الأئمة واجتناب الفتن ومنها : —

١ — قول الرسول صلى الله عليه وسلم فيها رواه ابن عباس رضى الله عنهما « من رأى من أمير شيئا يكرهه فليصبر فان من فارق الجماعة شبرا فمات ميتة جاهليه » (٣) .

٢ — عن حذيفة بن اليمان أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال « يكون بعدى أئمة لا يهتدون بهدى ، ولا يستنون بسنتى ، وسيقوم فىكم رجال قلوبهم قلوب الشياطين فى جثمان أنس ، قال قلت كيف أصنع

(١) رسالة الامر بالمعروف والنهى عن المنكر لابن تيميه — المكتبة القومية بالقاهرة

١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م - ص ١١ .

(٢) سورة النساء — الآية ٥٩ .

(٣) صحيح البخارى — الجزء التاسع — ص ٦٣ .

يارسول الله ان أدركت ذلك ؟ قال : تسمع وتطيع ، وان ضربت ظهرك
واخذ مالك فاسمع واطع (١) .

٣ — عن أبى ذر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قاله :
يا ابا ذر كيف بك عند وفاة يستأثرون عليك بهذا الفء ؟ قال : والذي
بمثك بالحق اضع سيفى على عاتقى وأضرب حنى الحقك ، قال : أو لا
أدلك على ما هو خير لك من ذلك ؟ تصبر حتى تلحقنى « رواه أحمد » (٢)

٤ — قوله عليه الصلاة والسلام فيما رواه ابن عمر « لاترجعوا بعدى
كفاراً يضرب بعضهم رقاب بعض » (٣) .

٥ — عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم « اسمعوا واطيعوا وان استعمل عليكم عبد حبشى كان
رأسه زبيبه » (٤) .

٦ — قوله عليه الصلاة والسلام فيما رواه حذيفة بن اليمان « كان
الناس يسألون رسول الله عن الخير وكنت أسأل عن الشر مخافة أن
يدركنى فقلت يارسول الله : انا كنا فى جاهلية وشر ، فجاءنا الله بهذا
الخير فهل بعد هذا الخير من شر ؟ قال نعم ، وهل بعد ذلك الشر من
خير ؟ قال نعم ، وفيه دخن ، قلت وما دخنه ؟ قال قوم يهدون بغير هدى
تعرف منهم وتكر ، قلت فهل بعد ذلك الخير من شر ؟ قال : نعم ،
دعاة على أبواب جهنم من أجابهم إليها قذفوه فيها ، قلت يارسول الله
صفهم لنا ، قال هم من جلدتنا ويتكلمون بالسنتنا قلت فما تأمرنى ان أدركنى
ذلك ؟ قال تلزم جماعة المسلمين وامامهم ، قلت فان لم يكن لهم جماعة
ولا امام ؟ قال فاعتزل تلك الفرق كلها ولو أن تعضى بأصل شجرة حتى
يدركك الموت وانت على ذلك » (٥) .

٧ — قوله عليه الصلاة والسلام فيما رواه أبو هريرة « ستكون فتن

(١) نيل الاوطار — الجزء السابع — ص ١٩٥ .

(٢) نيل الاوطار — الجزء السابع — ص ١٩٦ .

(٣) صحيح البخارى — الجزء التاسع — ص ٦٠ .

(٤) التجريد الصريح لأحاديث الجمع الصحيح — الجزء الاول — ص ٦٠ ، الجزء

الثانى — ص ١٥٦ .

(٥) صحيح البخارى الجزء التاسع — ص ٦٠ .

القاعد فيها خير من القائم ، والقائم فيها خير من الساعى فمن تشرف لها تستشرفه فمن وجد ملجأ أو مفاذا فليعذبه (١) .

٨ — قوله عليه الصلاة والسلام فيما رواه زيد بن وهب « انكم سترون مدى أثره وأمورا تنكرونها ، قالوا فما تأمرنا يا رسول الله ؟ قال : أدوا لهم حقهم وسلوا الله حقكم (٢) .

٩ — عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال : كانت بنو اسرائيل تسوسهم الأنبياء ، كلما هلك نبى خلفه نبى ، وانه لا نبى بعدى ، وسيكون خلفاء فيكثرون ، قالوا : فما تأمرنا ؟ قال : فو ببيعة الأول فالأول ، ثم أعطوهم حقهم ، فان الله سائلهم عما استرعاهم (متفق عليه) (٣) .

ويستدل أصحاب نظرية الطاعة ، بعمل الصحابة ، وما تقتضيه المصلحة من الحفاظ على وحدة الأمة ، فقد اعتزل عدد غير قليل من الصحابة فتنة الخروج على بنى أبى طالب كرم الله وجهه كعبدالله بن عمر ، ومحمد بن مسلمة وأسامة بن زيد ، وعدم استجابة عثمان رضى الله عنه من قبل لطلب الثوار ، وما حدث للحسين رضى الله عنه ومن خرجوا معه ، وقد نصحوا من عدد من الصحابة بعدم الخروج . كما ان الحفاظ على وحدة الأمة وصونها من التمزق ، وتجنبيها الفتنة غاية كبيرة ضرر التفريط فيها كبير والضرر كبير ، ومن المبادئ المقررة شرعياً أن الضرر الأكبر يدفع بالضرر الأصغر (٤) .

المطلب الثانى

نظرية القوة

ذهبت طوائف من أهل السنة — وفق ما يذكره ابن حزم — على رأسهم على بن أبى طالب وكل من كان معه ، وعائشة وطلحة والزبير ، ومعوية وعمر بن العاص والنعمان بن بشر وكل الذين كانوا معهم من

(١) صحيح البخارى — الجزء التاسع — ص ٦٤ .

(٢) صحيح البخارى — الجزء التاسع — ص ٥٩ .

(٣) نيل الاوطار — الجزء السابع — ص ١٩٣ ، ١٩٤ .

(٤) أشار الى هذين الدليلين الدكتور على محمد جريشة فى رسالته المشروعية

الإسلامية العليا — المرجع السابق — ص ٣٢٢ ، الدكتور محمد يوسف موسى نظام الحكم

فى الاسلام — ص ١٦٤ .

الصحابه والائمة الثلاثة ابو حنيفة ومالك والشافعى ، وشريك وداود ،
وجميع المعتزلة والخوارج والزيديه ، الى وجوب مقاومة معاصى الحكام
ومنكراتهم بالقوة والخروج عليهم بالسيف (١) ، وبأخذ بهذا الاتجاه بعض
المعاصرين فيرون أن للأمة الحق فى الاشراف على سياسة الامام فى عهد
امامته ولها الحق فى عزله اذا لم يقم بما عاهدهم عليه فى بيعته (٢) .

ويستدل أصحاب نظرية القوة الى القرآن الكريم والسنة النبوية
الشريفة أما القرآن الكريم فيستدلون بآيتين كريمتين : —

١ — قول الله تعالى « وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على
الاثم والعُدوان » (٣) .

٢ — قوله تعالى « فقاتلوا التى تبغى حتى تفرى الى أمر الله » (٤)

وأما السنة النبوية الشريفة فقد استدلوا بأحاديث كثيرة منها : —

١ — قوله عليه الصلاة والسلام « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ،
فان لم يستطع فبلسانه ، فان لم يستطع فبقلبه . وذلك اضعف الايمان »
وفى رواية ليس وراء ذلك من الايمان شيء (٥) .

٢ — ما رواه الترمذى وابن ماجه من حديث عمرو بن أبى عمرو عن
حذيفة بن اليمان ، أن النبى صلى الله عليه وسلم قال «والذى نفسى بيده لتأمرين
بالمعروف ولتنهون عن المنكر أو ليوشكن الله أن يبعث عليكم عقابا من عنده ،
ثم تدعونهم فلا يستجاب لكم (٦) .

٣ — ما رواه أبو داود والترمذى وصححه عن سعيد بن زيد قال «سمعت

(١) الفصل فى الملل والاهواء والنحل الجزء الرابع — ص ١٧١ وما بعدها .

(٢) الشيخ عبد الوهاب خلاف — السياسة الشرعية — دار الانصار بالقاهرة —

١٣٩٧ هـ — ١٩٧٧ م — ص ٥٨ الدكتور عبد الرزاق السنهورى — الخلافة — رسالة

بالفرنسية — ص ١٨٢ ، محمد أسد — منهاج الحكم فى الاسلام — ص ١٠٧ ، أستاذنا

الشيخ أحمد هريدى — نظام الحكم فى الاسلام — مذكرات لطلاب دبلوم الشريعة بحقوق

القاهرة — ص ١٤٠ .

(٣) سورة المائدة — الآية الثانية .

(٤) سورة الحجرات — الآية ٩ .

(٥) صحيح مسلم — الجزء الاول — ص ٣٠ ، نيل الاوطار — الجزء الثالث — ص ٣٤٥

(٦) رياض الصالحين — المرجع السابق — ص ٦٥ .

النبي صلى الله عليه وسلم وآله وسلم يقول « من قتل دون دينه فهو شهيد »
ومن قتل دون أهله فهو شهيد » (١) .

٤ — قوله عليه الصلاة والسلام « لا طاعة في معصية انما الطاعة
في المعروف وعلى أحدكم السمع والطاعة ما لم يؤمر بمعصية فان امر
بمعصية فلا سمع ولا طاعة » (٢) .

٥ — قوله عليه الصلاة والسلام فيها روى عن أبي سعيد الخدري
(افضل الجهاد من قال كلمة الحق عند سلطان جائر) (٣) .

ويرد الامام ابن حزم الأحاديث التي استدل بها أصحاب نظرية الطاعة
بأنه لما كانت مجموعة الأحاديث الأولى توافق معهود الأصل فهي تتفق مع
طبيعة المرحلة الأولى التي لم يؤمر فيها المسلمون بقتال ، وكانت مجموعة
الأحاديث الثانية قد جاءت بشرعية زائدة هي القتال والخروج ...
فان المجموعة الثانية ناسخة للأولى ... ومن قال بغير ذلك فقد
قفا ما ليس له به علم (٤) .

المطلب الثالث

النظرية التوفيقية

ازاء التعارض الظاهري بين الأدلة التي سافها انصار نظرية
الطاعة ، وتلك التي استند اليها دعاة نظرية القوة فقد اختط البعض طريقتا
وسطا فقالوا بجواز الخروج دون أن يرتفع هذا الجواز الى مستوى
الوجوب ، ولا أن يهبط به الى مستوى التحريم .

ويستند أصحاب هذا الرأي الى مسلك بعض الصحابة الذين لم
يشاركوا في الخروج ، وفي الوقت نفسه لم ينكروا على الخارجين فعبروا
بذلك عن الإباحة دون الوجوب أو التحريم (٥) .

(١) نيل الاوطار - الجزء الخامس - ص ٣٦٧ ، سبل السلام الجزء الرابع - ص ٤٠

(٢) نيل الاوطار - الجزء السابع - ص ١٩٦ .

(٣) رواه أبو داود ، ابن ماجه والترمذى .

(٤) الفصل في الملل والاهواء والنحل - الجزء الرابع - ص ١٧١ وما بعدها .

(٥) العقد المتظم للحكام فيما يرى بين أيديهم من العقود والاحكام القاضي ابن محمد
عبد الله بن مسلم الكناقي - الجزء الثاني - ص ١١٣ ، نظرية السيادة - رسالة الدكتوراه
- الدكتور فتحي عبد الكريم - ص ٣١٤ .

ويعيب هذا الرأى — كما ذهب البعض بحق — عدم التحديد ، فهو لا يبين لنا موقفا تجاه نظام يقيم أسس الشرعية الإسلامية ولكن تقع منه بعض الأخطاء ومن نظام آخر يرفض الشرعية الإسلامية رفضا مطلقا ، كما يعيب هذا الرأى أنه لم يحاول التوفيق بين الأدنة التى تبدو متعارضة فى الظاهر وهو إذا أمكن لزم (١) . ولم يوضح أصحاب هذا الرأى كيفية مقاومة ظلم الحكم واسلوبها وهى نقاط نعالجها على التوالى .

تحريم مقاومة النظام الذى يقوم على الشرعية الإسلامية :

لا شك أن الخروج على نظام يقوم على الشرعية الإسلامية التى تتمثل فى دولة إسلامية تقيم شريعة الله فى جميع علاقاتها الداخلية والخارجية يعتبر أمرا محرما . لأن مقاومة مثل هذا النظام الإسلامى الرشيد من قبيل الخيانة العظمى الذى عالجه الفقهاء نحت البفى ، ويوقع على الخارجين عليه حد الحرابه المنصوص عليه فى قوله تعالى « انها جراء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون فى الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض » (٢) .

فالنظام الذى يقيم الشرعية الإسلامية فى سياسته وعلاقاته الداخلية والدولية يجب على جميع المسلمين طاعته ونصرته واعتدائه بأرواحهم ، ويحرم عليهم مقاومته أو الخروج عليه .

الموقف من النظام الذى يخالف الشرعية الإسلامية :

إذا خالف للنظام الشرعية الإسلامية . فإنه يجب النفقة بين نظام تصل به المخالفة الى درجة اهدار الشرعية اهدارا مطلقا ، بحيث يمكن القول أن مخالفاته لها قد وصلت الى حد الكفر انبواج ، ونظام آخر — رغم مخالفته للشرعية — يظل فى اطار أسسها الرئيسية ومبادئها العامة .

١ — الموقف عند مخالفة الشرعية :

إذا خالف النظام الشرعية الإسلامية ، دون أن تصل مخالفته الى اهدارها ، وجب التدرج فى تقويم الحاكم دون الخروج على النظام ،

(١) المشروعية الإسلامية العليا — رسالة دكتوراه — الدكتور على محمد جريشة —

الرجع السابق — ص ٢٢٥ .

(٢) سورة المائدة — الآية ٢٢ .

ويتبع فى هذا التقويم ، وسائل النهى عن المنكر التى تبدأ بالتعريف وتتصاعد الى النهى بالوعظ والنصح والتعنيف واسقاط حقوقه فى الطاعة والنصرة واخيرا اسقاطه وعزاه عن الحكم ، وهو اجراء سياسى يلجأ اليه اذا تمادى الحاكم فى المخالفة ، ولم تجد معه الوسائل السابقة فى التقويم والاصلاح (١) .

ولا يختلف التعريف والنصح الموجه الى الحاكم المسلم من حيث ماهيته وأسلوبه عن التعريف والنصح الذى يوجه الى المسلم مرتكب المنكر ، مع مراعاة عدم الجهر بنصح الحاكم ووعظه ، فقد روى أن النبى صلى الله عليه وسلم قال « من كانت له نصيحة لدى سلطان فلا يكلمه بها علانية » وليأخذه بيده فليخل به ، فان قبلها قبلها ، والا كان قد أدى الذى له والذى عليه (٢) .

واذا لم يجد التعريف والنصح فى منع الحاكم عن المعاصى ، جاءت المرحلة الثالثة وهى اسقاط حق الحاكم فى الطاعة والنصرة بالامتناع عن تنفيذ أمره أو أوامره تبعاً لقدر ما يرتكبه من المعاصى (٣) .

واسقاط حق الحاكم فى الطاعة والنصرة ، وان كان يبدو فى الظاهر وسيلة سلبية الا انه فى الواقع له أثر ايجابى لا ينكر لأنه يؤدي اذا تمادى الحاكم فى ارتكاب المنكرات الى سقوطه ، لأن الامتناع عن تنفيذ أوامر الحاكم غير المشروعة يؤدي بالضرورة الى شل حركة نظام الحكم وانهياره تماماً (٤) . فضلاً عن أن الامتناع ليس قاصراً على عدم طاعته وانما يمتد الى عدم الوقوف بجانبه فى مواجهة الخارجين عليه بالحق ، مما قد يؤدي اذا استمر الحاكم فى غية الى سقوط الحكم (٥) .

ومصدر هذا الجزاء ما سبق من الآيات الكريمة ، والأحاديث الشريفة

(١) المشروعية الإسلامية العليا - المرجع السابق - ص ٢٢٥ ، ٢٢٦ .

(٢) احياء علوم الدين - الجزء السابع - ص ١٢٧ .

(٣) المشروعية الإسلامية العليا - المرجع السابق - ص ٣٠٤ ، ٣٠٥ .

(٤) المشروعية الإسلامية العليا - المرجع السابق ص ٣٠٥ .

(٥) من التطبيقات المعاصرة لوسيلة الامتناع عن طاعة أوامر الحاكم المخالفة للشرعية

رقابة دستورية القوانين ، فاذا كان الدستور ينص على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسى للتشريع ، فان الشريعة الإسلامية تفدر واجبة التطبيق ، مما يترتب عليه عدم دستورية كل قانون يخالف الشريعة الإسلامية - راجع ما يلى ص ٥٢٤ .

فى مصدر الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر (١) ، وكذلك قول الرسول صلى الله عليه وسلم « سيكون أمراء فتعرفون منهم وتكفرون » ، فمن كره برىء ، ومن أنكر سم . ولكن من رضى وتابع (٢) .

فالحديث الشريف يوجب على المسلم عدم الرضا بالمنكر وعدم اتباعه لأن من يرضى بالمنكر ويتبعه لا يسلم من الأثم . فالسلامة كما صرح الحديث الشريف لمن ينكره ويجتنب مرتكبه .

واذا لم تفلح الوسائل السابقة من التعريف والنصح ، واستفطت حقوق الحاكم فى الطاعة والنصرة ، بأن تمادى الحاكم فى عصيانه وظلمه وارتكابه المنكرات الجسيمة ، فلا بد مما ليس منه بد وهو إسقاط الحاكم .

وقد تحدث الفقهاء فى عزل الخليفة « الحاكم » لنفسه ، وجعلوا العدالة شرطاً لاختياره عند الابتداء ، وشرطاً لاستمراره فى الولاية فعند الأحناف يقول الحصكى « ويعزل به — أى بالفسق والجور — إلا لفنته » (٣) وعن الشافعى رحمه الله أن الامام ينزل بالفسق والجور وكذا كل قاضى وأمير (٤) .

وذهب رأى معاصر — تؤيده عبارات بعض الفقهاء — الى أن أساس عزل الحاكم هو الإخلال بواجباته كحاكم مسلم ، هذه الواجبات التى تتمثل فى إقامة شريعة الله ، فإذا عدل عن شرع الله ، كان للطرف الآخر الذى بايعه أن يعزله ، لأن من ملك توليته فى الابتداء لإقامة شرع الله ، يكون له عزله فى الانتهاء إذا اخل بتطبيق شرع الله (٥) .

ويقول ابن حزم « فهو الامام الواجب طاعته ما قادنا بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، فان زاغ عن شىء منهما منع من

(١) راجع ما سبق — ص ٢٧٦ .

(٢) جزء من حديث رواه مسلم .

(٣) الدر المختار — الحصكى — الجزء الاول — ص ١١٥ .

(٤) شرح العقائد النسفية — التفنازى — ص ١٤٥ .

(٥) الشريعة الإسلامية العليا — المرجع السابق — ص ٣١٥ .

ذلك واقم عليه الحد والحق فان لم يؤمن أذاه الا بخلعه خلع وولى غيره « (١) .

ولما كان عزل الحاكم على جانب كبير من الخطورة ، لما قد يؤدي اليه من فتن وفوضى ، فانه لا يترك امر تقريره الى عامة الناس ، وقد ذهب رأى الى ان يكون عزل الحاكم من اختصاص محكمه عليا (٢) . واتجه رأى الى عقد هذا الاختصاص لأهل الاجتهاد الذين يستنبطون الأحكام من أدلتها لمواجهة الحاجات الجديدة وأهل الحل والعقد الذين يواجهون سائر الامور العامة التى تهم المسلمين لأن أفراد هاتين الهيئتين هم الذين يعقدون البيعة للحاكم فى الابتداء ، ومن ثم يكون لهم نقض هذه البيعة فى الانتهاء اذا خالف المشروعية الاسلامية وهم على مستوى من الدراية والعلم والمسئولية يؤهلهم ، لتقرير العزل من عدمه ، تبعا لما يتبين لهم من الموازنة بين اضرار الاخلال بالشرعية الاسلامية واضرار عزل الحاكم ، فان رجحت الاولى قاموا بالعزل ، وان تساوت الاضرار اقدموا على العزل ايضا ترجيحاً للشرعية وهى غاية النظام الاسلامى على العزل وهو وسيلة للوصول الى هذه الغاية ، أما اذا ترتب على العزل من الاضرار ما يربو على اضرار مخالفة الشرعية امتنعوا عن العزل حفاظا على الغاية نفسها من أن تهددها الوسيلة وتؤدى الى انهيارها (٣) .

ب — الموقف عند اهدار الشرعية :

يثير الموقف من الحاكم الذى لا يقف فى غية عند حد مخالفة الشرعية الاسلامية ، وانما يتمادى فى مخالفاته لها الى درجة اهدارها ، بحيث يمكن القول أن النظام قد فقد شرعية وجوده وغلبه بقائه واصبح كفرا بواحا . صعوبة مصدرها أن الخروج على مثل هذا النظام قد تضاربت بشأنه النصوص فقد وردت احاديث تحض على الصبر واحتمال اذى الاحكام وهى الاحاديث التى ساقها انصار نظرية الطاعة (٤) ، واحاديث

(١) الفصل فى الملل والاهواء والنحل — الجزء الرابع — ص ١٠٢ ، وراجع الخلافة

رسالة الدكتوراه بالفرنسية للاستاذ الدكتور عبد الرزاق السنهورى — طبعة ١٩٢٦ ص ٢٢٤

(٢) الدكتور فتحى عبد الكريم — نظرية السيادة فى الفقه الدستورى الاسلامى —

رسالة دكتوراه ص ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٢٠ .

(٣) المشروعية الاسلامية العليا — المرجع السابق — ص ٣١٦ ، ٣١٧ .

(٤) راجع ما سبق — ص ٤٧٢ .

أخرى تحض على الخروج بالقوة وهي التي استند إليها دعاة نظرية القوة (١) . ويزيد الصعوبة أن موقف الصحابة يتسم بعدم الوضوح والتحديد ، فقد خرج البعض مع الحسين رضى الله عنه بينما أبى البعض الخروج . واعتزل البعض الفريقين .

ولعل الصحيح هو التفرقة بين مخالفة الشرعية وبين اهدارها والأخذ بأحاديث الطاعة عند مجرد مخالفة الشرعية ، وأعمال أحاديث القوة في حالة اهدار الشرعية والوصول الى درجة الكفر البواح ، وهو ما يثير التساؤل عن مصدر التفرقة بين الإهدار والمخالفة للشرعية ، ومعنى اهدار الشرعية أو الكفر البواح وصوره : وشروط الخروج ، وأسلوبه وآثاره . وهي النقاط التي نوجزها على التالى .

مصدر التفرقة بين مخالفة الشرعية الإسلامية واهدارها :

لا تتبع التفرقة بين مخالفة الشرعية الإسلامية ، وبين اهدارها الى درجة الكفر البواح من مجرد محاولة إزالة التعارض الظاهرى لنصوص الطاعة . ونصوص القوة وذلك بالأخذ بنصوص الطاعة والحض على الصبر اذا كانت مخالفة الحاكم للشرعية الإسلامية لا يصل الى اهدارها ومن ثم لا يجوز التضحية بنظام يقيم هذه الشرعية — وان أصاب التطبيق بعض الأخطاء والتجاوزات — ولا يعنى هذا السكوت على أخطاء الحاكم وتجاوزاته وإنما يكفى في هذه الأحوال أن يقوم الحاكم بالتعريف والنصح والتعنيف ، والاعتزال واسقاط حقوقه في الطاعة والنصرة . وعزله عن الحكم اذا اقتضى الأمر (٢) .

وأما أحاديث الخروج بالقوة على النظام فيؤخذ بها اذا بلغت المخالفات حد اهدار الشرعية الإسلامية بحيث يمكن القول بأن النظام كله لم يعد إسلامياً وان وصف بذلك بغير حق لأنه قد وصل الى حد الكفر البواح بانتهيار أساسه الأول وهو إقامة شرع الله سبحانه وتعالى على الأرض . والتفرقة بين مخالفة الشرعية الإسلامية . وبين اهدارها لا ينبع كما قلنا من هذا التوفيق بين النصوص التي تبدو — في الظاهر — متعارضة فقط وإنما نجد في السنة النبوية الشريفة ما يصرح بهذه التفرقة ومن ذلك :

(١) راجع ما سبق — ص ٤٧٤ .

(٢) المشروعية الإسلامية العليا — الرجوع السابق — ص ٢٢٨ .

١ — عن عبادة بن الصامت رضى الله عنه قال دعانا النبي صلى الله عليه وسلم فبايعناه ، فقال فيما اخذ علينا ان بايعنا على السمع والطاعة فى منشطنا ومكرهنا وعسرنا ويسرنا واثره علينا وان لا تتنازع الامر اهله الا أن تروا **كفرا بواحا** عندكم من الله فيه برهان (١) . وفى رواية لأحمد « ما لم يأمر بباطل بواحا (٢) » .

٢ — فى رواية عن أحمد والطبرانى عن عبادة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « سيلي أموركم من بعدى رجال يعرفونكم ما تنكرون ، وينكرون عليكم ما تعرفون ، فلا طاعة لمن عصى الله » (٣) وعصيان الله فى هذا السياق هو العصيان الأكبر وهو الكفر .

٣ — أخرج الشيخان وغيرهما من حديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « على المرء السمع والطاعة فيما أحب وكره الا أن يؤمر بمعصية فان أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة » (٤) .

٤ — أخرج البخارى من حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « اسمعوا وأطيعوا وان استعمل عليكم عبد حبشي رأسه زيبية ما اقام فيكم كتاب الله تعالى » (٥) والحديث الشريف صريح فى وجوب طاعة الحاكم مادام الحكم يقوم على كتاب الله وهو المصدر الاول للشرعية الاسلامية ، فان انحرف الحاكم عن تطبيق كتاب الله ، فقد النظام شرعيته . وحق للمسلمين مقاومته والخروج عليه .

معنى اهدار الشرعية الاسلامية وصوره :

اهدار الشرعية الاسلامية هو تمادى الحاكم فى مخالفاته وطفياته والوصول الى حد الكفر البواح .

والكفر البواح هو على ما يرى الخطابى الكفر الظاهر البادى (٦) . . وهو كما جاء فى حديث عبادة ما فيه من الله برهان أى نص من القرآن الكريم

(١) التجريد المصريح لاحاديث الجامع الصحيح - الجزء الثانى - ص ١٥٤ .

(٢) نيل الاوطار - الجزء السابع - ص ١٩٧ .

(٣) نيل الاوطار - الجزء السابع - ص ١٩٧ .

(٤) نيل الاوطار - الجزء السابع - ص ١٩٦ .

(٥) نيل الاوطار - الجزء السابع - ص ١٩٦ .

(٦) نيل الاوطار - الجزء السابع - ص ١٩٧ .

أو خبر صريح لا يحتمل التأويل . ومقتضى ذلك أنه لا يجوز الخروج على نظام الحكم مادامت أفعال الحاكم تحتل التأويل (١) .

ويرى الامام النووى أن المراد بالكفر هو المعصية ومعنى ذلك عدم منازعة أولياء الأمور من الحكام أو الاعتراض عليهم ، إلا إذا رأى المسلمون من هؤلاء الحكام منكراً محققاً معلوماً من قواعد الإسلام (٢) . . فإذا وقع من الحاكم الكفر الصريح فلا تجوز طاعته فى ذلك بل تجب مجاهدته لمن قدر على هذه المجاهدة (٣) .

وقد ذهب رأى الى أن الكفر البواح يتحقق فى صورتين يعدل فيهما الحاكم عن شرع الله (٤) .

ويمكن أن نضيف لهاتين الصورتين صورة ثالثة يقوم فيها الحاكم بمخالفة غير المسلمين ومساعدتهم فى الاعتداء على شعب مسلم وقهره بالقوة .

الصورة الأولى :

يعدل فيها الحاكم عن شرع الله بالامتناع عن تطبيقه ، ويجعل من دون الله شرائع أخرى لطواغيت كائنة يقوم بتطبيقها فى الدولة الإسلامية . وبهذا ينهار أساس النظام فى الدولة الإسلامية . بانهار أساسه الأول وسو وجوب تطبيق شرع الله ، يقول تعالى « ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون » (٥) .

الصورة الثانية :

وفى هذه الصورة لا يمنع الحاكم عن تطبيق شرع الله امتناعاً كاملاً ومطلقاً كما هو الحال فى الصورة الأولى ، وإنما يكون الامتناع جزئياً ، بأن يطبق شرع الله فى بعض أنشطة الدولة ، ويمتنع عن تطبيقها فى البعض الآخر بأن يجعل حكمها خاضعاً لشرائع أخرى يعطيها نفس قوة ومرتبة

(١) نيل الاوطار - الجزء السابع - ص ١٩٨ .

(٢) نيل الاوطار - الجزء السابع - ص ١٩٨ .

(٣) نيل الاوطار - الجزء السابع - ص ١٩٩ .

(٤) المشروعية الإسلامية العليا - الرجوع السابق - ص ٢٢١ .

(٥) سورة المائدة - الآية ٤٤ .

شريعة لله من حيث وجوب الائتمار بأوامرها والاحتكام إليها . وفى هذا اهدار جزئى للشرعية الاسلامية ، التى تقتضى تطبيق شرع الله كاملا دون تفرقه أو تجزئه ، يقول تعالى « وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله اليك » (١) .

الصورة الثالثة :

وفى هذه الصورة لا يمتنع الحاكم عن تطبيق شرع الله فى داخل الدولة الاسلامية وانما يخضع لمؤثرات خارجية فى سياسته الدولية فيقدم على موالة دولة غير اسلامية يقدم لها من مساعدات ما يتيح لها العدوان على شعب مسلم فى دولة اسلامية أخرى لأنه — فى الواقع — يقدم المعونة للاعتداء على شعبه المسلم اذ الأمة الاسلامية جسد واحد وان تعددت امصارها ودولها ، مصداقا لقول الحق تبارك وتعالى « ان هذه امتكم امة واحدة وأنا ربكم فاعبدون » (٢) .

وفى هذه الصورة يكون الحاكم قد وصل الى درجة من الانحراف تنهار بها الشرعية الاسلامية للنظام ، فهو قد شارك فى الاعتداء على شعب مسلم ، وهو قد فضل موالة غير المسلمين وساعدهم فى الاعتداء على المسلمين الامر الذى يخالف النصوص الصريحة فى القرآن الكريم ، فقد قال تعالى « لا يتخذ المؤمنون الكافرين اولياء من دون المؤمنين ومن يفعل ذلك فليس من الله فى شئ الا أن تتقوا منهم تقاة ، ويحذركم الله نفسه » (٣) وقال تعالى فى سورة النساء « ياايها الذين آمنوا لا تتخذوا الكافرين اولياء من دون المؤمنين ، اتريدون أن تجعلوا لله عايكم سلطانا مبينا » (٤) وقال تعالى « بشر المنافقين بأن لهم عذابا أليما ، الذين يتخذون الكافرين اولياء من دون المؤمنين أيتفون عندهم العزة فان العزة لله جميعا » (٥) وقال تعالى فى سورة المتحنة « ياايها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوى وعدوكم اولياء تلقون إليهم بالمودة وقد كفروا بما جاءكم من الحق » (٦)

(١) سورة المائدة — الآية ٤٩ .

(٢) سورة الانبياء — الآية ٩٢ .

(٣) سورة آل عمران — الآية ٢٨ .

(٤) سورة النساء — الآية ١٤٤ .

(٥) سورة النساء — الآية ١٣٨ ، ١٣٩ .

(٦) سورة المتحنة — الآية الاولى .

شروط الخروج :

لا يكفى أن تتوافر صورة من صور اهدار الشرعية التى أسلفناها للقول باباحة الخروج على نظام الحكم بالقوة وانما يشترط أن تستنفد كافة طرق تقويم الحاكم ابتداء من نصحه ووعظه حتى عزله ، فإذا تم عزل الحاكم دون خروج على النظام كله بالقوة ، كان ذلك كافيا لتغيير المنكر (١) ، والعودة الى الشرعية الاسلامية ومن ثم فليس هناك ما يدعو الى اراقة الدماء واهدار النفوس وهى من الضرورات التى أمر الشرع الحكيم بالحفاظ عليها وصيانتها ، ونى حفظها تأمين لسلامة الأمة وصونا لكيان الدولة الاسلامية .

ويشترط كذلك لاباحة الخروج على نظم الحكم بالقوة ان ترجح كفة رجحان نجاح الخروج على كفة فشله ، لأن خروج غير القادر على تغيير منكرات الحاكم سيفريه بقتله مما يفت فى عضد سائر المنكرين ويوهن عزائمهم (٢) مما يتيح للمنكر أن يستمر ولظلم الأحكام أن يستديم .

ولا يشترط لاباحة الخروج على النظام التيقن من نجاحه وتحقيق هدفه ، وانما يكفى الاحتمال الراجح . لأن التيقن من النجاح أمر عسير ، فإذا رجحت كفة نجاح الخروج تقدمت ضرورة الحفاظ على الدين وصيانة الشرعية الاسلامية ، وابتيح الخروج بالقوة على النظام الذى يهدد هذه الشرعية ، أما اذا كان الرجحان لكفة عدم نجاح الخروج تقدمت ضرورة الحفاظ على وحدة الأمة (٣) من الفتن وضرورة حفظ النفوس لأن الخروج عندئذ لن يؤدى الى المقصود منه وهو الحفاظ على الشرعية الاسلامية ..

وشرط نحقق امكان الخروج والقدرة عليه يكاد يكون متفقا عليه بين الفقهاء وان اختلفوا فى تقدير توافره ، فذهب البعض الى القول بتوافر شرط القدرة اذا توافر مثل عدد اهل بدر ، فقد انتصرت القلة المؤمنة على الكثرة الكافرة . بينما يرى البعض توافر شرط القدرة اذا كان عدد الخارجين « نصف » عدد من سيخرجون عليهم (٤) ويبدوا ان مصدر هذا الراى قوله تعالى « الآن خفف الله عنكم وعلم ان فيكم ضعفا فان يكن منكم مائة

(١) المشروعية الاسلامية العليا - المرجع السابق - ص ٢٢١ ، ٢٢٢ .

(٢) نزهة تناب الاسلام واصول الحكم - فضيلة الرحيم الشيخ محمد الخضر حسين

- المكتبة السلفية بالقاهرة ١٣٤٤ هـ - ١٩٢٥ م - ص ٣٥ ، الدكتور محمد يوسف

موسى - نظام الحكم فى الاسلام - ص ٩٦ .

(٣) المشروعية الاسلامية العليا - المرجع السابق - ص ٢٢٢ .

(٤) المشروعية الاسلامية العليا - المرجع السابق - ص ٢٢٢ .

صابره يغلبوا مائتين ، وان يكن منكم الف يغلبوا ألفين باذن الله والله مع الصابرين » (١) .

اسلوب الخروج وأثارة :

أسلفنا ان عزل الحاكم لا يترك لعامة الناس يقررونه لما فيه من الخطورة والخروج على نظام الحكم اشد خطورة من عزل الحاكم ، لأنه سيطيح بالنظام الذى يهدد الشرعية الاسلامية ، ليقم مكانه النظام الاسلامى الرشيد الذى يلتزم بهذه الشرعية المتمثلة فى كتاب الله الكريم وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، وقد يستغل اعداء الاسلام ما قد يحدث من هرج ومرج اثناء الخروج فيغيرون عليهم ويحتلون أراضيهم وفى ذلك نكبة للإسلام من اهدار لشرعته . ولذلك وجب ان يقرر ذلك اهل الحل وهم اهل الاختصاص والنظر فى شئون الحياة ، وهم معروفون فى المجتمع المسلم ، لأنهم أصحاب الراى والحكمة الذين يتولون توجيه الراى العام ويؤثرون فيه ، واذا اردنا ان نضع هؤلاء فى شكل تنظيمى معاصر فانه يمكن القول بأنهم من يرتضيه الشعب نوابا عنه ، يمثلون ارادته ومشئته ، ويكونون حراسا على حقوق الشعب المسلم لدى الدولة ، يؤيدون الحاكم اذا صلح والتزم بكتاب الله وسنة رسوله وسار على نهج الخلفاء الراشدين المهديين من بعده مع مراعاة العصر الذى يعايشه فى اطار المبادئ العامة للشرعية الاسلامية ، وقديما قيل ، ولعله حديث نبوى شريف « الناس بزمانهم ، أشبه منهم بآبائهم » (٢) ويعزلونه اذا خالف شرع الله ، ويقررون الخروج بالقوة على النظام كله اذا اهدرت الشرعية ووصل النظام الى حد الكفر البواح .

فاذا قرر هؤلاء الخروج على نظام الحكم الباغى الذى وصل الى درجة الكفر الظاهر البين ، وجب على جميع المسلمين تأييدهم ، والخروج تحت

(١) سورة الانفال - الآية ٦٦ .

(٢) الدولة فى الإسلام - خالد محمد خالد - دار ثابث للنشر بالقاهرة - ١٩٤١م .

١٩٨١ م - ص ٥٨ وقد انتهى فى هذا الكتاب الى ان الإسلام دين ودولة .. حق وقوة .. ثقافة وحضارة .. عبادة وسياسة وبذلك يكون قد عدل عن رأيه الذى انتهى اليه فى كتابه « من هنا نبدا » الصادر سنة ١٩٥٠ بأن الإسلام دين لا دولة . راجع ص ٩ وما بعده من الكتاب الجديد .

قيادتهم لأنهم عندئذ أولو الأمر الذين أوجب الله طاعتهم في قوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم » (١) .

ويترتب على الخروج سقوط نظام الحكم الباغى الذى أهدر الشرعية الإسلامية ووصل الى درجة الكفر البواح ، وإقامة النظام الإسلامى الرشيد الذى يقيم هذه الشرعية فيحكم بها أنزل الله ويقيم العدل على هدى سنة رسول الله ، فإذا تم ذلك وجبت طاعة هذا النظام ، وطبق حد الحرابه على البغاة المناوئين له الخارجين عليه .

الفصل الثالث

الولاية الاسلامية للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

يعتبر الفرد المسلم خط الدفاع الاول لمنع الجرائم فى المجتمع الاسلامى لما أوجبه عليه الشرع الحكيم من واجب القيام بالنهي عن المنكر .

وخشية أن يتقاعس جمهور المسلمين ويقصر فى اداء واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر خصص فى النظام الاسلامى ولاية من الولايات الاسلامية يناط بها هذا الواجب هى ولاية الحسبة تكمل دور الجمهور (١) دون أن تلغيه أو تحد منه أو تؤثر فيه .

والحسبة لغة بكسر الحاء يكون اسما من الاحتساب بمعنى اخراج الأجر ويكون بمعنى الاعتداد بالشئ ، ويكون من الاحتساب بمعنى حسن التدبير والنظر فيه ، ومن ذلك قولهم فلان حسن الحسبة فى الأمر أى حسن التدبير والنظر واحتسب عليه انكر ومنه المحتسب (٢) .

والحسبة فى الاصطلاح ، وظيفة دينية ، من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، الذى هو فرض على القائم بأمر المسلمين ، يعين لذلك من يراه أهلا له ، فيتعين فرضه عليه ، ويتخذ الأعوان على ذلك ، ويبحث عن المنكرات ويعذر ويؤدب على قدرها ويحمل الناس على المصالح العامة فى المدينة . (٣) .

وللحسبة أركان أربعة هى المحتسب ، والمحتسب عليه ، والمحتسب فيه ، نفس الاحتساب ، وقد عالجنا هذه الأركان عندما تناولنا على التوالى دافع المنكر ، والمنكر عليه ، وماهى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وأفعال دافع المنكر (٤) .

(١) الكفاح ضد الجريمة فى الاسلام - المستشار محمد ماهر - المجلس الاعلى للشئون

الاسلامية - مطابع الادرام التجارية ١٩٧٢ - ص ٥٠ .

(٢) القاموس المحيط - الجزء الاول - ص ٥٥ .

(٣) مقدمة ابن خلدون - عبد الرحمن بن خلدون - طبعة كتاب الشعب - ص ٢٠١ .

(٤) راجع ما سبق - ص ٤٠٧ وما بعدها .

ولذلك نقتصر فى هذا الفصل على معالجة الفروق بين المحتسب المتطوع الذى يدفع المنكر دون ان ينصبه الحاكم لذلك ، والمحتسب المعين الذى تنصبه الدولة للقيام هو واعوانه بالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر . ونعرض للتمييز بين ولاية الحسبة وغيرها من الولايات الاسلامية ، ثم نلقى اشعة من الضوء على تاريخ الحسبة فى مصر .

الفرقة بين المحتسب المتطوع والمحتسب المعين :

حصر الامام الماوردى الفروق بين المحتسب المتطوع والمحتسب المعين فى تسعة اوجه (١) :

أحدها : القيام بالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر فرض متعين على المحتسب المعين بحكم الولاية ، وفرضه على المتطوع داخل فى فروض الكفاية .

الثانى : قيام المحتسب المعين بالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر من حقوق نصرته لا يجوز أن يتشاغل عنه وقيام المحتسب المتطوع به من نوافل عمله الذى يجوز أن يتشاغل عنه لغيره .

الثالث المحتسب المعين منصوب للاستعداد اليه فيما يجب انكاره ، وليس المحتسب المتطوع منصوبا للاستعداد .

الرابع : يجب على المحتسب المعين اجابة من استعداه ، وليس على المتطوع اجابته .

الخامس : يجب على المحتسب المعين ان يبحث عن المنكرات الظاهرة ، ليصل الى انكارها ، ويفحص عما ترك من المعروف الظاهر ، ليأمر باقامته وليس على غيره من المتطوعة بحث ولا فحص .

السادس : يجوز للمحتسب المعين أن يتخذ على الانكار اعوانا ، لأنه عمل هو له منصوب ، واليه مندوب ، ليكون له أقهر . وعليه أقدر ، وليس للمحتسب المتطوع أن يندب لذلك أعوانا .

(١) الاحكام السلطانية .. الماوردى - ص ٢٤٠ ، وراجع الاحكام السلطانية لابي

بعلى - ص ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، معالم العربى فى احكام الحسبة - ص ٥٥ ، ٥٦ ، رسالة الجرائم فى احكام السياسة الشرعية - طوفان الحنفى - مخطوط بدار الكتب المصرية

رقم ٢٤٦ مجاميع - ورقة ٢٢ .

السابع : المحتسب المعين له أن يعذر على المنكرات الظاهرة ، ولا يتجاوزها إلى الحدود ، أما المحتسب المتطوع فليس له أن يوقع عقوبة تعزيرية على منكر تم ارتكابه .

الثامن : الاحتساب بالنسبة للمحتسب المعين يعتبر وظيفة يتقاضى عنه راتباً من الدولة ، أو كما يقول الماوردي له أن يرتزق على حسبته من بيت المال ولا يجوز للمحتسب المتطوع أن يرتزق على أنكار منكر .

التاسع : المحتسب المتطوع له اجتهد رايه فيما يتعلق بالعرف دون الشرع كالتماعد فى الأسواق وإخراج الأجنحة فيه فيقر وينكر من ذلك ما أداه اجتهد اليه وليس للمحتسب المتطوع هذا النوع من الاجتهاد .

التمييز بين ولاية الحسبة وغيرها من الولايات الإسلامية :

يقوم نظام الحكم الإسلامى على عدة ولايات منها التشريع ، والقضاء ، والمظالم والحسبة ، والشرطة ، والمال وغيرها من الولايات . وقد قامت الولايات جميعها توزيعاً للأعمال ، وتحديدًا للأختصاصات وصولاً إلى تقرير الحقوق ، والفصل فى الخصومات بين الناس ، والأمر بالمعروف إذا ظهر تركه والنهى عن المنكر إذا ظهر فعله ، وتحقيق أمن المجتمع الإسلامى ، والإشراف على أوجه صرف أموال بيت مال المسلمين فى مصارفها الشرعية وغير ذلك من الأمور التى يقتضيتها تصريف شئون الدولة الإسلامية .

وتألف ولاية الحسبة مع ولاية القضاء وولاية المظالم فى وجوه وتختلف عنهما من وجوه يجدر بيانها على التوالى :

التمييز بين ولاية الحسبة وولاية القضاء :

ولاية القضاء وظيفة دينية ، تختص بالفصل فى الخصومات بين الناس . ولا تخفى أهمية القضاء فى المجتمعات الإنسانية ، فلولا لعبت الفوضى ، وساد الاضطراب ، وغسد النظام . يقول جل شأنه « ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض ولكن الله ذو فضل على العالمين » (١) .

ولاية القضاء وظيفة دينية ، لأن القضاء فى الدولة الاسلامية
انما يكون بما أنزل الله تعالى جل شأنه « وانزلنا اليك الكتاب بالمتى
مصدقاً لما بين يديه من الكتاب ومهيئنا عليه فاحكم بينهم بما أنزل الله
ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق » (١) .

**ولاية القضاء توافق ولاية الحسبة فى بعض الأمور وتخالفها فى
البعض الآخر .**

فأما توافق ولاية الحسبة وولاية القضاء فى امرين :

الأول :

ان كل من منصب المحتسب ومنصب القاضى موضوع لانصاف
المظلوم من الظالم ، واقامة العدل بين الناس ، ومن ثم جاز لكل منهما
سماع دعاوى المدعين على المدعى عليهم ، فيما يتعلق بحقوق الأديمين ،
غير أن هذا ليس على اطلاقه ، اذ يختص المحتسب بالدعاوى التى تتعلق
بمنكر ظاهر هو منصوب لازالته (٢) . ولذلك يتحدد اختصاصه بثلاثة
أنواع من الدعاوى :

- (١) الدعاوى التى تتعلق بالبخس والتطفيف فى الكيل والميزان .
- (٢) دعاوى الغش والتدليس فى المبيع أو الثمن .
- (٣) دعاوى مطل الديون ، وتأخير سدادها ، رغم الميسرة والقدرة
على السداد « وغير ذلك مما فيه وجه الحق واضحاً ، والبغى
والعدوان فيه ظاهراً ولا يحتاج الى سماع بينه أو دليل فى الإثبات .

الثانى :

يجوز للمحتسب كما يجوز للقاضى أن يلزم المدعى عليهم بأداء ما
عليهم من حقوق ، ويتحدد ذلك بالنسبة للمحتسب فى نطاق الحقوق التى
يجوز له سماع الدعوى فيها ، وهى الدعاوى التى تتعلق بالحقوق الظاهرة .

(١) سورة المائدة - الآية ٤٨ .

(٢) الأحكام السلطانية للماوردى - ص ٢٤١ ، الأحكام السلطانية لأبى يعلى - ص

٢٨٥ ، معالم القرية فى أحكام الحسبة - ص ٥٤ ، الحسبة فى الاسلام - الشيخ ابراهيم

دسوقى الشهاوى - الرجوع السابق - ص ٩٦ ، الطرق الحكيمة - ابن القيم الجوزية -

مطبعة المدنى - ١٩٧٧ - ص ٣٤٨ ، ٣٤٩ .

فإذا وجب حق من هذه الحقوق — باقرار المدعى عليه بدين مثلا — كان المحتسب اذا كان المقر بالدين من اهل اليسار ان يلزمه بالأداء فى الحال لأن تأخيرها من القادر عليه منكر وقد نصب المحتسب لازالته (١) .

وأما مخالفة ولاية الحسبة لولاية القضاء فذلك فى نوعين ، اولهما تصور ولاية القضاء ، والثانى زيادتها عليها .

النوع الاول :

تصور ولاية الحسبة عن ولاية القضاء لأنها تختص بالدعاوى المتعلقة بظواهر المنكرات ، أما الدعاوى التى تخرج عن ذلك كدعاوى المعاملات والعقود وسائر الحقوق والمطالبات ، فلا يجوز أن ينتدب المحتسب لسماع الدعاوى لها ، ولا أن يتعرض للحكم فيها ، ولا فى كثير الحقوق ولا فى قليلها ، الا أن يفوض ذلك اليه بنص صريح يزيد على تنصيبه لمطلق الحسبة ، وعندئذ يجوز له سماع هذه الدعاوى ، ويصير بهذه الزيادة جامعا بين ولاية الحسبة وولاية القضاء ، فيراعى فيه أن يكون من اهل الاجتهاد ، أما اذا اقتصر تنصيبه لمطلق الحسبة كان النظر فى الدعاوى التى تخرج عن ظواهر المنكرات من اختصاص القاضى دون المحتسب (٢) .

وتقتصر ولاية الحسبة — بخلاف ولاية القضاء — على الحقوق المعترف بها ، وأما الحقوق التى يدخلها التجاحد والتناكر ، ويجرى فيها التداعى ، والتدافع ، فلا يجوز للمحتسب النظر فيها ، لأن الحكم فى هذه الدعاوى وتبين وجه العدل فيها يثيره الخصوم يقف على سماع بينه او احلاف يمين ، ولا يجوز للمحتسب أن يسمع بينه على حق ، ولا أن يحلف يميناً على نفى حق لأن القضاء أحق بسماع البينات وتحقيق أدلة الإثبات فى دعاوى الخصوم (٣) .

-
- (١) الاحكام السلطانية — الماوردى — ص ٢٤١ ، الاحكام السلطانية لابی يعلى — ص ٢٨٦ — معالم القرية فى أحكام الحسبة — ص ٥٤ .
(٢) الاحكام السلطانية — الماوردى — ص ٢٤١ ، الاحكام السلطانية لابی يعلى — ص ٢٨٦ — معالم القرية فى أحكام الحسبة — ص ٥٤ .
(٣) الاحكام السلطانية — الماوردى — ص ٢٤٢ ، الاحكام السلطانية لابی يعلى — ص ٢٨٦ مقدمة ابن خلدون — طبعة الشعب — ص ٢٠١ ، معالم القرية فى أحكام الحسبة — ص ٥٤ .

التوع الفالى :

زفاءة ولاية الءسبة على ولاية القضا فاءوز للمءاسب ءون القاضى ان ىءعرض لءصفء ما ىأمر به من المءروف . وما ىنهى عنه من المنكر ، وان لم ىءضر الاء ءصم ىءمى آءر ءقا . اما القاضى فلا ىاءوز له ان ىءعرض لءلك الا اذا جاءه ءصم ىستءى ، عئءء ىاءوز له سماع الءعوى منه ، نان ءعرض القاضى لأمر من الأمور ءون اسءءاء من ءصم ءرج عن ءءوء ولائه ، وصار مءاوزا لءوء اءءصاصه وسلطئه .

وكءلك ىاءوز للمءاسب — ءون القاضى ان ىستعمل القوة فى القىام بالأمر بالمءروف وانهى عن المنكر لأن الءسبة موضوعة للرهبة والمزام الناس بالمءروف وانءهائهم عن المنكر ، فوءب ان ىظهر المءاسب بمظهر القوة والسلطئه ولا ىكون ظهوره بءلك ءروجا عن اءءصاصه ولا ءرقا له ، واما القضا فموضوع للمناصفة واقامة العءل بىن الناس . وءلك ىقتضى الأناة والواءه ، والوقار فاذا ءرج القاضى عن ءلك الى رهبة الءسبة بسلطئها اءءبر مءءىا ءارجا عما ىنبى ان ىكون علبه لأءلاف موزسوع منصب كل من القاضى والمءاسب (١) .

الءمىز بىن ولاية الءسبة وولاية المظالم :

ىمكن ءعرىف ولاية المظالم بأنها منصب ءئاصف بىن الناس ، وءء المظالم عن البىى والمءوان ، والاخذ منه لمن ظلمه .

وقء اءرك العرب فى الءاهلاء — عئءما اسءرء الفوضى بىنهم — واعئز الأقواء بقوءهم فكائوا ىبفون على الضمءاء فىسلبون أمءءئهم وءقوءهم ، ما لهذه الولاية من عظم الشان وءلب القءر ، فاءءمءوا وءشاوروا فىما بىنهم ، واءفقوا على ان ىعقءوا ءلفا فىما بىنهم اءلقوا علبه اسم ءلف الفضول : وقء عقءوه فى بىء عبء الله بن ءءعان وكان الرسل صلى الله علبه فى الءامسة والعشرىن من عمره وموضوع الءلف انه لا ىظلم اءء بمكه الا أنصفوه ، واخذوا له ءقه من المظالم ، وقء روى ان انبى صلى الله علبه وسلم انه امءء ءلف الفضول فقال صلى الله علبه وسلم

(١) الاحكام السلطانية — الماورى — ص ٢٤٢ ، الاحكام السلطانية لابى بلى —

ص ٢٨٦ — معالم القرءة فى احكام الءسبة — ص ٥٥ .

« شهدت حلف الفضول في دار عبد الله بن جدعان ، ما أحب أن لى به حمر النعم إما لو دعيت إليه لأحيت » (١) .

وتختلف ولاية المظالم عن ولاية القضاء التي أسلفنا التفرقة بينها وبين ولاية الحسبة (٢) في أن ولى المظالم له أن يقابل من ظهر ظلمه بالتأديب والزجر حتى يقطع عن الظلم وله أن يرد الخصوم ليفصل في النزاع بينهم صلحا ، وليس ذلك للقاضي ، ولوالى المظالم أن يسمع شهادة المستورين وليس ذلك في عرف القضاة ويجوز له أن يبتدئ باستدعاء الشهود وعادة القضاء تكليف المدعى احضار الشهود (٣) .

وإذا أردنا أن نقارن بين ولاية الحسبة وولاية المظالم وجدنا أنها توافقها في بعض الأمور ، وتخالفها في البعض الآخر .

فأما أوجه موافقه فأمران ، أولهما : أن كل من ولاية الحسبة ، وولاية المظالم يقوم على القوة والرهبة والسلطنة المختصة بشدة الصرامة ، والثاني أنه يجوز لوالى الحسبة ووالى المظالم التعرض لأسباب المصالح ، والتطلع الى انكار العدوان الظاهر (٤) .

وتخالف ولاية الحسبة ولاية المظالم من وجهين الأول أن النظر في المظالم موضوع لما عجز عنه القضاء ، والنظر في الحسبة موضوع لما رفه عنه القضاء .

ولذلك كانت رتبة المظالم أعلى ورتبة الحسبة أخص ، ومن ثم جازأ لوالى المظالم أن يوقع الى القضاء وولاية الحسبة . ولم يجز للقاضي أن يوقع الى والى المظالم ، وجاز له أن يوقع الى المحتسب ، ولا يجوز للأخير أن يوقع للقضاة أو ولاية المظالم . والوجه الثاني أنه يجوز لوالى المظالم أن يحكم . وليس ذلك لوالى الحسبة (٥) .

(١) الحسبة في الاسلام - الشيخ ابراهيم دسوقي الشهاوى - ص ٧٥ .

(٢) راجع ما سبق - ص ٤٩٢ .

(٣) الحسبة في الاسلام - الشيخ ابراهيم دسوقي الشهاوى - ص ٧٧ .

(٤) الاحكام السلطانية - الماوردى - ص ٢٤٢ ، الاحكام السلطانية لابي يعلى -

٢٨٦ ، ٢٨٧ ، معالم القرية في احكام الحسبة - ص ٥٥ .

(٥) الاحكام السلطانية - الماوردى - ص ٢٤٢ ، الاحكام السلطانية لابي يعلى

ص ٢٨٧ - رسالة في الجرائم في احكام السياسة الشرعية - المخطوط سالف الذكر -

الوجه الثاني من الورقة ٢٣ ، المقدمة السلطانية في السياسة الشرعية - طوغان شيخ

الحمدى - مخطوط بدار الكتب المصرية - رقم ١٧٣٦ فقه حنفى - ورقة رقم ١٦ .

تاريخ الحسبة فى مصر وأثرها أبان تطبيقها فى منع المنكرات :

نشأت الحسبة منذ عهد الرسول صلى الله عليه وسلم استجابة لقوله تعالى « ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأبرون بالمعروف ، وينهون عن المنكر ، وأولئك هم المفلحون » (١) .

وكان الرسول صلى الله عليه وسلم يقوم بأعمال الحسبة ، كما كان يدفع الحسبة الى وال يقوم بها فى الأسواق فيأمر بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فيها يتعلق بمنكرات الأسواق فى البيع والشراء .

فقد روى الترمذى عن أبى هريرة — رضى الله عنه — أن رسول الله صلى الله عليه وسلم — مر على صبرة طعام . فادخل يده فيها . فنالت أصابعه بللا ، فقال عليه الصلاة والسلام « يا صاحب الطعام ، ما هذا فقال أصابته السوء ، يا رسول الله ، قال صلى الله عليه وسلم « افلا يجعلته فوق الطعام ؟ حتى يراه الناس » ثم قال صلى الله عليه وسلم « من غش ليس منا » .

وروى البخارى ، عن نافع عن ابن عمر — رضى الله عنهم — أنهم كانوا يشترون الطعام من الركبان ، على عهد النبى صلى الله عليه وسلم -- فبعث عليهم من يمنعهم أن يبيعوه حتى يؤدوه الى رحالهم ، وقال أبو عمر ابن عبد البر واستعمل رسول الله — صلى الله عليه وسلم — سعيد بن العاص بن أمية على سوق مكة (٢) .

وقام الخلفاء من بعده صلى الله عليه وسلم بوظيفة الحسبة بأنفسهم ، وكانوا يتولونها بأنفسهم أو يعينون لها من يرونه أهلا للقيام بواجباتها وأعبائها فى ذلك الزمان « (٣) .

ولما اتسعت الفتوحات الاسلامية كانت الحسبة من أهم الشؤون التى عنى بها الولاة والحكام فنظموها ووضعوا قواعدها وحددوا اختصاصاتها وسلطاتها (٤) .

(١) سورة آل عمران — الآية ١٠٤ .

(٢) سبل السلام — الجزء الثالث — ص ٢١ ، الحسبة فى الاسلام — الشيخ ابراهيم

دسوقي الشهاوى — ص ١٠٤ .

(٣) الحسبة فى الاسلام — الشيخ ابراهيم دسوقي الشهاوى — ص ١٠٥ .

(٤) الحسبة فى الاسلام — الشيخ ابراهيم دسوقي الشهاوى — ص ١٠٥ .

وكانت الحسبة فى كثير من الدول الاسلامية ، مثل العبيديين فى مصر والمغرب ، والأمويين بالأندلس ، داخلية فى عموم ولاية القاضى ، يولى فيها باختياره ثم لما انفردت وظيفة السلطان عن الخلافة ، وصار نظره عاما فى أمور السياسة ، اندرجت فى وظائف الملك وأفردت بالولاية (١) .

وقد تفوق نظام الحسبة فى مصر من حيث التنظيم والترتيب على جميع نظمها فى البلاد الاسلامية ، وعن الحسبة فى مصر يقول المقرئى « قال ابن الطوير : وأما الحسبة فان من تسند اليه لا يكون الا من وجوه المسلمين ، وأعيان المعدلين ، لأنها خدمة دينية ، وله استخدام النواب عنه بالقاهرة ، ومصر ، وجميع أعمال الدولة كنواب الحكم ، وله الجلوس بجامعى القاهرة ومصر ، يوما بعد يوم ، ويطوف نوابه على أرباب الحرف ، والمعاش ، ويأمر نوابه بالختم على قدور الهراسين ، ونظر لحهم ، ومعرفة من جزاره ، وكذلك الطباقون ، ويتتبعون الطرقات ويمنعون من المضايقة فيها ، ويلزمون رؤساء المراكب ان لا يحملوا كثيرا من وسق السلامة وكذلك منع الحمالين على البهائم ، ويأمر السقاين بتغطية الروايا بالأكسية ، ولهم عيار ، وهو أربعة وعشرون دلو ، كل دلو أربعون رطلا ، وأن يلبسوا السراويلات القصيرة ، الضابطة لعوراتهم ، وهى زرق ، وينظرون معلمى المكاتب بأن لا يضربوا الصبيان ضربا مبرحا ، ولا فى مقتل ، وكذلك معلمى العوم ، بتحذيرهم من التفجير بأولاد الناس ، ويقضون على من يكون سىء المعاملة ، فينهون بالردع والأدب ، وينظرون المكايل والموازين ، والمحتسب النظر فى دار المعيار ، ويخلع عليه ، ويقرا سجله بمصر ، والقاهرة على المنابر ، ولا يحال بينه وبين المصلحة اذا احتاج الى ذلك .

وجارية ثلاثون دينارا فى كل شهر ، وكان للمعيار مكان يعرف بدار المعيار تعبر فيه الموازين بأسرها وجميع الصنع .

وكان ينفق على هذه الدار من الديوان السلطانى فيما يحتاج اليه من الأصناف كالنحاس ، والحديد والخشب . والزجاج ، وغير ذلك من الآلات وأجر الصناع ، والمشارفين وغيرهم .
وبحضر المحتسب ، أو نائبه الى هذه الدار ليعير المعول فيها بحضوره فان صح ذلك أمضاه ، والا أمر باعادته ، حتى يصح .

وكان بهذه الدار — أمثله يصحح بها العيار ، فلا تباع الموازين ، والصنح والأكيال الا بهذه الدار .

ويحضر جميع الباعة هذه الدار باستدعاء المحتسب لهم ، ومعهم موازينهم ، وصنجمهم . ومكاييلهم ، فتعير فى كل قليل فان وجد فيها الناقص استهلك ، واخذ من صاحبه لهذه الدار والزم بشراء تطيره مما هو محرز لهذه الدار ، والقيام بثمنه ، ثم سوح الناس ، وصار يلزم من ظهر فى ميزانه ، او صنجه خلل باصلاح ما فيها من فساد ، والقيام بأجرته فقط .

فلما استولى صلاح الدين على السلطنة ، اقر هذه الدار ، وجعلها وقفا على سور القاهرة مع ما كان جاريا فى اوقاف السور من الرباع ، والنواحى الجارية فى ديوان الأسوار » (١) .

وقد أدت الحسبة ابان تطبيقها فى مصر دورا هاما فى منع المنكرات وتطورت أساليبها لتواجه ما يحدثه الناس من المنكرات والمعاصى وصدرت المراسيم الكثيرة التى كان لها اثرها فى منع المنكرات ، وكانت تطبق على المخالفين العقوبات المنصوص عليها وتوضح تلك المراسيم ما كان عليه نظام الحسبة فى الحكومات الاسلامية فى مصر (٢) :

١ — فى سنة (٢٥٣ هـ — ٨٦٧ م) ولى شرطة مصر (أزجوين اولع) وكان شديدا ، فمنع النساء من ارتياد الحمامات ، والذهاب الى المقابر ، وسجن المؤنثين . ومنع النوح فى الجنائز ، وشق الأثواب ، وعاقب من خالف ذلك بشدة .

٢ — وفى سنة (٣٦٥ هـ — ٩٧٥ م) أمر العزيز بالله — باراقة الأنبذه ، وكسر أوعيتها ، وهدم مواضعها ، فكسرت جرار الخمر .

٣ — وفى سنة (٣٩٥ هـ — ١٠٠٤ م) ضرب بالجرس فى الشوارع ، والأسواق ونودى الا يدخل أحد الحمام الا بمئزر ولا تسير امرأة

(١) الخطط والآثار — المقرئى — مطبعة النيل بمصر ١٢٢٤ هـ — الجزء الثانى —

ص ٣٤٢ .

(٢) ذكر هذه المراسيم فضيلة الشيخ ابراهيم دسوقي الشهاوى فى كتابه الحسبة

فى الاسلام — ص ١١٤ وما بعدها ، وقد حدثه بها الاستاذ حسن عبد الوهاب من علماء

الآثار بمصر وهو كما يقول فضيلته — ثبت ، ثقة ، بمساز بدقة البحث ، وخصوصا فى آثار الدينية ، زيادة على ورعه ، وحسن خلقه .

(م ٣٢ — الدفاع الشرعى)

سافرة ، ولا تتبرج ثم قبضوا على جماعة وجدوا فى الحمام بغير مؤزر ، فضربوا . وشهر بهم لمخالفتهم الأوامر .

٤ — وفى سنة (٤٠١ هـ — ١٠١٠ م) منع الحاكم بأمر الله الله انلهو والغناء كما منع بيع المغنيات ، ومن الاجتماعات بالصحراء ، كما أمر بمنع بيع الزبيب ، وحمله ، والقى فى النيل منه شئ كثير ، ومنع النساء من زيارة القبور كما منعهن من الاجتماع بشاطئ النيل .

وقد جرت عادة الفاطميين ، منذ النصف الثانى من القرن الخامس الهجرى ، أنه ابتداء من آخر جمادى الآخرة الى نهاية شهر رمضان من كل سنة ، يأمرهم باغلاق جميع قاعات الخمارين بالقاهرة ، ومصر ، وسائر اعمال الدولة ، وأن ينادى بأن من تعرض لبيع شئ من المسكرات ، او لشراؤها سرا ، أو جهرا ، فقد عرض نفسه لهلاكها .

٥ — فى سنة (٥٦٧ هـ — ١١٩٧ م) نودى فى القاهرة بالجريس بأن لا يتأخر احد عن أداء فريضة الجمعة . وبقيّة الفرائض ، ومن خالف عوقب بالحبس والتعزير .

٦ — فى سنة (٩٥٤ هـ — ١١٩٧ م) صدرت الأوامر بمنع ركوب المتزهمين فى المراكب فى الخليج ، وبعدم اختلاط الرجال بالنساء ، وعوقب من خالف هذه الأوامر من رؤساء المراكب ، وذلك نظرا لما كان يحدث فى الخليج من مجون وخلاعة .

٧ — وفى سنة (٦٣٩ هـ — ١٢٤١ م) قدم — سلطان العلماء — عبد العزيز بن عبد السلام الى مصر ، ثم تقدم الى — الملك الصالح — نجم الدين — هو فى جلال ملكه يوم الاحتفال بالعيد بقلعة الجبل — وقال له ما حجتك عند الله اذا قال لك ألم أبوء ، لك ملك مصر ، ثم تبيع الخمر ؟ فقال له : جرى ذلك ؟ فقال : نعم الخان الفلانية تباع فيها الخمر ، وغيرها من المنكرات ، فأمر السلطان باغلاق الخان ، ومصادرة ما فيه .

٨ — وفى سنة (٦٦٥ هـ — ١٢٦٦ م) تقدم أحد الصالحين الى الظاهر بيبرس البندقدراى وقال له أن القمح الذى جعله الله تعالى قوتا للعالم ، يداس بالأرجل ، ويعمل منه المذر (١) فاصدر أمره بأبطال المزر ،

واسقاط ضريبته وكتب المراسيم بذلك ، وقرئت على المنابر فى مصر والشام .

٩ — وفى سنة (٦٦٢ هـ — ١٢٦٣ م) نودى بالقاهرة ومصر بمنع النساء من لبس العمائم ، ومن التزى بزي الرجال ، ومن خالفت ذلك بسد ثلاثة أيام ، سلبت ما عليها من ملابس .

١٠ — وفى سنة (٦٦٥ — ٦٦٦ هـ — ١٢٦٦ — ١٢٦٧ م) أمر الملك الظاهر بيبرس البندقدراى — باراقة الخمر ، ومنع البغاء فى مصر والقاهرة ، فأغلقت الخانات التى كانت مخصصة لذلك ، وأمر بنفى القائلين بها — وحبست النساء حتى تزوجن ، وكتب الى جميع البلاد بمثل ذلك .

وفى ذلك الوقت أحضر الى السلطان شخص يسمى ابن الكازرونى وهو سكران ، فأمر بصلبه بعد حد عظيم ، وعلقت الجرة ، والقدح فى عنقه ، فلما عاين المستهترون من محبى الخلاعة ، والمجون — ما أصاب ابن الكازرونى امتثلوا وانشد الشاعر :

لقد كان حد السكر من قبل صلبه .

خفيف الأذى ، اذ كان فى شرعنا جلدا .

فلما بدا المصلوب ، قلت لصاحبى .

الا تب ، فان الحد قد جاوز الحدا .

١١ — وفى ١٧ ذى الحجة سنة (٦٦٩ هـ — ١٢٧١ م) أريقت الخمر وصدر منشور بذلك ، قرئ على المنابر .

١٢ — وافتتح عام (٦٧٠ هـ — ١٢٧١ م) باراقة الخمر . وانتشده فى إزالة المنكرات ، وكان يوما مشهودا فى القاهرة .

١٣ — وفى سنة (٦٧٤ هـ — ١٢٧٥ م) أبلغ الظاهر بيبرس أن الطواش شجاع الدين عنبر المعروف بصدر الباز يشرب الخمر ، فلما تحقق من صحة الخبر ، أمر بشنقه تحت قلعة الجبل .

ومما يدل على أن الحسبة كان لها أثر عظيم فى دولة الظاهر بيبرس . وأنها اشاعت الأمن والطمأنينة ، وحدث من انتشار المنكرات

والتظاهر بها ما جاء فى رسالة الأديب ابن دانيال ، لما قدم القاهرة ، فى دولة
الظاهر بيبرس ووجد سوق الفجور كاسدة .

قدمت من الموصل الى الديار المصرية . فى الدولة الظاهرية ،
سقى الله من سحب الانعام عهدا ، وأعذب مشارب وردها ، فوجدت
مواطن الأئس دارسة ، وأرباب النهو والخلاعة ، غير آئسة ، ومن لذة
العيش آيسة . وهزم أمر السلطان جيش الشيطان . وتولى (الأخوان)
والى القاهرة ، اهراق الخمر ، واحراق الحشيش ، وتبديد المزر ،
وأستيتاب المخثنين ، واللواطى وحجر البفاة والخواطى ، وشاعت بذلك
الأخبار ، ووقع الانكار ، واختفى المسطول فى الدار ، وقد آذى الخلاعة
غاية الأذية ، وصلب ابن الكازرونى وفى رقبتة نباله .

١٤ — وفى سنة (٧٢٤ هـ — ١٣٢٤ م) عين الأمير سيف الدين
قدا دار — واليا للقاهرة ، وكان حازما شديدا البطش ، فكافح جشع
التجار ، ثم أخذ فى مكافحة الخمر ، ومنع تقطيره ، ثم تحرى عن المشتغلين
بمعصيره ، فأحضر رئيس الحمالين ، والزمه باحضار من حملوا عنبا منهم
فلما حضروا عنده ، استملاهم أسماء من يشتري العنب ، ومواضع
مساكنهم . ثم أحضر خفراء الحارات ، والأخطاط ، وتعرف منهم على
المشتغلين بمعصيرها ، وقبض عليهم ، فحول أهل حارتى زويلة ، والروم .
وغير ذلك من الأماكن ما عندهم من الخمر ، وصبوها فى الأتنية ،
والأزقة .

ثم قام بحملة تفتيشية على خط باب اللوق ، وصادر ما فيه من الحشيش ،
وأحرقه عند باب زويلة ، واستمر على ذلك مدة شهر ، ما من يوم الا وتهرق
فيه خمر ، أو يحرق حشيش .

١٥ — وفى سنة (٧٥١ هـ — ١٣٥١ م) أسرف النساء فى عمل
القمصان الجرامة ذات الأكمام الواسعة ، وبلغت نفقات القميص ألف
درهم ، وبلغ ثمن الخف والسمروزة ما بين خمسمائة درهم الى مائة
درهم .

فعهد السلطان حسن الى الأمير منجك ، بمكافحة اندفاعهن وراء
هذه الأزياء ، فأمر بقطع أكمام النساء ، ونودى فى القاهرة بتحريم هذه
الملابس ، والقبض على من تخالف ذلك .

وامعانا فى اربابهن ، وضع على سور القاهرة تماثيل لنساء عليهن
تلك القمصان ، وقد قتلهن عقوبة لهن على لبسها .

على ان هذا المنع لم يمكث طويلا ، فانتهزن الفرصة فى سنة (٧٩٣ هـ — ١٣٩٠ م) وعدن الى لبس القمصان ذات الأكمام الواسعة ، نصدرت الأوامر بمنعها وبتحديد سعتها ونودى بذلك .

١٦ — وفى يوم الاثنين ٢ ذى القعدة سنة (٧٩٣ هـ — ١٣٩٠ م) أرسل الأمير الكبير (كمشيفا) طائفة من أعوانه للمرور فى أسواق القاهرة ، وقياسرها ، فقطعوا أكمام النساء فامتنعن من لبسها .

١٧ — وحوالى سنة (٨١٨ هـ — ١٤١٥ م) فى دولة الملك المؤيد شيخ المحمودى كان محتسب القاهرة ، الأمير منكلى بغا الظاهرى ، فشدد على النساء ومنعهن من التبرج .

١٨ — وفى سنة (٨٧٦ هـ — ١٤٧١ م) أمر السلطان قايتباى ، بمنع النساء من لبس العصابات المقنزعة (ماثلة على الجبين) وان يكون طول العصابة ثلث ذراع ، ومختومة من الجانبين بختم السلطان ، وأعلن بذلك بائع العصابات ، ونودى به فى القاهرة ، وعهد الى المحتسب بمراقبة تنفيذه ، فأرسل أعوانه ورسله للطواف فى الأسواق ، ما وجدوا امرأة خالفت الأمر ضربوها . وشنعوا عليها والعصابة معلقة فى عنقها ، فامتلن ، ولبسن العصابات التى أمر بها السلطان .

وأنشد الشاعر زين الدين بن النحاس :

أمر الامام مليكتنا بعصائب فى لبسها عسر على النسوان
فقلقن ثم أطعنه ولبسنها ودخلن تحت عصائب السلطان

١٩ — وفى سنة (٩١٠ هـ — ١٥٠٤ م) أمر السلطان الفورى باراقة الخمر ، ومنع بيعها ، ومنع البغاء ، وان لا يعمل عزاء بنادبات ، وعهد الى المحتسب تنفيذ ذلك ، فقبض على نائحة عملت عزاء بطارات ، وشهر بها على حمار ، والطار معلق فى عنقها ، ووجها ملطخ بالسواد .

٢٠ — وفى سنة (٩٢٥ هـ — ١٥١٩ م) توقف النيل عن الزيادة فصدرت الأوامر بإبطال النبيذ ، والحشيش ، ومنع البغاء ، ونفذ ذلك والى التهاجرة وقبض على امرأة اسمها أنس كانت تدير دارا البغاء فى الأزيكية ، وعزقها فى النيل عقابا لها .

وكان يشرف على تنفيذ هذه الأوامر ، المحتسب وأعوانه ، واستمر ،
المحتسب يؤدى وظيفته حتى سنة ١٨٠٥ م (١) .

وهكذا تبين لنا ما كان لولاية الحسبة فى مصر من أهمية ، ومدى
ما قام به المحتسب الذى كان يتلقى المراسيم والأوامر من رئيس الدولة
من المحافظة على الآداب العامة ، ومنع المسكرات والقضاء على المنكرات ،
وهو ما يجدر معه أن نتساءل عن كيفية عودة نظام الحسبة الى مصر
تحقيقا للمجتمع الإسلامى الفاضل الذى ينشده كل غيور على الأخلاق
الكريمة وكل حريص على بناء الفضيلة وهدم الرزيلة التى استشرت فى
وطنه .

نحو بعث جديد لنظام الحسبة فى مصر « كلية الحسبة — جامعة الأزهر »

لم يعد لنظام الحسبة كتنظام قائم بذاته وجود فى مصر منذ سنة
١٨٠٦ م ، وليس معنى ذلك أنه ليس هناك من الجهات ما يقوم بصورة من
صور الاحتساب، وإنما تفرقت اختصاصات المحتسب بين عدة وزارات ومصالح
فمثلا مراقبة أصحاب السيارات ووسائل النقل الأخرى وكذلك المشاة فى
سيرهم تختص به إدارات المرور التابعة لوزارة الداخلية ومراقبة الأسعار،
والمكاييل ، والموازين ، والغش تقوم به وزارة التموين .

ومع ذلك فإن الحسبة كانت أكثر إيجابية فى تحقيق الهدف و: منع
المنكرات وتأديب الخارجين وزجرهم ، فقد كان المحتسب وله من العلم
والمعرفة بأسرار الشريعة الإسلامية يقوم بالنهاى عن المنكرات الظاهرة
وفى يده الدرة والسوط ينفذ العقوبة الفورية وفى ذلك ردع ليس
للخارجين فقط وإنما ردع عام للناس للاقتلاع عن المعاصى والمنكرات .

وهناك من صور الاحتساب ما لا نجد له تطبيقا معاصرا فى وقتنا
الحاضر ، ومثال ذلك سير الناس فى الشوارع وقت أذان الجمعة وعدم
أداء الصلاة ، وكذلك الإفطار دون عذر — جهارا فى شهر رمضان
المعظم ، وعدم أداء القادرين لفريضة الزكاة ، الأمر الذى يجدر معه أن نبعث
أسلوب بعث نظام الحسبة ، وتكوين المحتسبين من الناحيتين العلمية

(١) الحسبة فى الإسلام — الشيخ إبراهيم دسوقي الشهاوى — ص ١٢٠

والتطبيقية ، وهو ما يجعلنا نقدم على استحياء محاولة في هذا السبيل .

يقوم طلاب المعاهد الثانوية الأزهرية بدراسة أبواب الفقه الإسلامى
جمعية من العبادات ، والمعاملات ، والأحوال الشخصية ، ففى السنة
الأولى يدرسون أحكام الطهارة ، والصلاة ، والزكاة ، والصيام ، وتتناول
الدراسة فى السنة الثانية أحكام الحج والعمرة ، والأضحية ، الزكاة (١) واليمين ،
والجهاد ، والنكاح ، والولاية ، والطلاق ، والظهار ، والنفقة ،
والحضانة ، ويشمل مقرر الفقه فى السنة الثالثة أحكام البيوع ، والربا
المبادلة ، المرافعة (٢) ، والخيارات . السلم ، الرهن ، الانفلاس ،
والحجر ، والصلح ، والضمان ، والشركات . والمزارعة ، والوكالة ،
والوديعة ، والإعارة ، والفصب ، والاستحقاق ، والشفعة ، والقسمة ،
والمساقاة ، والإجارة ، والجعالة ، والوقف ، والهبة ، والصدقة ،
والعمرى (٣) ، واللقطة ، واللقيط ، ويدرس الطلاب فى السنة النهائية
للمرحلة الثانوية بالمعاهد الأزهرية أحكام القضاء ، والشهادة ، واليمين ،
والحيازة . والجنابات فى النفس وفيما دون النفس ، والدية ، وجرائم
الحدود ، والوصية (٤) .

ومن هذا العرض للمقررات الدراسية على طلاب المعاهد الثانوية
الأزهرية يتبين بجلاء أن الناجحين فى هذه المعاهد هم العناصر الصالحة
التي يمكن الاعتماد عليها فى بعث جديد لنظام الحسبة الإسلامى .

ولذلك نرى أن الطريق الصحيح لهذا البعث الجديد لنظام الحسبة
الإسلامى هو انشاء كلية الحسبة تتبع جامعة الأزهر ، يقبل بها الطلاب

(١) الذكاة لئلا تنفسم ، وشرعا هى السبب للوصول لئلا نأكل الحيوان البرى
اختيارا ، وأنواعها أربعة ، ذبج ، نحر ، عتر ، وما يموت به ما ليس له نفس سائلة .

(٢) المرافعة هى بيع النقد بمثلته وزنا .

(٣) العمرى هى تملك منفعة شئ مملوك مدة حياة المولى له بغير عوض ، كأعترت
دارى ، ويصح أن تكون مدة عمر الموهوب له وعمر عقبه .

(٤) رجعتنا فى بيان المقررات الدراسية لكتاب الكواكب الدرية فى فقه المالكية -
الاستاذ محمد جمعة عبد الله - الجزء الاول - الطبعة الرابعة - ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م
الجزء الثانى - الطبعة الرابعة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م الجزء الثالث - الطبعة الثانية -
١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م ، الجزء الرابع - الطبعة الثالثة - ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

الحاصلون على شهادة اتمام الدراسة الثانوية بالمعاهد الأزهرية ، على أن يكون القبول ليس فقط وفقا لمجموع درجاتهم فى الشهادة المذكورة ، وانما بعد محوص طبية ، واختبارات شخصية ونفسية ، يثبت منها سلامتهم وقدرتهم على القيام باعباء المحتسب ، وذلك على النحو المعمول به فى كلية الشرطة .

ويدرس الطلاب فى الكلية التى نقترح انشاءها فى سنواتها الأربع نوعين من الدراسة :

النوع الأول :

العلوم الاسلامية : وتتناول التاريخ الاسلامى العام ، والسياسة الشرعية ، والنظريات السياسية الاسلامية والتعمق فى الفقه الاسلامى ، والنظريات العامة للتشريع الجنائى الاسلامى واحكام المعاملات ، والنظم الاسلامية .

النوع الثانى :

العلوم الحديثة والتطبيقية : وتتناول دراسة علوم الاجرام ، والعقاب ، وأصول السياسة الجنائية الحديثة ، وأساليب البحث الفنى للجريمة ، وغير ذلك من العلوم الشرطية ، ويتناول الجانب التطبيقى الزيارات الميدانية لأقسام الشرطة ، ودور الاصلاح الاجتماعى ، والتدريب على مجالات عمل المحتسب فى الطرق والأسواق وغيرها .

ويعين الخريجون بوظيفة محتسب ثالث ، ثم يتدرجون فى وظائفهم حتى وظيفة المحتسب العام .

ونرى ان يتبع المحتسب العام وزارة العدل فتنشأ بهذه الوزارة ادارة عامة لاحسبة يرأسها المحتسب العام يتبعه ادارات فى المحافظات ، ومأموريات فى المراكز وفروع فى القرى .

ونقترح أن يعامل المحتسب العام والمحتسبون معاملة النائب العام وأعضاء النيابة العامة على وجه العموم من حيث الرواتب والبدلات والمعاشات .

الفصل الرابع

التطبيقات المعاصرة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

أسلفنا أن وسائل دفع المنكر التي ذكرها الفقهاء هي التعريف والنهي بالوعظ والنصح والتعنيف ، والتفير باليد ، والتهديد والتخويف والضرب (١) .

وقلنا ان هذه الوسائل يمكن أن تتطور مع العصر (٢) ، ذلك أن مبادئ الفقه الاسلامي لا تمنع تطوير النظم في الدولة بما يتلاءم مع حضارة العصر ، ويحفظ كيان الأمة ويسائر مصالح الناس (٣) .

واذا نحن القينا نظرة على النظم والتشريعات المتأثره أمكننا ان نقول ان البعض من هذه النظم والتشريعات — في الواقع — يعتبر تطبيقا متطورا لاسلوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي سبقت اليه الشريعة الاسلامية .

وهذه التطبيقات المعاصرة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قد تتخذ شكل الهيئة التنظيمية التي يكون كل اختصاصها أوجله شكلا من أشكال الاحتساب ، وصورا من صوره ، وقد يبدو التطبيق المعاصر في نصوص تشريعية في قوانين الاجراءات الجنائية .

ولذلك نقسم الدراسة في هذا الفصل الى مبحثين على التوالي :

المبحث الأول : التطبيقات التنظيمية المعاصرة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

المبحث الثاني : التطبيقات التشريعية المعاصرة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

(١) راجع ما سبق ص ٥١

(٢) راجع ما سبق ص ٤٧

(٣) القضاء في الاسلام — استاذنا الدكتور محمد سلام مدكور — دار النهضة العربية

المبحث الأول

التطبيقات التنظيمية المعاصرة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

ليس فى العالم الاسلامى جميعه — على قدر علمنا — جماعة أو هيئة تنظيمية ، تحمل اسم جماعة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، وتقوم بعبء الاحتساب بجميع صوره وأشكاله فى غير المملكة العربية السعودية .

ويقتررب نظام الاتهام فى القانون الانجليزى من نظام الحسبة فى الاسلام فيما يتعلق بقيام الأفراد بالاتهام أمام المحاكم دون أن يتأثر حقهم فى ذلك بإنشاء جهات معينة أنيط بها مباشرة الاتهام .

وتقوم النيابة العامة فى مصر ، وكذلك القضاء المستعجل بصور من صور الاحتساب الذى يعطى المحتسب الحق فى تعزيز الفاسق مرتكب المعصية ، وهو يشبه نظام الأمر الجنائى الذى تصدره النيابة العامة فى حالات معينة ، والقضاء المستعجل فى الواقع يدخل فى اختصاص المحتسب حيث كان له الفصل فى الدعاوى التى لا تحتاج الى اقامة البيئة وفحص الأدلة وكذلك القاضى المستعجل ينظر فى ظاهر الأمر دون التعمق فى النزاع على النحو الذى يقوم به قاضى الموضوع .

وتعتبر الرقابة على دستورية القوانين صورة معاصرة لدفع منكرات الحكام ، وذلك بالامتناع عن تطبيق القوانين المخالفة للدستور ، فاذا كان الدستور يعتبر الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسى للتشريع ، غدا كل نص تشريعى يخالف الشريعة الفراء غير دستورى ، يجب الالتفات عنه وعدم تطبيقه .

ونتناول هذه التطبيقات التنظيمية المعاصرة للأمر بالمعروف والنهى عن المنكر فى أربعة مطالب على التوالى :

المطلب الأول : جماعة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر فى المملكة العربية السعودية .

المطلب الثانى : نظام الاتهام فى القانون الانجليزى .

المطلب الثالث : النيابة العامة والقضاء المستعجل فى مصر .

المطلب الرابع : المحكمة الدستورية العليا فى مصر .

المطلب الأول

جماعة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فى المملكة العربية السعودية (١)

تنتشر جماعة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فى جميع انحاء المملكة العربية السعودية ، فلا تخلو منها قرية من القرى أو مضرب من مضارب العرب الرحل على صورة من الصور .

وتتخذ الجماعة شعارا لها المصحف والسيف للدلالة على ان من عدل عن المصحف قوم بالسيف .

تنظيم الجماعة :

تتبع جماعة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر المفتى العام للمملكة العربية السعودية ، وينوب عن المفتى العام فى المدن رئيس المحكمة الشرعية .

ويرأس كل فرع من فروع الجماعة أحد العلماء ويعاونه عدد من العلماء يسمون « الشيوخ » .

ويوجد فى المدن عدد من الأمرين بالمعروف الناهين عن المنكر يقال لهم — المطاوعة » .

ويقوم هؤلاء المطاوعة بحث الناس على اداء الصلاة ، وحراسة الحوانيت المفتوحة وقت صلاة الجماعة ، ومراقبة المنكرات الظاهرة ، أو المعروف المهمل ، وابلاغ الشيوخ بما يرونه أولا بأول .

وقد يقوم الشيوخ بأنفسهم بالمرور فى الأسواق لمراقبة حالة السوق فى المدن والنهى عما قد يكون هناك من منكرات فى البيع والشراء كالغش والتدليس .

أما فى القرى فيقوم الشيوخ بأنفسهم بأعمال الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر .

(١) اعتمدنا فى هذا المطلب على الدراسة التى قدم بها الاستاذ عبد القادر احممعة تحقيقه لكتاب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر لآبى بكر أحمد بن محمد بن هارون الخلال - الطبعة الاولى - ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م - دار الاعتصام - ص ٦٧ - ٦٩

أسلوب عمل الجماعة :

تلاحظ الغالبية العظمى من جماعة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر اللين في الأمر والنهي ، والمداواة مع الناس ، ويعنى أعضاء الجماعة عناية بالغة باقامة الجماعات ، ويتشددون في وجوب اقامتها ، ولا يوجد في القرى احدا الا وهو يحفظ الأدلة على وجوب لزوم الجماعة ، وبلغ من تركيز جماعة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على صلاة أن اهل الريف السعودي ولا سيما في نجد اشد الناس عناية بالصلاة في جماعة ، ولا سيما الفجر والعشاء ، وفي هذين الوقتين بالذات تنادى أسماء اهل الحى في كل مسجد ، وعلى المتخلف أن يثبت عذره في اليوم التالي .

وفي كل ليلة يجتمع أئمة المساجد في مركز جماعة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وتعرض أسماء المتخلفين عن الصلاة ، فاذا ثبت تواجد أحدهم في حى آخر غير الحى الذى يسكن فيه ، وصلى في مسجد هذا الحى ، رفع اسمه من قائمة المتخلفين عن الصلاة ، وينذر المتخاف بعد ذلك .

سلطات الجماعة :

تتمتع جماعة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بسلطات واسعة ، فلها مطلق الحرية في تعزيز من يمنع عن أداء الجماعات دون عذر ، أو يدخن ، أو يثبت لها ارتكابه منكر من المنكرات ، ولها الحق في حبس مرتكبى المنكر تعزيرا وتأديبا لهم .
وتقوم جماعة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بتطبيق القانون على الوطنى والأجنبى على السواء .

آثار قيام جماعة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر :

كان لقيام جماعة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بواجب الامر وانهى ، الكثير من الآثار التى ساعدت على قيام المجتمع الاسلامى الفاضل ، ومن هذه الآثار :

١ — اختفاء جميع المنكرات الظاهرة ، فلا نرى نساء سافرات ، أو شبابا يتعرض للنساء بالايذاء قولا أو فعلا ، ولا منكرات في المآتم من صراخ وعويل بل لا تحس بأن أحدا قد مات ، وهكذا سائر المنكرات الظاهرة لا أثر لها في المجتمع السعودي .

٢ — النشاط والبرواج فى مجال الثقافه الدينيه ، وخصوصا الاهتمام بالسنة النبويه الشريفه . فالعالم والجاهل سواء فى التطلع الى معرفه السنن ، وليس ذلك اثرا من آثار توافر الامكانيات الماديه لاقتناء الكتاب كما قد يرى البعض — لان البلاد التى هبط بها مستوى معرفه السنن تأنف من تعلمها سماعا من العلماء وبدون مقابل ، ذلك فى الوقت الذى يمكنون فيها على مشاهدات وقراءات مخريسه هادمة للقيم والمبادئ الاسلاميه .

٣ — كان من اثر اختفاء المنكرات الظاهره فى المجتمع السعودى المسلم ان اسبغ الله سبحانه وتعالى عليهم نعمه نعم الرخاء ارجاء الدوله ، فلا تجد ضيقا ولا شكوى من الفاقه ، فقد بسط الله لهم الرزق ، وأشناع بينهم الأمن ، فترى قطعان الغنم والبقر تسير وحدها بغير حارس ونقود ، فلا تمتد يد الى ما ليس لها . ومن الظواهر الواضحه فى المملكه العربيه السعوديه ان تقام صلاة الاستسقاء فلا يمضى اليوم حتى تسيل الوديان بالماء ، وهذا فضل من الله يؤتيه لهذا الشعب المسلم نتيجة احياء اصل الامر بالمعروف والنهى عن المنكر .

وهكذا يبدو لنا مدى الآثار الحميده التى سرتب على اختفاء المنكرات الظاهره وقيام هيئة مختصة بواجب الامر بالمعروف والنهى عن المنكر والحرص عليه ورعايته ، مما يجدر معه أن تفكر اقطار العالم الاسلامى فى احياء نظام الحسبه ، ليعود لمجتمعاتها الوجه الاسلامى المشرق ويتحقق لشعوبها الأمن والرخاء .

المطلب الثانى

نظام الاتهام فى القانون الانجليزى

يمكن رد الانظمة المختلفه للاجراءات الجنائيه الى نظامين اثنين اولهما يطلق عليه النظام الاتهامى ، والثانى نظام التنقيب والتحرى .

١ — النظام الاتهامى : Système accusatoire

وهو أقدم النظم التى عرفتها الانسانيه ، فقد ساد فى الشرائع الفرعونيّه واليونانيّه والجرمانيّه ، وفى اوربا بوجه عام نى ظل النظام الاتهامى .

وفى هذا النظام يترك عبء الاتهام لنفس المجرى عليه أو للمضروب من الجريمة أو لمن شاهدها ، أو لمن أباحت له الشرائع بعد ذلك من المواطنين أن يقوم بالاتهام ، ولا تتدخل السلطات العامة فى جمع الأدلة لاثبات التهمة (١) ، وبذلك لا تختلف الدعوى الجنائية كثيرا عن إجراءات الدعوى المدنية ، فهى دعوى تدور بين خصمين ، المدعى وهو من أضرت به الجريمة والمدعى عليه وهو الجانى ولا تزال آثار هذا النظام ظاهرة فى شرائع الولايات الأمريكية ، وفى القانون الانجليزى .

٢ — نظام التنقيب والتحري : Système Inquisitoire

يقوم هذا النظام على أساس ترك الاتهام لسلطة معينة تنوب عن المجتمع صاحب الدعوى الجنائية . فتقوم هذه السلطة وحدها بعملية تعقب الأدلة ، واثبات الجريمة ، حتى اذا تم ذلك رفعت هيئة الاتهام الأمر الى القضاء .

والتشريعات الاجرائية المعاصرة لا يمكن وصفها بأنها اتهامية صرف ، أو تنقيبية صرف ، بل كلها بين بين ، أو هى طبقا للتعبير الشائع أنظمة مختلطة ، يختلف الاختلاط فيها من حيث مدى تغليب أى النظامين ، وأسلوب هذا التغليب .

فقانون الإجراءات الجنائية المصرى الصادر بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ مختلط من ناحية أنه يغلب عليه طابع التنقيب والتحري فى مرحلة اعداد الدعوى قبل طرحها على القضاء .

ويغلب عليه الطابع الاتهامى فى مرحلة المحاكمة (٢) . ويقترب النظام الانجليزى فى الاتهام من نظام الحسبة فى الشريعة الاسلامية ، ولذلك نخصه بالدراسة فنستعرض خطوطه الرئيسية وأوجه الشبه بينه وبين النظام الاسلامى .

النظام الانجليزى فى الاتهام :

الأصل فى النظام الانجليزى أن الاتهام حق للفرد سواء أضر من الجريمة مباشرة أم لا ، والاتهام واجب على المجرى عليهم (٣) .

(١) مبادئ الإجراءات الجنائية - الدكتور رءوف عبيد - ص ١٦

(٢) مبادئ الإجراءات الجنائية - الدكتور رءوف عبيد - ص ١٩

Partick Devlin — The criminal Prosecution in England, (٣)

London oxford university, Press — 1960 — P. 16

وليس معنى ذلك انفراد الفرد فى النظام الانجليزى بسلطة الاتهام فقد أوجد القانون هيئات تشارك الأفراد حقهم أثبتت فيه .
فيوجد نائب عام Attorney General يمثل الهيئة الاجتماعية فى مباشرة الدعوى ، وينوب عنه أيضا وكيل الدعاوى العامة Solicitor General الذى من حقه مباشرة الدعوى كذلك الا فى القضايا ذات الخطورة الخاصة . أو تلك التى يتخلل عنها المبنى عليه اذا لم يكن بمقدوره توكيل محام يباشر عنه الاجراءات (١) .

ولم يعرف القانون الانجليزى — بخلاف التشريعات اللاتينية — نظام الادعاء المدنى أمام القضاء الجنائى فى غير نطاق محدود رسمه القانون الصادر عام ١٨٧٠ فقد أعطى المحاكم الجنائية الحق فى الحكم بتعويض لا يزيد على مائة جنيه فى جرائم الاعتداء على المال دون غيرها من الجرائم (٢) .

نظام الاتهام فى الشريعة الاسلامية :

اذا رجعنا الى الشريعة الاسلامية وجدنا انها تغلب نظام الاتهام الفردى وذلك بتحويل الفرد الحق فى اقامة الدعوى الجنائية سواء كان مجنيا عليه فى الجريمة أم لا .
وتفرق الشريعة الاسلامية بين نوعين من الدعاوى ، دعاوى عامة . ودعاوى خاصة أما العامة فهى التى تكون الجريمة فيها متعلقة بحق من حقوق الله تعالى أو يكون حق الله فيها غالبا ، ومثالها الدعوى فى جرائم الحراقة والردة ، والزنا وشرب الخمر حيث لا تصيب الجريمة فردا معينا بأذى وانما تصيب المجتمع بأسره . فهنا يكون للدولة ممثلة فى المحتسب أو والى المظالم حق اقامة الدعوى ومباشرتها .
والتطبيق المنطقى لواجب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر المفروض على كل مسلم يعنى تحويل كل فرد من جمهور المسلمين اقامة الدعوى ولو

(١) الاتهام الفردى أو حق الفرد فى الخصومة الجنائية — رسالة دكتوراه — الدكتور

عبد الوهاب العشماوى — دار النشر للجامعات المصرية — ١٩٥٢ — ص ٥٦ ، ٥٧ ،

مبادئ الاجراءات الجنائية — الدكتور رعوف عبيد — الرجوع السابق — ص ١٦

(٢) Tumer (j. w-cecil) Kenny's outlines of criminal law —
cambridge at the University press, 17th edition, 1958, p. 582.

لم يكن مجنيا عليه مباشرة لأن له حق تغيير المنكر فمن باب أولى يكون له أن يرفع الأمر للقضاء ويترك له الفصل في الدعوى (١) .

وأما الدعاوى الخاصة فهي التي تتعلق بحقوق العباد أو تكون حقوق العباد فيها هي الغالبة ، ومثالها الدعاوى في جرائم القذف ودعوى القصاص ، ففي مثل هذه الجرائم التي تصيب المجنى عليه الفرد بأذى مباشر يكون هو وحده صاحب الحق في اقامة الدعوى الجنائية ، فلا يستطيع غيره أو ممثلي الامام أو الحاكم اقامة الدعوى في مثل هذه الجرائم التي تتعلق بحق الفرد ، فخصومه المقنوف شرط في حد القذف ، ودعوى طلب القصاص المجنى عليه أو وليه هو الذي يحركها ولا تملك الدولة تحريكها ابتداء ولا متابعة السير فيها اذا تركها المجنى عليه (٢) .

أوجه التشبه بين النظام الانجليزي والنظام الاسلامي في الاتهام :

اذا كانت الشريعة الاسلامية تعطى — كما رأينا — للأفراد الحق في مباشرة الاتهام في الدعاوى الجنائية ، فان هذه النزعة هي التي يسير عليها نظام الاتهام في القانون الانجليزي .

واذا كان التطور في القانون الانجليزي قد أدى الى نشوء هيئات تشارك الافراد حقهم الثابت في الاتهام ، فهذا التطور هو ما حدث في النظام الاسلامي ، فقد نشأ نظام الحسبة وانيط بشخص أو أشخاص يعينون لذلك ولكن نشوء منصب المحتسب المعين لم يسلب افراد جمهور المسلمين حقهم في الاتهام .

ورغم هذا التشابه فاننا يجب أن نلاحظ أن الاتهام في القانون الانجليزي لا يعدو كونه حقا للأفراد بينما في الشريعة الاسلامية يعتبر واجبا على كل قادر عليه من افراد جمهور المسلمين غير أن هذا الخلاف لا يمنع من القول بالتشابه الواضح بين نظام الاتهام في الشريعة الاسلامية ونظام الاتهام في القانون الانجليزي ولا شك أن في تخويل الأفراد حق توجيه الاتهام الأثر الكبير في مكافحة الجريمة ومن ثم وجب وقد أصبحت الشريعة الاسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع طبقا للدستور المصري

(١) الاتهام الفردي — الدكتور عبد الوهاب العشماوى — المرجع السابق — ص ٢٤٤ وما بعدها .

(٢) الاتهام الفردي — الدكتور عبد الوهاب العشماوى — ص ٣٥٨ ، ٣٦٣ ، ٣٧٢ .

ان يخول الأفراد حق توجيه الدعوى الجنائية : لاحكام الرقابة وتضييق الخناق على المجرمين فلا يفلتون من الاتهام او ينجون من العقاب وهو ما حققه نظام الاتهام فى الشريعة الاسلامية ابان تطبيقها ، ونظام الاتهام المعاصر فى القانون الانجليزى .

المطلب الثالث

النيابة العامة والقضاء المستعجل فى مصر

تقوم النيابة العامة فى التشريعات الجنائية الحديثه بمباشرة الاتهام فى الدعاوى الجنائية لمصلحة الجماعة ، وهى بذلك تقترب من ولاية الحسبة فكلهاها يقوم بمكافحة المنكرات وحماية الآداب والنظام العام فى المجتمع عن طريق الاتهام وتمثيل الجماعة امام القضاء .

ويجمع النيابة العامة وولاية الحسبة ما لكل منهما من ولاية الفصل فى بعض الجرائم .

ولما كان للمحتسب الفصل فى بعض الدعاوى التى لا تحتاج الى بينه او دليل فى الإثبات ، فانه فى هذه الدعاوى يشبه قاضى الامور المستعجلة الذى يؤسس قضاءه على ما يتبين له من ظاهر الأوراق .

وعليه نتناول أوجه الشبه بين النيابة العامة كجهة اتهام واختصاصها بالفصل فى بعض الجرائم وولاية الحسبة فى النظام الإسلامى وكذلك القضاء المستعجل كتطبيق معاصر لأختصاص المحتسب المحدد بأنواع معينة من الدعاوى فى فرعين على النحو التالى :

الفرع الأول : النيابة العامة وولاية الحسبة

الفرع الثانى : القضاء المستعجل وولاية الحسبة .

الفرع الأول

النيابة العامة وولاية الحسبة

نصت المادة ٢٣ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ على أنه « يقوم بأداء وظيفة النيابة العامة لدى المحاكم — عدا محكمة النقض — النائب العام أو محام عام أو أحد رؤساء النيابة أو وكلائها أو مساعديها أو معاونيها » .

وفي حالة غياب النائب العام وخلو منصبه أو قيام مانع لديه يحل محله المحامى العام الأول وتكون له جميع اختصاصاته .

وتختص النيابة العامة دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها ولا ترفع من غيرها الا فى الأحوال المبينة فى القانون .

ولا يجوز ترك الدعوى الجنائية او وقفها او تعطيل سيرها الا فى الأحوال المبينة فى القانون (المادة الأولى من قانون الاجراءات الجنائية المصرى) .

فالأصل ان النيابة العامة هى المختصة باقامة الدعوى الجنائية اى بتحريكها وقد يشاركها فى ذلك — وعلى سبيل الاستثناء — جهات أخرى، ولكن تظل النيابة وفى جميع الأحوال هى المختصة وحدها بمباشرة الدعوى الجنائية بعد رفعها ، أى متابعة السير فيها حتى صدور الحكم النهائى (١) . لأن النيابة باعتبارها ممثلة للمجتمع هى الخصم الوحيد فى الدعوى الجنائية ، ولو اقيمت من غيرها فى الابتداء .

وتختص النيابة العامة باصدار الاوامر الجنائية وهى قرارات تصدر بالمعقوبة الجنائية من رئيس النيابة او وكيل النيابة من الفئة الممتازة بعد الاطلاع على الأوراق فى غير حضور الخصوم بلا تحقيق ولا مراجعة .

نطبقا للمادة ٣٢٥ مكررا من قانون الاجراءات الجنائية المصرى المضافة بالقانون ٢٨٠ لسنة ١٩٥٣ والمعدله بالقانون رقم ١١٣ لسنة

(١) مبادئ الاجراءات الجنائية فى القانون المصرى — الدكتور رؤوف عبيد — الطبعة

١٩٥٧ والمعدلة بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ (١) ولرئيس النيابة أو وكيل النيابة من الفئة الممتازة بالمحكمة التي من اختصاصها نظر الدعوى اصدار الامر الجنائي فى المخالفات وفى الجنح التى لا يوجب القانون الحكم فيها بالحبس أو الغرامة التى يزيد حدها الأدنى عن مائة جنيه ولم يطلب فيها التضمنات وما يجب رده والمصاريف .

ولا يجوز أن يؤمر فيه بغير الغرامة على ألا تزيد على مائة جنيهه والعقوبات التكميلية .

وللمحامى العام ولرئيس النيابة حسب الاحوال أن يلغى الأمر لخط فى تطبيق القانون فى ظرف عشرة أيام من تاريخ صدوره ويترتب على ذلك اعتبار الأمر كأن لم يكن ووجوب السير فى الدعوى بالطرق العادية .

هذه هى وظائف النيابة امام القضاء الجنائى . ولها أيضا بعض الوظائف امام القضاء المدنى . وهذه الوظائف قد تباشرها بوصفها خصما أصليا فى الدعوى وقد تباشرها بوصفها خصما منظما فيها . وهى فى الحالة الأخيرة انما تبدى رايها لمصلحة القانون والعدالة (٢) .

فقد خول القانون المصرى النيابة العامة الحق فى اقامة الدعوى بصفة أصلية سواء كانت مدنية أم تجارية أم من دعاوى الأحوال الشخصية وذلك فيها يلى :

١ — رفع المنازعة فى صحة الجرد الذى اجراه المصفى لأموال التركة اذا ما تعلق بالتركة حق لقاصر أو عديم الأهلية أو غائب (المادة ٩٥٢ الفقرة الثانية من قانون المرافعات) .

٢ — الطعن فى الأحكام الصادرة فى مواد اسقاط الولاية أو الحد منها أو وقفها أو ردها (المادة ٩٣٣ من قانون المرافعات) .

٣ — طلب الحكم باشهار افلاس التاجر المتوقف عن الدفع ، فقد نصت المادة ١٩٦ من قانون التجارة على أن « الحكم باشهار الافلاس يجوز

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٤٤ مكرر الصادر فى ٤ نوفمبر ١٩٨١

(٢) دور النيابة العامة فى قانون المرافعات - رسالة دكتوراه - الدكتور نجيب بكم -

ص ٥١٨ وما بعدها

أن يصدر بناء على طلب نفس المدين المفلس أو طلب مدائنيه أو الوكيل من الحضرة الخديوية أو تصدره المحكمة من تلقاء نفسها » والوكيل من الحضرة الخديوية تسمية قديمة لعضو النيابة العامة » .

كما خول القانون النيابة العامة أن تتدخل اختياريًا في الدعاوى الآتية : —

- ١ — الدعاوى الخاصة بعديمى الأهلية وناقصيها والغائبين والمفقودين .
- ٢ — الدعاوى المتعلقة بالأوقاف الخيرية والهبات والوصايا المرصدة للبر .
- ٣ — عدم الاختصاص لانتفاء ولاية جهة القضاء .
- ٤ — دعاوى رد القضاء وأعضاء النيابة العامة ومخاصمتهم .
- ٥ — الصلح الواقي من الإفلاس .
- ٦ — الدعاوى التي ترى النيابة العامة التدخل فيها لتعلقها بالنظام العام .
- ٧ — كل حالة أخرى ينص القانون على جواز تدخلها فيها ومثال ذلك ما تنص عليه المادة الأولى فقرة ١/ من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥١ من أنه يجوز للنيابة العامة أن تتدخل في قضايا الأحوال الشخصية التي تختص بها المحاكم الجزئية بمقتضى القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ .

ومن هذه العجالة عن اختصاصات النيابة العامة أمام القضاء الجنائي والقضاء المدني ، يمكننا القول أن أوجه الشبه بين النيابة العامة وولاية الحسبة تتمثل في :

- ١ — النيابة العامة وولاية الحسبة تقومان أساسًا على مكافحة المنكرات وحماية النظام العام والآداب ، وذلك بتوجيه الاتهام والتبليغ عن الجرائم ومباشرتها أمام القضاء .

- ٢ — المشرع المصري وقد عهد إلى النيابة العامة — وهي في الأصل — سلطة الاتهام — بالفصل في بعض الدعاوى حيث خولها في حدود معينة إصدار أوامر جنائية بعقوبة الغرامة التي لا تجاوز مائة جنيه بالنسبة لبعض الجرائم البسيطة التي تستلزم سرعة الفصل تخفيفًا عن القضاء ، قد جعل ثمة تشابها بين الحسبة في الإسلام والنيابة العامة ، فقد رأينا أن المحتسب يتفق مع القاضي في قيام كل منهما بانصاف المظلوم ، وإقامة العدل ويفترقان في أن اختصاص المحتسب

لا يتعدى الدعاوى التى تتعلق بمنكر ظاهر ولا يحتاج الأمر فيها الى اناة القضاء وتمحيص أدلة الخصوم كدعاوى البخس والتطفيف فى الكيل والوزن ، كذلك الدعاوى التى تتعلق بفش أو تدليس فى بيع أو ثمن أو ماطلة فى دفع دين مستحق مع القدرة على الوفاء (١) .

وهكذا تتشابه الدعاوى التى يفصل فيها المحتسب وتلك التى تصدر فيها النيابة العامة الأمر الجنائى فى انها من قبيل الدعاوى التى تحتاج الى سرعة فى الفصل ويراد بذلك التخفيف عن جهة القضاء العادى .

ورغم التشابه بين الحسبة والنيابة العامة الا ان والى الحسبة اوسع اختصاصا من تلك التى أعطيت للنيابة العامة حيث تتسع سلطة المحتسب لتشمل المسائل المدنية والمسائل الدينية ، وكثيرا من المسائل الجنائية سيما المنكرات الظاهرة التى يضبط مرتكبها فى حالة تلبس (٢) .

ومن حيث العقوبات نجد ان سلطة المحتسب اوسع من النيابة العامة ، فالعقوبات التى يوقعها المحتسب من قبيل التعازير التى لا تصل الى عقوبة الحد وتندرج فى الشدة من التوبيخ الى الجلد والحبس والنفى وهى — فى مجموعها — أشد بكثير من عقوبة الغرامة التى لا تزيد على مائة جنيه والتى يمكن للنيابة العامة ان تصدر بها الأمر الجنائى طبقا للقانون المصرى (٣) .

وبالرغم من الفوارق التى تفصل بين ولاية الحسبة فى الاسلام والنيابة العامة فليس ثمة ما يمنع من جعل وظيفة الحسبة أساسا لوظيفة النيابة العامة (٤) وبعبارة أخرى يمكن القول ان النيابة العامة تعتبر تطبيقا معاصرا للنهى عن المنكر .

(١) الحسبة فى الاسلام — رسالة دكتوراه — الدكتور عبد الله محمد عبد الله —

الرجع السابق — ص ١٢١

(٢) الحسبة فى الاسلام — رسالة دكتوراه — الدكتور عبد الله محمد عبد الله —

الرجع السابق — ص ١٢١

(٣) الحسبة فى الاسلام — دراسة مقارنة بالانظمة المشابهة فى التشريع الوضعى —

الاستاذ على حسن فهمى — بحث مقدم الى اسبوع الفقه الاسلامى ومهرجان الامام ابن تيمية — دمشق ١٦ — ٢١ من شوال ١٢٨٠ هـ — مطبوعات المجلس الاعلى لرعاية الفنون

والاداب والعلوم الاجتماعية — القاهرة ١٢٨٢ هـ — ١٩٦٢ م — ص ٦٢٢

(٤) القضاء فى الاسلام — استاذنا الدكتور محمد سلام مذكور — ص ١٥٥

الفرع الثانى

القضاء المستعجل وولاية الحسبة

تنص المادة ٤٥ من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ على أن « يندب فى مقر المحكمة الابتدائية قاضى من قضاتها ليحكم بصفة مؤقتة ومع عدم المساس بأصل الحق فى المسائل المستعجلة التى يخشى عليها من فوات الوقت . أما فى خارج المدينة التى بها مقر المحكمة الابتدائية فيكون هذا الاختصاص لمحكمة المواد الجزائية . على أن هذا لا يمنع من اختصاص محكمة الموضوع أيضا بهذه المسائل اذا رفعت اليها بطرق التبعية » .

ويتضح من هذا النص أن اختصاص القضاء المستعجل فى « المسائل التى يخشى عليها من فوات الوقت » منوط بتوافر شرطين : —

الأول : ضرورة توافر الاستعجال فى المنازعة المطروحة امامه ، وقد جرى الفقه والقضاء على تعريف الاستعجال بأنه هو « الخطر الحقيقى المحدث بالحق المراد المحافظة عليه والذى يلزم درؤه عنه بسرعة لا تكون عادة فى التقاضى العادى ولو قصرت مواعيده (١) .

ويتوافر الاستعجال فى كل حالة يقصد من الاجراء منع ضرر مؤكد قد يتعذر تعويضه او اصلاحه اذا حدث ، كاثبات حالة مادية قد تتغير أو تزول مع الزمن ، او المحافظة على أموال متنازع عليها تتأثر حقوق أصحابها أو من له مصلحة فيها من استمرار تركها فى يد الحائز الفعلى لها (٢)

الثانى : أن لا يكون لحكم القضاء المستعجل تأثير فى الموضوع أو أصل الحق ، أى أن يكون الحكم وقتيا ، فليس له باى حال من الأحوال أن يقضى فى أصل الحقوق والالتزامات والاتفاقات مهما أحاط بها من استعجال أو ترتب على امتناعه عن القضاء فيها من ضرر بالخصوص ، بل يجب عليه تركها لقاضى الموضوع المختص وحده بالحكم فيها .

ومعنى أصل الحقوق هو كل ما يتعلق بها وجودا وعدما ، فيدخل فى

(١) قضاء الامور المستعجلة — للاستاذة محمد على راتب ، محمد نصر الدين كامل ، محمد فاروق راتب — الكتاب الاول — الطبعة الخامسة — عالم الكتب بالقاهرة — ١٩٦٨

(٢) قضاء الامور المستعجلة — المرجع السابق — ص ٥١

ذلك ما يمسر صحتها أو يؤثر في كيانها أو يغير فيها أو في الآثار القانونية التي رتبها لها القانون أو التي قصدتها العاقدان (١) .

فإذا اقتضت المنازعة الى أى من هذين الشرطين انعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظرها . وتعين عليه الحكم بعدم الاختصاص . اما العدم وجود وجه للاستعجال . Il n'y a pas lieu a référé .

واما للمساس بالموضوع . ولما كان المحتسب يختص - كما أسلفنا - بالفصل في بعض الدعاوى بقصد التخفيف عن القضاة وهو ذلك النوع من الدعاوى التي تتطلب سرعة في الفصل ولا تستلزم اناة القضاة وتحيصهم للأدلة والبيّنات (٢) . فهو لا يسمع من الدعاوى ما يخرج عن المنكرات الظاهرة . ويكون سماعه للدعاوى فيما يتصل بحقوق الأدميين فيما تعلق ببخس أو تطفيف في كيل أو وزن أو غش أو تدليس في مبيع أو ثمن أو ماطلة في دفع دين مستحق مع القدرة على الوفاء .

ومن هذا يتضح أن دور المحتسب في الفصل في الخصومات يقتصر على نطاق ضيق لا يتعداه ، فقد أنيط به الفصل في تلك الدعاوى البسيطة التي لا تتعلق بحقوق متنازع عليها ، وتستلزم في فحصها دقة وروية ومناقشة للأدلة ، تلك الدعاوى التي يجب ان يقوم بالفصل فيها قضاء يتسم بالسرعة في الفصل وهي نفس الفكرة التي تأخذ بها التشريعات المعاصرة ومنها التشريع المصري في الدعاوى الجنائية حيث رأينا سلطة النيابة في اصدار الأوامر الجنائية . وفي الدعاوى المدنية والتجارية متمثلا في القضاء المستعجل .

ويمكن القول انه - بالرغم مما قد يبدو من خلاف بين اختصاص القضاء المستعجل ، وبين ولاية المحتسب بالفصل في بعض الدعاوى البسيطة - فأنه تجمعها وحدة الفكرة وهي سرعة الفصل والتخفيف عن كاهل القضاء العادى ، كما تشبه وظيفة المحتسب وهو يفصل في دعاوى لا تحتاج الى مناقشة أدلة الخصوم ، وظيفة القاضى المستعجل الذى ينظر في ظاهر الأمر ، فان رآه مستحقا للاثبات والدليل والمنازعات الفقهية أحاله الى محكمة الموضوع (٣) .

(١) قضاء الامور المستعجلة - المرجع السابق - ص ٧٠

(٢) راجع ما سبق - ص ٤٩١

(٣) الكفاح ضد الجريمة في الاسلام - المستشار محمد ماهر - المرجع السابق -

المطلب الرابع

المحكمة الدستورية العليا فى مصر

تأتى القواعد الدستورية فى القمة العليا من التدرج الهرمى للقواعد القانونية فى الدولة الحديثة ، وتنص بعض الدساتير الماصرة — كالدستور التشيكوسلوفاكى الصادر سنة ١٩٢٠ — على بطلان القوانين التى تخالفها صراحة ، وعدم النص على هذا البطلان لا يؤثر فى اعتبار القوانين المخالفة للدستور باطلة ، لأن البطلان نتيجة حتمية لفكرة الدستور الجامد الذى لا يمكن تعديله بواسطة القوانين العادية ، دون حاجة لتقرير البطلان صراحة فى صلب الدستور (١) .

والمشكلة فى كيفية تنظيم الجراء المناسب للبطلان وأسلوب الرقابة على دستور القوانين ، ويمكن القول بأن هناك نوعين رئيسيين للرقابة ، الرقابة السياسية والرقابة القضائية .

والرقابة السياسية — فى حقيقتها — رقابة وقائية وسابقة على صدور القانون وهى تفترض وجود هيئة أنشأها الدستور تكون مهمتها التحقق من مطابقة أعمال السلطات العامة ، وبخاصة السلطة التشريعية ، لأحكام الدستور .

ولما كانت الرقابة السياسية رقابة وقائية سابقة على وقوع المخالفة الدستورية وبعبارة أخرى سابقة على وقوع المنكر ، فإنه لا يمكن أن نعدها تطبيقا معاصرا من تطبيقات النهى عن المنكر .

وأما الرقابة القضائية على دستورية القوانين فهى التى تعتبر — بحق — من التطبيقات المعاصرة للنهى عن منكرات الحكام .

وفى الرقابة القضائية يعهد بسلطة الرقابة على دستورية القوانين الى جهة قضائية تتمتع بالحيدة والاستقلال وحرية التقاضى وحق الدفاع وعلانية الجلسات وهو ما يجعل من هذه الرقابة ضمانة أكيدة لاحترام أحكام الدستور .

(١) القانون الدستورى وتطور الانظمة الدستورية فى مصر — استاذنا الدكتور لوت

بدوى — دار النهضة العربية — ١٩٧١ — ص ١٢٠ ، ١٢١

ورغم ذلك فان شرعية هذا النوع ليس موضع اتفاق بين شراح القانون الوضعى فالبعض يرى أن ليس للقضاء الخوض فى مدى دستورية التشريع المعروض امامه للتطبيق لأن وظيفة القاضى هى تطبيق القانون ، وليس له أن يحكم على القانون من حيث دستوريته ، لما فى ذلك من اخلال بمبدأ الفصل بين السلطات ، اذ تغدو السلطة القضائية رقية على السلطة التشريعية فيها تصدره من تشريعات (١) .

ويرد انصار الرقابة القضائية على دستورية القوانين على ذلك بأن القاضى عندما يراقب الدستورية انما يقوم بوظيفته ، وهى تطبيق القانون ، اذ يعرض امامه قانونان متعارضان أحدهما وهو التشريع العادى أدنى من الآخر وهو التشريع الدستورى وعليه بحكم وظيفته أن يفصل فى هذا التعارض ليطبق القانون ، وهو عندما يطبق النص الأعلى ويطرح النص الأدنى لايزال فى مجال تطبيق القانون ، ويؤكد ذلك أن القاضى يكتفى بالامتناع عن تطبيق القانون المخالف للدستور دون أن يتعدى ذلك الى الحكم بإبطاله أو الغائه .

والقول بأن فى الرقابة القضائية اعتداء على مبدأ الفصل بين السلطات مردود بأن هذا المبدأ حتى فى أشد الدول تمسكا به ليس على إطلاقه ، وانما يبدو التعاون والاتصال بين السلطات ، فضلا عن أن القاضى يكتفى بمجرد الامتناع عن تطبيق القانون المخالف للدستور دون أن يعتدى على السلطة التشريعية المصدرة له فهو يتمتع — فى الواقع — عن مجارة السلطة المؤسسة فى عدوان وقع منها على السلطة المؤسسة ، اذ خالفت الاولى نص الدستور الصادر عن الثانية (٢) .

طرق الرقابة القضائية :

١- تم تتفق الدول التى أخذت بنظام الرقابة القضائية لدستورية القوانين على أسلوب واحد ، بل تعددت الأساليب ويمكن ردها جميعا الى نوعين (٣) :

- (١) مبادئ القانون الدستورى — الدكتور السيد صبرى — ص ٢١٩ وما بعدها ، المبادئ الدستورية الحديثة لاستاذنا الدكتور العميد المرحوم عثمان خليل ص ٤٧ وما بعدها ، نظرية القانون استاذنا الدكتور عبد الفتاح عبد الباقي — ص ٢٠٦ وما بعدها .
- (٢) حكم محكمة القضاء الادارى فى ١٠ فبراير سنة ١٩٤٨ مجموعة مجلس الدولة لاحكام القضاء الادارى — السنة الثانية — رقم ٥٥ — ص ٣١٥
- (٣) القانون الدستورى — استاذنا الدكتور ثروت بنوى — المرجع السابق — ص ١٣٣

١ — الرقابة عن طريق الدعوى الأصلية : وفى هذا الأسلوب يكون لصاحب الشأن الذى يتضرر من القانون الطعن فيه مباشرة . ودون حاجة أن ينتظر تطبيق القانون عليه ، وإنما يستطيع أن يبادر الى الطعن فيه وطلب الغائه من المحكمة المختصة ، فاذا ما تبينت هذه المحكمة مخالفة القانون لأحكام الدستور يكون لها أن تلغيه الغاء يسرى على الكافة وبأثر رجعى أو بالنسبة للمستقبل وفقا لما تقرره نصوص الدستور فى هذا الخصوص .

وفى هذا الأسلوب للرقابة على دستورية القوانين قد يجعل الدستور الاختصاص بالرقابة للمحكمة العليا فى النظام القضائى العادى ، وقد يجعل الاختصاص لمحكمة دستورية متخصصة .

٢ — الرقابة عن طريق الدفع بعدم دستورية القانون : فى هذا الأسلوب من الرقابة لا يستطيع الشخص الذى يقدر أن قانونا معينا قد شابه عيب مخالفة الدستور ، وأن له مصلحة مشروعة فى منع تطبيقه ، أن يبادر الى الطعن فيه أو طلب الغائه ، وإنما يترتب الى أن يراد تطبيقه عليه فى دعوى معينة يكون طرفا فيها ، وعندئذ فقط يستطيع أن يدفع هذه المحاولة ، وأن يطلب من القاضى عدم تطبيق ذاك القانون فى الدعوى المنظورة أمامه لمخالفة أحكام الدستور .

الرقابة على دستورية القوانين فى مصر :

منذ صدور حكم محكمة القضاء الإدارى فى ١٠ فبراير سنة ١٩٤٨ استقرت المحاكم على تقرير حق القضاء فى مراقبة دستورية القوانين .

وفى ظل أحكام دستور ٢٣ مارس سنة ١٩٦٤ المؤقت ، صدر القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء المحكمة العليا التى أصبحت مختصة دون غيرها بالفصل فى دستورية القوانين اذا ما دفع بعدم دستورية قانون أمام إحدى المحاكم .

وقد نص القانون المذكور على أن تحدد المحكمة التى اثير أمامها الدفع بعدم دستورية القانون ميعادا للخصوم لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة العليا ، وأن يوقف الفصل فى الدعوى الأصلية حتى تفصل المحكمة العليا فى الدفع ، وأنه اذا لم ترفع الدعوى فى الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن .

وقد نص دستور جمهورية مصر العربية الصادر سنة ١٩٧١ فى المادة ١٧٤ على انشاء المحكمة الدستورية العليا كهيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها ، وتتولى المحكمة طبقا للمادة ١٧٥ من الدستور دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح .

وطبقا للمادة ١٧٨ من الدستور تنشر فى الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا فى الدعاوى الدستورية .

وقد صدر القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون المحكمة الدستورية العليا ، ونصت المادة ٢٥ من قانون المحكمة على ان « تختص المحكمة الدستورية العليا دون غيرها بالرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح » .

ووفقا للمادة ٢٧ من القانون يجوز للمحكمة فى جميع الحالات ان تقضى بعدم دستورية اى نص فى قانون أو لائحة يعرض لها بمناسبة ممارسة اختصاصاتها ويتصل بالنزاع المطروح عليها وذلك بعد اتباع الاجراءات المقررة لتحضير الدعاوى الدستورية .

وتتولى المحكمة طبقا للمادة ٢٩ الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالى :

(١) اذا تراءى لاحدى المحاكم او الهيئات ذات الاختصاص القضائى اثناء نظر احدى الدعاوى عدم دستورية نص فى قانون أو لائحة لازم للفصل فى النزاع اوقفت الدعوى واحالت الأوراق بغير رسوم الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى المسألة الدستورية .

(ب) اذا دفع احدى الخصوم اثناء نظر دعوى امام احدى المحاكم او الهيئات ذات الاختصاص القضائى بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة وراى المحكمة او الهيئة ان الدفع جدى اجلت نظر الدعوى وحددت ان اثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة اشهر لرفع الدعوى بذلك امام المحكمة الدستورية العليا فاذا لم ترفع الدعوى فى الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن .

وتتمتع احكام المحكمة فى المسائل الدستورية بصفة الالتزام لجميع السلطات والأفراد فقد نصت المادة ٤٩ على ان « احكام المحكمة فى الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة .

وتنشر الأحكام والقرارات المشار إليها فى الفقرة السابقة فى الجريدة الرسمية وبغير مصروفات خلال خمسة عشر يوما على الأكثر من تاريخ صدورهما .

ويترتب على الحكم بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لنشر الحكم .

فإذا كان الحكم بعدم الدستورية متعلقا بنص جنائى تعتبر الأحكام التى صدرت بالادانة استنادا الى ذلك النص كأن لم تكن ، ويقوم رئيس هيئة المفوضين بتبليغ النائب العام بالحكم فور النطق به لاجراء مقتضاه .

ومجمل القول أن الدستور المصرى الصادر سنة ١٩٧١ يأخذ بنظام الرقابة القضائية على دستورية القوانين بأسلوب الدفع بعدم دستورية القانون بمناسبة نزاع معروض أمام احدى المحاكم أو احدى الهيئات ذات الاختصاص القضائى ولا يأخذ بأسلوب الرقابة عن طريق الدعوى الاصلية للطعن فى دستورية القوانين .

الرقابة القضائية على دستورية القوانين تطبيق معاصر لنهى الحكام عن المتكر :

أسلفنا أن الحاكم اذا خالف الشرعية الاسلامية ، دون أن تصل درجة المخالفة الى اهدار هذه الشرعية وجب التدريج فى تقويمه ، ويعتبر اسقاط حقوقه فى الطاعة والنصرة اسلوبا من اساليب هذا التقويم (١) .

ولما كان اصدار رئيس الدولة للقانون المخالف للدستور يعتبر فى الواقع مشاركة منه فى هذه المخالفة الدستورية ، واذا كان الدستور يعتبر الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسى للتشريع على النحو الذى يقضى به الدستور المصرى فى مادته الثانية ، فان مخالفة القانون للشريعة الاسلامية يعتبر مخالفة للدستور ، ومشاركة رئيس الدولة فى هذه المخالفة تعتبر منكرا يجب ازالته طبقا لاحكام الشريعة .

وحيث أن الرقابة القضائية التى تمارسها المحكمة الدستورية العليا فى مصر يمكن من خلالها الحكم بعدم دستورية أى نص فى قانون أو لائحة

وبالتالى عدم جواز تطبيقه . ويدخل فى ذلك بطبيعة الحال مخالفة القانون للشرعية الاسلامية ، فان الرقابة القضائية . وقد انتهت الى عدم تطبيق التشريع لعدم دستوريته وهو السابق صدوره من رئيس الدولة تكون قد مارست صورة معاصرة لنهى الحكام عن المنكرات .

غير أنه يبدو لنا ان صورة الرقابة القضائية على دستورية القوانين عن طريق الدعوى الاصلية اقرب الى واجب النهى عن المنكر الذى تقرره الشريعة الاسلامية للأحاد من جمهور المسلمين وتجعله واجبا عليهم من اسلوب الدفع بعدم دستورية القانون بمناسبة دعوى مرفوعة امام القضاء . لان الاسلوب الاول يعطى لكل فرد من احاد الناس أن يطعن فى القانون المخالف للدستور ، وهو ما يتيح للأفراد القيام بواجب النهى عن المنكر على نحو أشمل وأكثر فعالية .

المبحث الثانى

التطبيقات التشريعية المعاصرة للأمر بالمعروف والنهى عن المنكر

لا تقتصر التطبيقات المعاصرة للأمر بالمعروف والنهى عن المنكر على وجود أنظمة او هيئات تعتبر — فى حقيقتها — تطبيقا معاصرا لهذا الأصل الاسلامى العظيم ، وانما قد تبدو التطبيقات فى صورة نصوص تشريعية تبيح لأحاد الناس المساهمة فى منع الجرائم بالإبلاغ عنها^١ او القبض على مرتكبها فى حالة تلبسهم بارتكاب الجريمة . او تبيح الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر بالقول وذلك باباحة النقد ، وقد تبدو التطبيقات التشريعية فى صورة نصوص قانونية يقوم القضاء بتطبيقها ومثال ذلك ما نقضى به بعض التشريعات من تدابير مائعة للجرائم ، والمصادره الوقائية للأشياء الخطره ولو حكم ببراءة المتهم .

ونتناول التطبيقات التشريعية المعاصرة للأمر بالمعروف والنهى عن المنكر فى أربعة مطالب على التوالى :

المطلب الأول : التدابير المائعة للجرائم .

المطلب الثانى : الإبلاغ عن الجرائم والقبض فى حالة التلبس

المطلب الثالث : النقد المباح .

المطلب الرابع : المصادرة الوقائية .

المطلب الأول

التدابير المانعة للجرائم

حرصت الشريعة الإسلامية على إقامة المجتمع الفاضل ، فعملت على منع الجرائم بطرق ثلاث أولها التهذيب النفسى وتربية الضمير ، وهو ما تحققة العبادات الإسلامية من صلاة وصوم وزكاة ، وحج ، وثانيها تكوين الراى العام الفاضل عن طريق الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وأما الطريق الثالث الذى تتخذه الشريعة ذريعة لمنع الجريمة فهو العقاب على ما يقع منها ردعا للجانى وزجرا لغيره .

وإذا كان المعاصرون يذهبون الى أن منع الجريمة يتحقق عن طريق الوقاية منها ، وذلك بتوفير الظروف الاجتماعية الملائمة لعلاج الأسباب الاجتماعية لانحراف السوك الانسانى المتمثل فى الجريمة ، ومواجهة حالات الخطورة الاجتماعية بتدابير مانعة (١) ، فهذا ما سبقت اليه الشريعة الإسلامية بإقامة مجتمع بعيد عن الرذائل تشع فى جنباته الفضيلة ، والكلمة الطيبة ، والسلوك الحميد ، كما واجهت كل ما قدأ يؤدي الى انحراف فى السلوك فقررت التكافل الاجتماعى حتى لا تكون الفاقة ذريعة للسرقة ، وحرمت تبرج المرأة حتى لا تكون الفتنة طريقا للزنا وهكذا سدت منافذ الانحراف والاعوجاج فى السلوك .

ولا يمكن بحال أن ننكر تأثير الدين فى تحديد القيم الاجتماعية والسلوكية واثـر ذلك فى منع الجريمة وارتباطه بسياسة الدفاع الاجتماعى الجديد وهو ما التفت اليه مارك أنسل فبين مدى ارتباط سياسة الدفاع الاجتماعى الجديد بالتقاليد المسيحية (٢) رغم أن المسيحية لم تقدم لنا نظرية متكاملة فى العقوبات ، ومنع الجرائم على النحو الذى يبدو واضحا فيما قرره الشريعة الإسلامية ، وهو ما يوجب على رجال القانون من المسلمين أن ينطلقوا الى دراسات علمية أصيلة فى هذه الشريعة الغراء بدلا من هذا الارتباط — غير المفهوم — بالفكر الأجنبى البعيد عن روح أمتهم وعقيدتها .

(١) أصول السياسة الجنائية — الدكتور أحمد فتحى سرور — دار النهضة العربية

١٩٧٢ — ص : ٢٦١ ، ٢٦٢

Marc Ancel, La defense social p. 323.

(٢)

ولما كانت الشريعة الاسلامية قد حرصت — كما قلنا — على منع الجريمة فان الاتجاه الى تجريم بعض انواع الخطورة الاجتماعية واعتبار التدابير المانعة التى تواجه الخطورة نوعا من العقوبات ، حتى تعالين معاملة الجرائم وتعال كافة الضمانات التى تحيط بالعقوبات ، تعتبر من وجهة نظرنا اذا توافر لها ما توجيهه الشريعة من عدم الأخذ بالشبهات تطبيقات معاصرة تلهم عن المنكر .

ونتناول على التوالى بعض التطبيقات للتدابير المانعة فى التشريعات العربية .

أولا : تطبيقات التدابير المانعة فى القانون المصرى :

أخذ المشرع المصرى بالتدابير المانعة التى تواجه الخطورة الاجتماعية فى — القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠ بشأن المنشردين والمشتبه فيهم .

وقد عرفت المادة الاولى المنشرد بأنه هو من لم تكن له وسيلة مشروعة للتعيش ولم يكن صاحب حرفة أو صناعة .

وتعرف محكمة النقض التشرّد بأنه حالة تعلق بالشخص بسبب تعطله عن العمل والانصراف عن أسباب السعى الجائز لاكتساب الرزق (١) .

والتشرّد يمثل خطورة اجتماعية تهدد بارتكاب جريمة ولكن الامتناع عن العمل لا يكفى وحده لقيام الجريمة لأنها ليست جريمة سلبية بالامتناع . وانما يجب ان يتحقق القاضى من توافر الحالة المخطرة بسبب هذا الامتناع (٢) .

وطبقا للمادة الخامسة يعد مشتبهيا فيه كل شخص تزيد سسنه على ثمانى عشرة سنة حكم عليه اكثر من مرة فى احدى الجرائم الاتية أو اشتهر عنه — لأسباب مقبولة أنه اعتاد ارتكاب بعض الجرائم أو الأفعال الانسية :

(١) نقض ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٨ — مجموعة أحكام النقض — السنة التاسعة — رقم

٢٧٤ ص ١١٢٠ .

(٢) أصول السياسة الجنائية — المرجع السابق — ص ٢٦٧

- (١) الاعتداء على النفس أو المال أو التهديد بذلك .
- (٢) الوساطة فى اعادة الأشخاص المخطوفين أو الاشياء المسروقة أو المختلسة .
- (٣) تعطيل وسائل المواصلات أو المخابرات ذات المنفعة العامة .
- (٤) الاتجار بالمواد السامة أو المخدرة أو تقديمها للغير .
- (٥) تزيف النقود أو تزوير أوراق النقد الحكومية أو أوراق البنكنوت الجائز تداولها قانونا فى البلاد أو تقليد أو تزويج شئ مما ذكر .
- (٦) جرائم شراء المواد التموينية الموزعة عن طريق مؤسسات القطاع العام والجمعيات التعاونية الاستهلاكية وفروعها اذا كان ذلك لغير الاستعمال الشخصى ولإعادة البيع .
- (٧) الجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ فى شأن مكافحة الدعارة^(١)
- (٨) جرائم المفرقات والرشوة واختلاس المال العام والعدوان عليه والفقر المنصوص عليها فى الأبواب الثانى مكرر والثالث والرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات .
- (٩) الجنايات أو الجنح المضرة بأمن الدولة من جهة الخارج المنصوص عليها فى الباب الأول من الكتاب الثانى من قانون العقوبات .
- (١٠) جرائم هرب المحبوسين واخفاء الجناة المنصوص عليها فى الباب الثامن من الكتاب الثانى من قانون العقوبات .
- (١١) جرائم الاتجار فى الأسلحة .
- (١٢) اعداد الغير لارتكاب الجرائم أو تدريبهم على ارتكابها ولولم تقع جريمة نتيجة لهذا اعداد أو التدريب .

(١٣) ايواء المشتبه فيهم وفقا لأحكام هذا القانون بقصد تهديدهم أو فرض السيطرة عليهم .

(١٤) جرائم التدليس والغش المنصوص عليها في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بجمع التدليس والغش .

والاشتباه كما تقول محكمة النقض « صفة تلحق بالشخص وينشئها مسلكه الاجرامى (١) » والمتهم الذى يحاكم على انه يعد مشبوها يحاكم — كما تقول محكمة النقض — على الحالة القائمة به لاعلى سوابقه ، ولو أن صحيفة السوابق قد تكشف عن هذه الحالة وتدل عليها (٢) .

والحكم على الشخص أكثر من مرة فى احدى الجرائم الواردة فى المادة الخامسة أو الاشتهار عنه لأسباب مقبولة الاعنياد على ارتكاب بعضها ، لا يعنى بالضرورة اعتبار الجانى فى حالة اشتباه لأن ذلك مجرد قرائن تدل على خطورة المتهم فإذا استبان للقاضى ان المتهم رغم الحكم عليه أكثر من مرة أو رغم الاشتهار عنه لم يندمج فى زمرة الخطرين أو انه اندمج ولكنه استقام بعد عثرته فلم يعد وقت الحكم عليه خطرا على المجتمع فان حالة الاشتباه لا تكون متوافرة لديه .

عقوبة المشتبه فيه :

يعاقب المشتبه فيه طبقا للمادة السادسة من القانون بتدبير أو أكثر من التدابير الوقائية الاتية :

- (١) تحديد الإقامة فى جهة أو مكان معين .
- (٢) منع الإقامة فى جهة معينة .
- (٣) الاعادة الى الوطن الاصلى .
- (٤) الوضع تحت مراقبة الشرطة .

(١) نقض ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٨ - مجموعة احكام النقض - السنة التاسعة -

رقم ٢٧٤ ص ١١٢٠

(٢) نقض ٢٣ ابريل سنة ١٩٥١ - مجموعة احكام النقض - السنة الثانية - رقم

٣٧١ ص ١٠٢٢

(م ٣٤ - الدفاع الشرعى)

(٥) الابداع فى احدى مؤسسات العمل التى تحدد بقرار من وزير الداخلية .

ويكون التدبير لمدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات وفى حالة العود أو ضبط المشتبه فيه حاملا أسلحة أو آلات أو أدوات أخرى ومن شأنها أحداث الجروح أو تسهيل ارتكاب الجرائم تكون العقوبة الحبس والحكم بتدبير أو أكثر من التدابير السابقة لمدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن خمس سنوات .

(٦) الابعاد للأجنىبى .

ثانيا : تطبيقات التدابير المانعة فى التشريعات العربية :

نصت بعض التشريعات العربية على اتخاذ اجراءات وقائية من الجرائم ، واول التشريعات العربية اخذا بهذه الاجراءات القانون السودانى فقد افرد القسم الرابع من قانون الاجراءات الجنائية لمنع الجرائم (المواد ٨٠ - ١١٠) ، واخذ القانون العراقى بذلك فى الكتاب الرابع الذى عنوانه (فى الضمان لحفظ السلام وحسن السلوك) المواد (٧٦ - ٩٠) ثم جاء القانون الكويتى واقتبس من القانونين المذكورين ، فتحت عنوان (الاجراءات الوقائية) جاءت نصوص المواد (٢٣ - ٣٥) (١) .

وقد عرفت المادة ٢٣ من القانون الكويتى الاجراءات الوقائية بأنها أوامر وضعها القانون لمنع وقوع الجرائم قبل ارتكابها ، تصدر من المحاكم ، طبقا للقواعد المنصوص عليها فى المواد التالية .

ويقصد بهذه الأوامر لفت نظر شخص معين الى ما يحوم حول سلوكه من شكوك وما يقوم ضده من شبهات ، وتحذيره من الاستمرار فى سلوكه المريب ودعوته الى تغيير مسلكه والالتزام بعدم مخالفة القانون .

(١) تطور قانون الاجراءات الجنائية فى مصر وغيرها من الدول العربية - استاذنا الدكتور محمود محمود مصطفى - الطبعة الاولى - دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٦٩ ص ٧٩ .

ويترتب على مخالفة هذه الأوامر تشديد الجزاء على ارتكاب أية جريمة تقع في المدة المحددة للإجراء ، ولا تعتبر هذه الإجراءات عقوبات جنائية ، ولا يعتبر الشخص الذي تتخذ ضده مجرماً ولا متهماً ، ولا تجوز معاملته بأية معاملة استثنائية عدا ما ينص عليه في هذه الإجراءات .

ولواجهة احتمال وقوع ما يخل بالأمن نصت المادتان ٧٧ من القانون العراقي و ٨١ من القانون السوداني على أنه إذا أبلغ القاضي أن شخصاً معيناً يحتل أن يرتكب ما يخل بالأمن فإنه يجوز له أن يصدر أمراً بتكليف ذلك الشخص بالحضور أمامه ليقيم تعهداً بكفالة أو بدونها يلتزم فيه بالحفاظ على الأمن لمدة لا تزيد عن سنة . وإذا تبين للقاضي بأن هناك ما يدعو إلى الخوف من ارتكاب ما يخل بالأمن جاز له أن يأمر بالقبض على ذلك الشخص .

وعالجت المواد ٨٢ من القانون السوداني ، ٧٨ من القانون العراقي ، ٢٦ من قانون الكويت حالة الاشتهار بالاعتداء على ارتكاب الجرائم فطبقاً لنص القانون الأخير يجوز للنائب العام أن يقدم إلى محكمة الجنايات طلباً لاستصدار إجراء وقائي ضد من يثبت أن في سلوكه وفي ميوله ما ينذر بارتكاب الجرائم ، وذلك في إحدى الحالات الأربع التالية :

١ — أن يكون قد سبق الحكم عليه بالحبس سنة أو أكثر .

٢ — أن يكون قد اتهم اتهاماً جدياً بارتكاب إحدى جرائم الاعتداء على النفس أو على المال ، ولكن لم يحكم عليه بالعقوبة ، أو لم ترفع عليه الدعوى لعدم كفاية الأدلة .

٣ — أن يكون معلوماً عنه بالشهرة العامة ، اعتياده على ارتكاب جرائم الاعتداء على النفس أو المال .

٤ — إذا لم يكن له مهنة أو مورد مشروع للعيش ، أو عرف عنه بالشهرة العامة كسب المال بوسائل غير مشروعة .

وحين يقدم النائب العام الطلب إلى محكمة الجنايات ، عليه أن يقدم معه التحريات التي تؤيده، وتسمع المحكمة أقوال النيابة ودفاع المدعى

عليه ، ثم تقبل الطلب أو ترفضه ، وقد أجاز القانون رد الطلب دون تحقيق ، إذا تبين لها أنه غير مقنع (١) .

أما الاجراءات الوقائية التى نص عليها قانون الكويت فهى الزام الشخص بتوقيع تعهد بدفع مبلغ معين إذا ارتكب جنائية أو جنحة فى مدة معينة ، أو بأن يقدم كفيلًا يضمن سداد المبلغ المعين ، أو بأن يودع المبلغ المعين ضمانًا لقيامه بتعهدده وتحدد المحكمة مدة التعهد بحيث لا تزيد على سنتين . (المادة ٢٤) . وإذا رفض الشخص توقيع التعهد أمام المحكمة التى أمرت به ، أو امتنع عن تقديم الكفيل الشخصى أو ايداع التأمين المالى فى المهلة التى أعطتها له ووجدت المحكمة أنه لا عذر له فى هذا الامتناع فلها أن تلغى الأمر بالتعهد وأن تصدر بدلًا منه أمرا بوضع الشخص تحت رقابة الشرطة المدة التى تراها بحيث لا تزيد عن المدة التى كانت مقررة للتعهد ، أما إذا رأت المحكمة أن لدى الشخص اعذارًا مقبولة فلها أن تعفيه من التعهد أو أن تعدل شروطه حسيما تراه (المادة ٣١) .

وإذا ارتكب المتهم جريمة يعاقب عليها بالحبس أو بأشد من ذلك فى مدة التعهد فللمحكمة التى تحكم بادانته ، فضلا عن الحكم عليه بعقوبة مشددة عن هذه الجريمة ، أن تلزمه بدفع المبلغ المبلغ التعهد به أو بمبلغ أقل منه ، وتسرى على المبلغ الذى تلزمه بدفعه احكام الغرامة ، وإذا وجد كفيل فانه يكون ضامنا للوفاء بهذا المبلغ . أما إذا كان التعهد قد أودع تأمينًا ماليا فللمحكمة أن تأمر بمصادرته كله أو بعضه (المادة ٣٣) .

المطلب الثانى

الإبلاغ عن الجرائم والقبض فى حالة التلبس

يعتبر الإبلاغ عن الجرائم ، وحق الأفراد فى القبض على المتهم فى حالة التلبس ، المنصوص عليهما فى المادتين ٢٥ ، ٣٧ من قانون الاجراءات الجنائية المصرى من التطبيقات المعاصرة للنهى عن المنكر ، و نتناول كل منهما على التوالى :

(١) شرح قانون العقوبات الكويتى - القسم العام - الدكتور عبد الوهاب حومد -

١ — الإبلاغ عن الجرائم

تنص المادة ٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية المصرى على أن « لكل من علم بوقوع جريمة ، يجوز للنيابة العامة رفع الدعوى عنها بغير شكوى أو طلب ، أن يبلغ النيابة العامة أو أحد مأمورى الضبط القضائى عنها » .

وإذا كانت الشريعة الإسلامية تجعل النهى عن المنكر من الواجبات على كل مسلم . فإن الإبلاغ عن الجرائم — دون شك — يعتبر واجبا ، فالجريمة وهى منكر إذا لم يستطع المسلم أن يمنع وقوعها فإن واجبه أن يبلغ عنها السلطات لكى تضبط الجانى وتحاكمه وتقضى عليه بالعقوبة ، ومن ثم يعتبر الإبلاغ عن الجريمة من تطبيقات النهى عن المنكر فى الشريعة الإسلامية .

غير أنه يمكن القول أن نص القانون المصرى محل نقد فقد اقتصر على إعطاء المكنه لكل من علم بوقوع جريمة فى التبليغ عنها ، فقد جاءت عبارة النص خلوا من الالتزام ، ولم تفرض عقوبة على عدم الإبلاغ ، وبذلك ترك لمن يشاهد أو يعلم بوقوع جريمة أن يحجم عن الإبلاغ ، والنصر بهذه الصورة لا يقرر غير التزام أدبى أو أخلاقى (١) ، ولذا فإنه يفتقد أهم خصائص القاعدة القانونية باعتبارها قاعدة ملزمة عن طريق الجزاء الذى يوقع على مخالفتها سواء تمثل هذا الجزاء فى عقوبة جنائية أو تعويض مدنى .

ولما كان النهى عن المنكر فى الشريعة الإسلامية واجبا على كل مسلم ، فإن لولى الأمر أن يفرض من العقوبات التعزيرية إذا ما رأى اهمالا له أو تقاعسا عنه . حتى لا يؤدى ذلك الى تفشى المنكرات فى المجتمع الإسلامى . لذلك يكون متفقا مع الشريعة الإسلامية ما ذهب اليه التشريع الفرنسى الذى جرم عدم الإبلاغ عن الجنائية .
délit de non dénonciation d'un crime

(١) مدى التزام الفرد فى الإبلاغ عن الجريمة — الدكتور انطون عبده فهمى — المجلة الجنائية القومية — المجلد الثالث عشر — العدد الثانى — يوليو ١٩٧٠ — ص ٢٥٦، ٢٥٧

فقد نصت المادة ٦٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقرار الصادر في ٢٥ يونيو ١٩٤٥ على انه « مع عدم الإخلال بتطبيق المواد ١٠٣ ، ١٠٤ (المادة ١٠٠ فقرة ١/ جديده والمعدلة بالقرار رغم ٦٠ — ٥٢٩ الصادر في ٤ يونية سنة ١٩٦٠) المنصوص عليها في القانون يعاقب بالحبس لمدة شهر الى ٣ سنوات وبالغرامة من ٣٦٠ فرنك الى ١٥ ألف فرنك أو باحدى هاتين العقوبتين كل من علم بجناية تامة أو شروع ولم يبلغ عنها السلطات الادارية أو القضائية في الوقت الذي كان في الامكان منعها أو الحد من آثارها ، أو اذا كان هناك اعتقاد بأن مرتكبى هذه الجريمة أو بعضهم سوف يرتكبون جنایات جديدة يمكن منعها بالإبلاغ .

ويستثنى من تطبيق نص المادة الأقارب حتى الدرجة الرابعة والفاعلين أو الشركاء للجناية أو الشروع فيما عدا الجنایات المرتكبة على القصر حتى سن ١٥ سنة .

ولعل مما يجمل النص أكثر قربا من الشريعة الاسلامية التي توجب النهى عن المنكر وتغييره أن يكون شاملا لكل الجرائم ، فلا يتحدد تجريم عدم الإبلاغ بالجنایات ، ذلك أن ايجاب النهى عن المنكر في الشريعة — كما أسلفنا — لا يقتصر على كبائر الاثم وانما يشمل الكبائر والصفائر (١) .

ومما يؤكد مدى سبق الشريعة الفراء ان البعض يطالب بما يجعل النص أكثر قربا منها ، فيرون وجوب اتوسع في تطبيق جريمة عدم الإبلاغ بحيث تشمل الجنح وخاصة جرائم الاعتداء على سلامة الجسم عموما (٢) .

ولذلك نرى انه يجدر بالمشروع المصري أن يتلاقى ما في نص المادة ٢٥ من قانون الإجراءات من قصور ينقدها خاصة من خصائص القاعدة القانونية كما ألحنا ، وذلك بالنص على عقوبة لجريمة عدم الإبلاغ عن الجرائم ، ليتفق مع الشريعة الاسلامية التي جعلت من الإبلاغ واجبا على

(١) راجع ما سبق — ص ٢٧٢

(٢) Tung. Le particulier au service de l'ordre public, Preface (٢)
Hugueuney 1943-idem, Note sur l'ordonnance de 25 Juin, 1945, Dalloz-
1946-1-38 sur l'argument.

كل مسلم مما يجيز لولى الأمر ان يفرض عقوبة تعزيرية فى حالة الاحجام عن الابلاغ ، وهو ما اخذ به التشريع الفرنسى فى العصر الحديث ، وما كان يأخذ به القانون المصرى فى العهد الفرعونى حيث كان الاخلال بواجب التبليغ عن الجرائم يستتبع عقوبة الحرمان من انطعام (١) .

٢ — القبض على المتهم فى حالة التلبس

نص المادة ٣٧ من قانون الاجراءات الجنائية المصرى عن ان «الكل من شاهد الجانى متلبسا بجناية او جنحة يجوز فيها قانونا الحبس الاحتياطى . ان يسلمه الى اقرب رجل من رجال السلطة العامة دون احتياج الى امر بضبطه » .

وبهذا النص اباح المشرع لكل انسان، شاهد الجانى متلبسا بجناية او جنحة ولو كان من آحاد الناس ان يسلمه الى اقرب رجال السلطة العامة دون حاجة الى امر بالضبط طالما ان الجريمة مما يجوز فيه الحبس الاحتياطى .

ولما كانت الشريعة الاسلامية توجب على الآحاد من جمهور المسلمين تغيير المنكر ، ومنه التغيير باليد ، فانه يكون له من باب اولى أن يمسك مرتكبه ويسلمه الى اقرب رجال السلطة العامة لاتخاذ اجراءات التحقيق والمحكمة ضده عن الجريمة التى ضبط متلبسا بها ، ولهذا يعتبر نص المادة ٣٧ من قانون الاجراءات تطبيقا معاصرا لواجب تغيير المنكر باليد .

ويؤخذ على نص المادة ٣٧ المذكور ما سبق ان اخذناه على نص المادة ٢٥ من قانون الاجراءات بشأن الابلاغ عن الجرائم (٢) ، فقد جاء خلوا من الالتزام ولم يفرض جزاء على من يتقاعس عن الامساك بالمتهم المتلبس بالجريمة وتسليمه للسلطة العامة ، لذلك نرى أن يتلاقى المشرع المصرى هذا القصور بالنص على عقوبة واجبة التطبيق عند مخالفته ليكون اكثر ايجابية فى كفاح الجريمة وتعقب المجرمين ، وأقرب الى ما توجبه انشريعة الاسلامية من واجب النهى عن المنكر وتغييره .

(١) شرح قانون تحقيق الجنايات - حسن نشأت - طبعة ١٩٢١ - ص ٢٢ ،

الموسوعة الجنائية - جندى عبد الملك - الجزء الخامس - ص ٩٨٨

(٢) راجع ما سبق : ص ٥٢٢

المطلب الثالث

النقد المباح

ان المتتبع للتطور التشريعى والقضائى لحق النقد فى النظامين القانونيين الرئيسيين فى العالم الحديث ونعنى بهما التشريعات ذات الاتجاه اللاتينى ورائدها القانون الفرنسى ، والتشريعات ذات الاتجاه الانجلوسكسونى وعلى وجه الخصوص التشريع الانجليزى ، والتشريع الأمريكى يتبين له أن نطاق اباحة النقد بعدم العقاب على حرية الكلمة لم يكن يسير على وتيرة واحدة فى جميع العصور ، وانما كان هذا النطاق بين مد وجذر يضيق احيانا ويتسع اخرى ، وينطلق فى فترة ويتعثر فى فترات متتابة ذلك ان حق النقد - كما قيل بحق « ليس الا ثمرة من نوع الحكم فى البلاد ، والضابط المميز لنوع هذا الحكم فاذا هبت على السلطة فى البلاد رياح الدكتاتورية تقلص حق النقد وانزوى ، واذا سادت نسائم الحرية تعاضم حق النقد وظهر على سائر جوانب الحياة المختلفة » (١) .

وبعاقب القانون المصرى على القذف ، فيعد فاذقا كل من أسند لغيره بواسطة احدى الطرق المبينة بالمادة (١٧١) من هذا القانون امرًا لو كانت صادقة لأوجبت عقاب من أسندت اليه بالعقوبات المقررة لذلك قانونا ، أو أوجبت احتقاره عن أهل وطنه » (٢) (المادة ٣٠٢ / ١ عقوبات) .

(١) النقد المباح - دراسة مقارنة - رسالة دكتوراه - الدكتور عماد عبدالحاميد النجار - دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٧٧ - ص ٣٤٨ ، وراجع فى تطور حق النقد فى التشريع الفرنسى والانجليزى والامريكى ص ٣٤٨ - ٣٧٢ من الرسالة .

(٢) تنص المادة ١٧١ المشار اليها على أن « كل من أغرى واحدا أو أكثر بارتكاب جريمة أو جنحة بقول أو صياح جهر به علنا أو إيحاء أو بفعل صدر منه علنا أو بكتابة أو رسوم أو صور شمسية أو رموز أو أية طريقة أخرى من طرق التمثيل جعلها علنية أو بأية وسيلة أخرى من وسائل العلانية يعد شريكاً فى فعلها ويعاقب بالعقاب المقرر لها اذا ترتب على هذا الإغراء وقوع تلك الجريمة أو الجنحة بالفعل .

أما اذا ترتب على الإغراء مجرد الشروع فى الجريمة فيطبق القاضى الاحكام القانونية فى العقاب على الشروع .

ويبيح القانون المصرى القذف فى احوال اهمها :

- ١ — الطعن فى اعمال موظف عام او من فى حكمه (المادة ٣٠٢ / ٢) .
- ٢ — اخبار الحكام القضائيين او الاداريين بأمر مستوجب العقوبة ماعله (المادة ٣٠٤) .
- ٣ — اسناد القذف من خصم الى آخر فى الدفاع الشفوى او الكتابى امام المحاكم (المادة ٣٠٩) .
- ٤ — القذف المباح وفقا لمبدأ عدم المسؤولية البرلمانية .
- ٥ — نقد التصرفات ونشر الأخبار فى الصحف .

وتعاقب الشريعة الاسلامية على القذف ، والقذف فيها — كما اسلفنا — نوعان الأول وفيه توقع على الجانى عقوبة حد القذف وذلك فى حالة رمى المحصن بالزنا او نفى نسبه ، والثانى وفيه التعزير اذا كان الرمى بغير الزنا ونفى النسب سواء كان من رمى بالزنا محصنا او غير محصن (١) ، غير أنه يلاحظ الفرق بين أساس العقاب على القذف فى التشريعات الوضعية وأساسه فى الشريعة الاسلامية فى التشريعات الوضعية يكن الأساس فى حماية حياة الأفراد الخاصة ولذا فالقاعدة فيها ان ليس لمن قذف انسانا بشيء أن يثبت صحة ما قذفه به وعليه العقوبة ولو كان الظاهر ان ما قاله صدق لا شك فيه .

واذا كان مبدأ حماية حياة الأفراد الخاصة يحمى البراء من السنة الكاذبين المنافقين فانه يحمى الملوئين والمجرمين والفاستقين من السنة

=

ويعتبر القول أو الصياح علنيا اذا حصل الجهر به أو ترديده باحدى الوسائل الميكانيكية فى محفل عام أو طريق عام أو أى مكان آخر مطروق أو اذا حصل الجهر به أو ترديده بحيث يستطيع سماعه من كان فى مثل ذلك الطريق أو المكان أو اذا اذيع بطريق الاسلكى أو أية طريقة أخرى .

ويكون الفعل أو الإيذاء علنيا اذا وقع فى محفل عام أو طريق عام أو فى أى مكان آخر مطروق أو اذا وقع بحيث يستطيع رؤيته من كان فى مثل ذلك الطريق أو المكان .

وتعتبر الكتابة والرسوم والصور والصورة الشمسية والرموز وغيرها من طرق التمثيل علنية اذا وزعت بغير تمييز على عدد من الناس أو اذا عرضت بحيث يستطيع ان يراها من يكون فى الطريق العام أو أى مكان مطروق أو اذا بيعت أو عرضت للبيع فى أى مكان .

الصادقين . وانفساد الأفراد والجماعة على السواء لأن القانون حين يعاقب على الصدق لا يمنع الصادق من قوله الحق فحسب وانما يدفعه الى الكذب والنفاق والرياء ويشجع المعوج السيرة على الامعان والفساد (١) .

اما القاعدة فى الشريعة الاسلامية أن من رمى انسانا بواقعة تحتل التصديق والتكذيب ويمكن اثباتها بطبيعتها كالرمى بالزنا والرشوة ، وجب عليه أن يثبت صحة ما رماه ، فان عجز عن اثباته أو امتنع وجبت عليه العقوبة ، أما اذا كان ما رمى به القاذف المجنى عليه ظاهر الكذب ولا يقبل الاثبات بداهه كمن قال لآخر : ياكلب يا حمار أو قال لبصير يا عبي فعليه العقوبة وليس له الحق فى اثبات ما يقول لانه ظاهر الكذب ولا يمكن اثباته بطبيعة الحال ، أما من يرمى شخصا بما ليس معصية فلا يعفيه صحة القذف من العقاب لانه قد آذى المقذوف بالرغم من صحة قوله والايذاء محرم فى الشريعة . ولأن ما قذف به لا تحرمه الشريعة ، ولا تؤاخذ عليه فلا يصح أن يعذر به (٢) .

وهكذا يمكن القول أن الشريعة الاسلامية — على خلاف التشريع الوضعى — قد وفقت بأسلوبها الفريد فى الصنعة القانونية بين حماية الحياة الخاصة للأفراد وبين صالح المجتمع الاسلامى الذى يقوم على الصدق ، فعاقبت على القذف اذا عجز القاذف عن الاثبات ، أما اذا استطاع ان يقيم الدليل وجب حماية الجماعة بحماية الصادق الذى قام بواجب النهى عن المنكر ، وبذلك يتحقق الصالح العام فلا رياء ولا نفاق ولا تشجيع للمفسدين على الامعان فى الانفساد خشية أن يكشفهم الصادقون ويحق عليهم العقاب ، وهو ما يدعوننا الى دعوة المشرع المصرى الى وجوب أن تكون نصوص القذف مبنية على الأساس الذى تأخذ به الشريعة الاسلامية نشرا للفضيلة وصونا للمجتمع من الرزائل التى انتهت اليها المجتمعات التى تعاقب على القذف وفقا للأساس الذى تأخذ به القوانين الأوربية والتى نهج على منوالها التشريع المصرى فأصبح غير صالح لحكم مجتمع مسلم يجب أن يقوم على الإصلاح وقول الحق والتناهى عن المنكر والخط من قدر المسيئين ورفعة قدر الاحسان والمحسنين الصادقين .

(١) التشريع الجنائى الاسلامى — الجزء الثانى — القسم الخاص — ص ٤٥٥ ، ٤٥٦

(٢) التشريع الجنائى الاسلامى — الجزء الثانى — القسم الخاص : ص ٤٥٥ ، ٤٥٦

واقرب اسباب اباحة القذف التى يمكن اعتبارها من قبيل النهى عن المنكر اباحة نقد التصرفات ونشر الأخبار فى الصحف .

والنقد تعليق على تصرف وقع فعلا او هو حكم على واقعة مسلمة (١) . ولم يرد فى التشريع المصرى نص صريح بشأن النقد ، وفى ظل قانون سنة ١٩٠٤ ذهب رأى الى أن سند حق النقد هو القانون الفرنسى (٢) ، وهو قول يصعب التسليم به ، ولعل مصدر القول به هو عدم الامام بالشريعة الاسلامية واحكامها التقدمية (٣) .

وفى ظل قانون العقوبات الحالى يرى البعض ان السند الصحيح لاباحة نقد التصرفات ونشر الأخبار فى الصحف هو المادة ٦٠ من قانون العقوبات فبمقتضى هذه المادة لا تسرى احكام قانون العقوبات على كل فعل ارتكب بنية سليمة عملا بحق مقرر بمقتضى الشريعة ، وأن كلمة الشريعة او القانون تنهم بالمعنى العام الذى لا يقتصر على قانون العقوبات او غيره من القوانين بل يشمل العرف المستقر الذى يتحد فى غايته مع القانون ، والعمل القانونى والعمل القضائى ، والمبادئ العامة فى القانون (٤) . كما أن العرف هو السند القانونى لحق الصحافة فى نشر الأخبار التى قد تنطوى على قذف (٥) .

ولعل الصحيح أن سند اباحة نقد التصرفات ونشر الأخبار فى الصحف هو ما قرره الشريعة الاسلامية من واجب النهى عن المنكر ومن وسائله النهى باللسان الذى يشمل القول شفويا كان أم مكتوبا ، ولعل مما يدعم هذا رأى أن محكمة النقض قد انتهت الى أن الاباحة أصلا مقررة لآحاد الناس ، فاباحة النقد ونشر الأخبار فى الصحف ليست اباحة نسبية

(١) شرح قانون العقوبات - القسم الخاص - استاذنا الدكتور محمود محمود مصطفى - الطبعة السابعة - ص ٢٨٧

(٢) شرح قانون العقوبات الاهلى - الاستاذ احمد امين - ص ٥٤٣

(٣) النقد المباح - رسالة الدكتور عباد عبد الحميد النجار - المرجع السابق ص ٧٨

(٤) شرح قانون العقوبات - القسم الخاص - الدكتور محمود محمود مصطفى -

الرجع السابق - ص ٢٨٨

(٥) الحماية الجنائية للخصومة من تأثير النشر - رسالة دكتوراه - الدكتور

جمال الدين العليفى - ١٩٦٤ - ص ٦٦

مقررة للصحفيين ، ذلك ان حرية الصحف هي جزء من حرية الفرد العادى ولا يمكن أن تتجاوزها الا بتشريع خاص (١) . كما أن القول بهذا السند للإباحة يجعل حق النقد من الأسس الثابتة المتفق عليها ولو أفتقد النص التشريعى الذى يقرره ، ولا يعطى فرصة لمحاولة التشكيك فى تقريره استنادا للنصوص العامة التى تقرر الإباحة استعمالا للحقوق كالمادة ٧ والمادة ٦٠ من التشريع العقابى المصرى ، ذلك ان حق النقد يتأثر بالأحوال السياسية مما يجعل استناد الإباحة الى الشريعة أكثر ضمانا لحريسات الأفراد فلا تعصف بهذا الحق رغبات الحكام وأهواء أنظمة الحكم ، فضلا عن ذلك فان ما نراه يتفق مع النص الدستورى المصرى الذى يقرر أن الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسى للتشريع .

المطلب الرابع

المصادرة الوقائية

المصادر اجراء يهدف الى نزع ملكية المال جبرا بغير مقابل واضافته الى ملك الدولة .

والمصادرة نوعان : مصادرة عامة وهى نزع ملكية المحكوم عليه جملة ، وهى نادرة فى التشريعات ، وفى مصر حرمها دستور سنة ١٩٢٣ (المادة ١٠) ، ودستور سنة ١٩٥٦ (المادة ٧٥) ودستور ١٩٧١ فى المادة ٣٦ التى تنص على أن « المصادرة العامة للأموال محظورة ، ولا نجوز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائى » ، ومصادرة خاصة وهى التى تنصب على شئ بعينه يكون جسم الجريمة او يكون قد استعمل فيها او تحصل منها ، وقد عالج المشرع المصرى أحكامها فى المادتين ٣٠ ، ٣١ من قانون العقوبات .

والمصادرة قد تكون عقوبة وذلك اذا وقعت على أشياء مما يباح حيازته وتداوله ، وهى عقوبة تكميلية لا يحكم بها الا على المتهم تبعا

(١) نقض ٢٤ مارس سنة ١٩٥٩ - مجموعة أحكام النقض - السنة العاشرة - رقم

لعقوبة اصلية ، والأصل فيها انها جوارزية . وقد تكون وجوبية بنص صريح . ومثال ذلك ما تقضى به المادة ١١٠ من قانون العقوبات التى نصت على أنه « يحكم فى جميع الأحوال بمصادرة ما يدفعه الرأشى أو الوسيط على سبيل الرشوة طبقا للمواد السابقة .

وقد تناول المشرع المصرى المصادرة كعقوبة فى الفقرة الاولى من المادة ٣٠ من قانون العقوبات التى تنص على أنه « يجوز للقاضى اذا حكم بعقوبة لجنائية او جنحة ان يحكم بمصادرة الأشياء المضبوطة التى تحصلت من الجريمة وكذلك الأسلحة والآلات المضبوطة التى استعملت أو التى « شأنها أن تستعمل فيها ، وهذا كله بدون اخلال بحقوق الغير الحسن النية » .

والمصادرة كعقوبة لا تتعارض مع احكام الشريعة الاسلامية لأنها من عقوبات التعزير وهو عقوبة مفوضة الى رأى الحاكم (١) . وهذه الصورة من المصادرة لا تعتبر من تطبيقات النهى عن المنكر لأنها من باب العقوبات ومقصود بها ايلام الجانى .

اما الصورة الثانية للمصادرة وهى المصادرة كتدبير وقائى المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات المصرى ونصها كالآتى « واذا كانت الأشياء المذكورة من التى يعد صنعها أو استعمالها أو حيازتها أو بيعها أو عرضها للبيع جريمة فى ذاته وجب الحكم بالمصادرة فى جميع الأحوال ولو لم تكن تلك الأشياء ملكا للمتهم » .

ويعرف هذا النوع من المصادرة بالمصادرة العينية . Confiscation réelle لأن المقصود منها سحب الشئ من التداول لخطورته (٢) .

وتتميز المصادرة كتدبير وقائى عن المصادرة كعقوبة بأنها وجوبية دائما ولو كان الشئ المضبوط مملوكا للغير حسن النية ، وهو ما نصت

(١) التعزير فى الشريعة الاسلامية - الدكتور عبد العزيز عامر - المرجع السابق

- ص ٤٣٥

(٢) المسئولية الجنائية عن فعل الغير - رسالة دكتوراه - الدكتور محمود عثمان

المشرى - ١٩٦٩ ص ٣٦٢

عليه صراحة المادة ٢/٣. ولذلك تقول عنها محكمة النقض « انها مصادرة وجوبية يقتضيها النظام العام لتعلقها بشيء خارج بطبيعته عن دائرة التعامل . وهى على هذا الاعتبار اجراء بوليس لا مفر من اتخاذه فى مواجهة الكافة » (١) ولا يشترط للحكم بها ان يصدر الحكم بالادانته على متهم ، فيجب الحكم بها ولو حكم ببراءة المتهم او سسقوط الدعوى العمومية لوفاته او صدور عفو عن الجريمة ، او حكم بعدم جواز رفع الدعوى لعدم الاهلية (٢) .

ولما كان من وسائل دفع المنكر باليد اتلاف الشيء محل المنكر كالخمر بالنسبة للمسلم باعتباره مالا غير متقوم بالنسبة له وبعبارة أخرى محظور تداوله ، فان نص القانون المصرى عندما يقرر مصادرة الأشياء الضارة الممنوعة من التعامل ولو لم تكن مملوكة للمتهم ، فانه — فى الواقع — لا يقرر عقوبة جنائية لأنها تتميز — كما قيل بحق — بأحكام خاصة تخرج بها عن الأحكام العامة فى قانون العقوبات (٣) — وانما يقرر — فى الحقيقة — تطبيقا معاصرا للنهى عن المنكر فى الشريعة الاسلامية ، ولا يؤثر فى ذلك ما قد يقال من ان الشريعة اباحت اتلاف الشيء محل المنكر ، بينما المصادرة الوقائية تنقل ملكية الشيء الى الدولة لأن من الأشياء التى تصدر ما يكون ماله — بعد انتقال ملكيته الى الدولة — الاتلاف ك بعض المواد المخدرة والمواد الفاسدة التى لا يمكن ان تستعمل (٤) ، ومن ثم تعتبر المصادرة الوقائية التى عالجها المشرع المصرى فى الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات من قبيل اتلاف المنكر الذى اباحته الشريعة الاسلامية .

(١) نقض ٢٠ مارس سنة ١٩٥٦ — مجموعة احكام النقض — السنة السابعة — رقم

١٢٢ — ص ٣٦٢

(٢) الدكتور رءوف عبيد — القسم العام — ص ٨٧٠ ، المسئولية الجنائية عن فعل

الغير — المرجع السابق — ص ٣٦٢

(٣) شرح قانون العقوبات — القسم العام — استاذنا الدكتور محمود محمود مصطفى

الطبعة الخامسة ١٩٦ — ١٩٦١ — ص ٤٧٣

(٤) فى هذا المعنى التميز فى الشريعة الاسلامية — الدكتور عبيد العزيز عامر —

المرجع السابق — ص ٤٣٠